جامعة يحي فارس – المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

أثر سياسة الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر من الفترة 2001-2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص:مالية وإدارة المخاطر

من إعداد الطلبة:

- **مغراوي يوسف**
- **شرماط علي**

إشراف الدكتور:

- **حمداني محي الدين**

لجنة المناقشة

د. صمودي منصوري .....رئيسا

د. حمداني محي الدين ..... مقررا

د. بولصنام محمد .....مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر و تقدير

بعد الشكر و الحمد لله سبحانه و تعالى على نعمته و فضله، و الصلاة و السلام على رسول الله الكريم صلى الله عليه و سلم أما بعد: نتقدم بأسمى آيات الشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل إلى النور، و نخص بالذكر أستاذنا حمداني محي الدين الذي تفضل بالإشراف علينا و لم يتوانى علينا بنصائحه و إرشاداته القيمة، فجزاه الله عنا كل خير، وإلى كل الأساتذة الذين درسونا منذ بداية الأطوار.

و في الأخير لا أنسى أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

إهداء

بسم الله، اللهم لك الحمد و لك الشكر كما ينبغي لجلال و وجهك و عظيم سلطانك، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي إلى منبع الحنان و رمز العطاء، إلى نور طريقي ومنبع طموحي إلى تلك المرأة العظيمة

"**أمي الحبيبة** "حفظها الله

إلى من كان حبه و اهتمامه قوام عزيمتي، إلى ضياء حياتي "**أبي الغالي**" حفظه الله

إلى كل إخوتي و أخواتي و خاصة إسحاق و إلى رفيقي في هذا العمل.

إلى زملائي في الدراسة عبد القادر، خالد، أعمر و إلى كل الزميلات إلى طلبة علوم التسيير تخصص مالية وإدارة المخاطر دفعة جوان 2016

إلى من شاركوني أوقاتي و كانوا معي في السراء و الضراء، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في هذا العمل

إلى كل من لم أذكرهم .....لأن مكانتهم تتعدى حبر الورقة.

إلى من ذكرهم قلبي.....و نساهم قلمي.

إلى من سعتهم ذاكرتي.....ولم تسعهم مذكرتي

وشكرا.

يوسف

إهداء

بسم الله، اللهم لك الحمد و لك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي إلى منبع الحنان و رمز العطاء، إلى نور طريقي ومنبع طموحي "**أمي الحبيبة** "حفظها الله

إلى من كان حبه و اهتمامه قوام عزيمتي، إلى ضياء حياتي" **أبي الغالي**" حفظه الله

إلى زوجتي وأبني محمد حفظهما الله

إلى كل إخوتي و أخواتي و إلى رفيقي في هذا العمل.

إلى زملائي في الدراسة عبد القادر ،خالد،أعمر و إلى كل الزميلات إلى طلبة علوم التسيير تخصص مالية وإدارة المخاطر دفعة جوان 2016

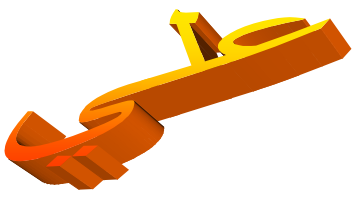
إلى من شاركوني أوقاتي و كانوا معي في السراء و الضراء، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في هذا العمل

إلى كل من لم أذكرهم .....لأن مكانتهم تتعدى حبر الورقة.

إلى من ذكرهم قلبي.....و نساهم قلمي.

إلى من سعتهم ذاكرتي.....ولم تسعهم مذكرتي

وشكرا.



مستخلص

- تمثل الجزائر إحدى الدول السائرة في طريق النمو، تعاني من مشاكل عديدة اقتصادية، اجتماعية سياسية ومن أبرز هذه المشاكل مشكلة الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، دون تحقيق ما تسمو إليه فهي لا تتمتع بالكفاءة و التطور الكافي و غياب الرشادة في الإنفاق.
- حيث لجأت إلى فتح برامج و مخططات إنعاشية حديثة لإنعاش اقتصادها من خلال تخصيص مبالغ مالية لكل برنامج و هذا من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، دار هذا الموضوع حول مشكلة تساءلنا عن مدى تأثير برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر على النمو الاقتصادي.
- قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول الفصل الأول الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى مفاهيم النمو الاقتصادي و نظريات و نماذج النمو الاقتصادي أما في الفصل الثالث تطرقنا إلى أثر تحليل برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة 2001-2014 .
- من خلال موضوعنا هذا توصلنا إلى أن الجزائر لا تملك قوة الدراسات و الرشادة الكافية في الإنفاق و تعاني كذلك من سوء اختيار نوعية البرامج و المشاريع كما، تركز على قطاعات ، خاصة قطاع المحروقات و تهمل القطاعات الأخرى التي تعتبر مهمة لرفع معدل النمو الاقتصادي و تنميته.

الكلمات المفتاحية:الإنفاق الحكومي،النمو الاقتصادي،التنمية الاقتصادية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الأشكال	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول: الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية	
تمهيد	02
المبحث الأول: أنماط تدخل الدولة في الاقتصاد	**03**
المطلب الأول: صور تدخل الدولة في الاقتصاد	03
المطلب الثاني: جدلية تدخل الدولة في الاقتصاد و طرق قياسه	06
المطلب الثالث:النفقات الحكومية في ظل الدور الجديد للدول في ظل العولمة	09
المبحث الثاني:عموميات حول السياسة المالية	**11**
المطلب الأول:مفهوم السياسة المالية و أهميتها	12
المطلب الثاني: محددات السياسة المالية	13
المطلب الثالث:أهداف السياسة المالية	18
المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي	**20**
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي	20
المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي	23
المطلب الثالث:ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي	29
خلاصة الفصل	**39**
الفصل الثاني:النمو الاقتصادي و علاقته بالإنفاق الحكومي	
تمهيد	41
المبحث الأول:ماهية النمو الاقتصادي	**42**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	42
المطلب الثاني:طرق قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له	45

المطلب الثالث:ماهية التنمية الاقتصادية	49
المطلب الرابع: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	53
المبحث الثاني: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي	**55**
المطلب الأول: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي	55
المطلب الثاني: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي في الفكر الحديث	63
المطلب الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر	68
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية الإنفاق الحكومي	**76**
المطلب الأول:الإنفاق الحكومي في النموذج الكينزي	77
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي	79
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي	80
المبحث الرابع: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	**84**
المطلب الأول: العلاقة السلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	85
المطلب الثاني: العلاقة الإيجابية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي	87
خلاصة الفصل الثاني	89
الفصل الثالث: تحليل أثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014	
تمهيد	91
المبحث الأول:برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر من الفترة 2001-2014	**92**
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004	92
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	95
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	100

المبحث الثاني: أثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014	**104**
المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004	104
المطلب الثاني: أثر برنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2005-2009	110
المطلب الثالث: أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2014	115
خلاصة الفصل الثالث	**122**
الخاتمة	**124**
قائمة المراجع	**130**
الملاحق	

قائمة الأشكال والجداول والملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	عناوين الأشكال	الصفحة
(1-1)	أثر المزاحمة	14
(1-2)	تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصادي	58
(2-2)	نموذج توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي	59
(3-2)	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن	68
(4-2)	مخطط يوضح مكونات الطلب الكلي	78
(5-2)	مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل	84
(6-2)	العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي	87
(1-3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	96
(2-3)	تطور النفقات الحكومية في الجزائر 2001-2004	105
(3-3)	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004	106
(4-3)	تطور النفقات الحكومية و الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2004	109
(5-3)	تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	111
(6-3)	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	112
(7-3)	تطور النفقات الحكومية و الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2005-2009	115
(8-3)	تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	116
(9-3)	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	118
(10-3)	تطور النفقات الحكومية و الناتج الداخلي و الخام في الجزائر 2010-2014	120

قائمة الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
(1-1)	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام لبعض الدول	08
(1-2)	تطور نفقات الرعاية الصحية كنسب من الناتج المحلي في دول مجموعة السبعة	11
(1-2)	أوجه الاختلاف بين النمو و التنمية الاقتصادية	53
(1-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	92
(2-3)	محتوى برنامج دعم النمو	96
(3-3)	المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات	97
(4-3)	البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له 2005-2009	98
(5-3)	محتوى البرنامج الخماسي 2010-2014 و المبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية	101
(6-3)	برنامج الخماسي للفترة 2010-2014 و المبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية	102
(7-3)	تطور النفقات الحكومية في الجزائر من الفترة 2001-2004	104
(8-3)	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر من الفترة 2001-2004	106
(9-3)	معدلات النمو القطاعية خلال فترة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	107
(10-3)	تطور النفقات الحكومية و الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2004	109
(11-3)	تطور النفقات الحكومية في الجزائر من الفترة 2005-2009	110
(12-3)	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	112
(13-3)	معدلات النمو القطاعية في الجزائر 2005-2009	113
(14-3)	تطور النفقات الحكومية و الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	114
(15-3)	تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	116
(16-3)	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	117
(17-3)	معدلات النمو القطاعية في الجزائر 2010-2014	119
(18-3)	تطور النفقات الحكومية و الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	120

مقـدمة

مقدمة عامة:

يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت، ويقصد بمعدل النمو الاقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة، وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة.

و نجد من أهم السياسات الاقتصادية السياستان المالية و النقدية، غير أن السياسة المالية لم يكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي، إلا بعد ظهور أزمة الكساد الكبير 1929 و ما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز، هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي و اعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالة في تحفيز الطلب الكلي ما يؤدي لاستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج القومي وبالتالي النمو الاقتصادي، الذي كان على مر السنين محط اهتمام رواد المدارس الاقتصادية، حيث جدوا في تطوير نماذج و نظريات تساهم في تفسيره و تبين أهم الميكانيزمات اللازمة لتحقيقه بدءا بالمدرسة الكلاسيكية التي أقرت بمحدودية النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ذلك لأن الناتج القومي سوف يتزايد بنسبة أقل من تزايد النمو السكاني نتيجة لسريان قانون تناقص الغلة، كما أكدا الاقتصاديون على أهمية التجديد و الابتكار و كذا على عنصر التنظيم الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي، أما "صولو" فقد صاغ نموذج للنمو الاقتصادي في المدى الطويل بإدخال عنصر التطور التكنولوجي وتبيان أثره على زيادة معدل الناتج الحقيقي للفرد و على غرار أفكار كينز ظهرت نظريات النمو الداخلي (خاصة نموذج بارو) الذي أكد على أن السياسة العمومية متمثلة في الإنفاق الحكومي وكذا بعض العناصر الأخرى تحدد نسب النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات و الأزمات الحادة فكان لا بد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي للحد ومعالجة هذه الأوضاع و زيادة الناتج الداخلي الخام و هذا ما برز وضوح في الآونة الأخيرة، إذ انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة للإنفاق الحكومي في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

بمعنى أن الإنفاق الحكومي هو المتغير التحكمى بيد الدولة الذي تستعمله في كل الظروف و الأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، و من بينها النمو الاقتصادي من هنا يتضح أننا نتحدث عن مفهومين أساسين و هما الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، هذا الموضوع أسال الحبر عند الكثير من الاقتصاديين و كان محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة فمنها من أكد على فعالية الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي و منها من عارض هذه الفكرة.

وقد اعتمدت الجزائر سياسة توسعية خلال العشرية الأولى من القرن العشرين متمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001-2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي من سنة2005-2009 و برنامج التنمية الخماسي من سنة 2010-2014 والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني و رفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة.

- **الإشكالية:**

من خلال هذا البحث نحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير برامج الإنفاق الحكومي التي اعتمدت في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 على النمو الاقتصادي؟.

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

1. ماذا يقصد بالإنفاق الحكومي؟ وهل توجد علاقة بينه وبين النمو الاقتصادي.
2. هل أدت التوجهات الإنفاقية للجزائر إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟
3. ما هي النظريات و النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي و علاقته بالإنفاق الحكومي؟
4. هل للإنفاق الحكومي أثر إيجابي أم سلبي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد؟.

- **الفرضيات:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية:

1. الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري و على المدى الطويل.

2. الإنفاق الحكومي موجه أساسا لقطاع التسيير.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نفقات التسيير والتجهيز والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2001-2014.
4. نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الفعلي.

- **أهمية البحث:**

تتمثل أهمية البحث في مجموعة من النقاط نذكر منها:

- أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.
- يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في الدول النامية و من بينها الجزائر، إذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي و تحقيق النمو.
- يعد النمو الاقتصادي مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل، الاستثمار، الاستهلاك و العمالة.
- اختبار العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي.
- إعطاء نظرة حول أثار سياسة الإنفاق الحكومي المطبقة في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال 2001-2014.

- **أهداف البحث:**

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- إبراز الإطار النظري للإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي.
- التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي.
- توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.
- أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة 2001-2014.

- **دوافع البحث:**

من بين المبررات التي سمحت باختيار هذا الموضوع ما يلي:

- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم، لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الإنفاق الحكومي.
- يعتبر هذا البحث بمثابة جزع مكمل لدراسات سبقته.
- محاولة إظهار ما إذا كانت النفقات الحكومية تلعب دورا في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر أم أن النمو هو المحفز غلى الإنفاق الحكومي.

- **حدود الدراسة:**

يشمل البحث في الجانب النظري مفاهيم حول الإنفاق الحكومي والسياسة المالية باعتبار الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية، كما تناولنا علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق الحكومي ، أما عن الجانب التطبيقي فقمنا بإلقاء الضوء على الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة 2001-2014، لأن الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة تزامن مع انتهاجه لسياسة مالية توسعية (توسع في الإنفاق الحكومي)، بالإضافة إلى توفر المعطيات حول المتغيرات الخاصة بالدراسة الاقتصادية للجزائر.

- **منهج البحث:**

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية البحث، اعتمدنا في دراستنا هذه على كل من النهج الوصفي والتحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، ثم استخدمنا المنهج الإحصائي التحليلي، الذي ساعد بشكل كبير في تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليليها.

- **الدراسات السابقة:**

1- دراسة بودخدخ كريم" أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من الفترة 2001-2009.

2- دراسة ماصي أسماء" أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر من الفترة 1971-2011 و الهدف من هذه الدراسة هل يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

3- الدراسة التي أجرها زكاري محمد حول العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012.و الهدف من هذه الدراسة هل تؤثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر أو العكس؟

- **محتويات البحث:**

اعتمدنا في دراستنا بحثنا على خطة مكونة من ثلاث فصول، كل فصل سبقه تمهيد وتليه خلاصة له وذلك كما يلي:

الفصل الأول: الذي تحت عنوان الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية، حيث تناولنا فيه أنماط تدخل الدولة في الاقتصاد، وعموميات حول السياسة المالية، وكذا ماهية الإنفاق الحكومي.

الفصل الثاني: جاء بعنوان النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق الحكومي حيث أوضحنا فيه ماهية النمو الاقتصادي نظرياته بالإضافة إلى إبراز مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: قد عملنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان تحليل أثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 على إبراز الخلفية الاقتصادية المحقق في الجزائر.

الفصل الأول: الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية

تمهيد:

تعد النفقات الحكومية إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل إعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد.

كما أن تطور دور الدولة وتنويع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات، قد فرض على نظرية النفقات الحكومية أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها والقواعد التي تحكمها و تتحدد أنواعها وتقسيماتها بالشكل الذي يساعد على إبراز أثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وهدفنا من هذا الفصل هو إظهار مختلف الوسائل المتعلقة بالإنفاق الحكومي من خلال التطرق إلى أنماط تدخل الدولة في الاقتصاد، وذلك في المبحث الأول أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى محدداتها وخصائصها وأهدافها، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى تعريف وخصائص وتقسيمات الإنفاق الحكومي، ثم تطرقنا إلى ظاهرة تزايد النفقات الحكومية وطرق ترشيدها.

المبحث الأول: أنماط تدخل الدولة في الاقتصاد

جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثر بصفة كبيرة على تطور حجم الإنفاق وأهميته، إذ نجد أن الإنفاق العام زاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وقد زاد الإدراك بأن الدولة تلعب دورا في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي خاصة مع عجز آلية السوق عن الحفاظ على التوازن الاقتصادي ومجابهة الأزمات، وهكذا برزت السياسة المالية التي تعبر عن تدخل واضح وجلي للدولة في إدارة الاقتصاد، كأهم السياسات الاقتصادية الفعالة، من خلالها برزت النفقات الحكومية في ظل تزايد الاتجاه نحو هذه السياسة كأهم أداة من أدوات السياسة المالية، وذلك في كونها أداة لتنظيم وتوجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: صور تدخل الدولة في الاقتصاد

لقد مر موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بمراحل عديدة، كانت نتاجا لتطور الفكر الاقتصادي عموما والفكر المالي خصوصا، إذ أنه ومع تزايد الأزمات كالتضخم، الركود والانكماش، وتشعب العلاقات الاقتصادية وعجز آلية السوق على تصحيح الأوضاع إضافة إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بالنشاط الاجتماعي، كلها عوامل ساهمت في مراجعة الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد.

الفرع الأول: النفقات الحكومية في ظل الدولة الحارسة

يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم، فكانت تقوم على أساس حرية الأفراد والملكية الخاصة التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي، حيث كان يقتصر دور الدولة فقط على توفير الجو المناسب لنشاط الأفراد بتوفير الأمن وحماية الممتلكات، وما زاد تطور دور الدولة هو تزايد التقلبات الاقتصادية وبروز ظواهر اقتصادية جديدة إذ لم يشهد الفكر الاقتصادي[1].

انطلاقا من الفكر التجاري كان هناك نوع من الاعتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، انطلاقا من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في ثرواتها من الذهب والمعادن النفسية، الذي يقوم على أساس تعظيم الصادرات والحد من الواردات، لهذا يرو بأنه لا مناص من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من الذهب والمعادن الثمينة وذلك

[1] عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، ب.س ن، ص39.

بإشرافها على إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف المناسبة المشجعة له، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري.

لكن و مع إزدهار التجارة الدولية وتطور المعاملات التجارية والأرباح المحققة ظهرت الحاجة إلى التخلي عن القيود الحكومية والتطلع للحرية الاقتصادية، وأثناء ذلك ساد مفهوم الدولة الحارسة التي ينحصر نشاطها في توفير الأمن والعدالة وحماية الحدود وتقديم بعض الخدمات والمشروعات الحكومية في مجال المواصلات والتعليم.[1]

كما يعتبر "آدم سميث" صاحب الإسهامات التي ساهمت في انبعاث الفكر الكلاسيكي، الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وابتعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر.[2]

الفرع الثاني: النفقات الحكومية في مرحلة الدولة المنتجة

في ظل الدولة المنتجة لم تكن الدولة مسؤولة فقط عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما هو الحال في الدولة المتدخلة، تاركة أمر الإنتاج والتوزيع بصفة أساسية لنشاط الخاص، بل أصبحت تقوم أساسا بالإنتاج والتوزيع، كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية الاجتماعية التي لها صفة الإلزام.

ومن ثم فإن أعراض النظام المالي أصبحت تتمثل بصفة أساسية في تنفيذ الخطة الاقتصادية الاجتماعية إذا اقتضى الأمر الإنفاق مع قيام الخطة الاقتصادية، والأخذ بالخطة المالية، كما اقتضى أيضا تغير دور الميزانية الحكومية وطبعتها لتصبح جزء من الخطة الوطنية، وبهذا أصبحت الكميات المالية التي في حوزة الدولة تتطابق إلى حد كبير مع الناتج الوطني والدخل الوطني والإنفاق الوطني، وتشكل أدوات أساسية في الخطة المالية، التي تمثل مع الخطة العينية الجانبية المتكاملين للخطة الوطنية، وبهذا أصبحن المالية العامة أساسا (المالية التخطيطية).

وتتكون الخطة المالية من ميزانية الدولة وميزانية المشروعات الحكومية، و خطة الائتمان وخطة السيولة وتعتبر ميزانية الدولة أهم أجزاء الخطة المالية.

[1] عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة الظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص، ص22، 23.

[2] حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوصفي والكلاسيكي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص، ص199، 200.

فالميزانية الحكومية تستوعب نسبيا الارتفاع في الدخل الوطني، و الإنفاق الحكومي، لذا فإن كيفية تخطيطها تحدد كافة الخطط المالية الأخرى.[1]

الفرع الثالث: الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المتدخلة

جاءت أزمة الكساد سنة 1929م لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ولتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء مفهوم "الدولة الحارسة" إذ أبرزت هذه الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم، أن الاحتلالات فيه تكون عرضية فقط ويتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق إنطلاقا من فكرة "اليد الخفية" "لآدم سميث".[2]

فالفكر الكلاسيكي أصبح غير مجد نظرا لجموده من جهة، ولتجاهله للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تميز دولة عن أخرى، وهو ما أدى بالفكر الاقتصادي إلى التحول والخروج عن مفهوم الدولة الحارسة للنشاط الاقتصاد إلى مفهوم آخر لدور الدولة في الاقتصاد، يسمح لها بالتدخل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

كان هذا نتاجا لأفكار المدرسة الكينزية التي تزعمها الاقتصادي الانجليزي "كينز"، الذي ألغى صحة ما جاء به التقليديون من قبله، سواء كانوا كلاسيك أو نيو كلاسيك، فيما يخص حيادية النقود، وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ومبدأ "العرض يخلق الطلب"، إذ أبرز "كينز" أن أزمة 1929م هي أزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الكلي الفعال، الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي، انطلاقا من أن "الطلب يخلق العرض" وليس العكس، وأن الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي عن طريق الإنفاق الحكومي.

[1] زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، ب س ن، ص28.

[2] زينب حسن عوض الله،مرجع سبق ذكره،ص29

المطلب الثاني: جدلية تدخل الدولة في الاقتصاد وطرق قياسه

يدور جدل كبير حول ما إذا كانت الحكومات أم الأسواق هي التي لها القدرة في تخصص الموارد، على إثر هذا نتناول حجج المؤيدين للتدخل الحكومي ثم حجج المعارضين، إضافة إلى التطرق لطرق قياسه.

الفرع الأول: حجج أنصار التدخل الحكومي

يقدم أنصار تدخل الدولة مجموعة من الحجج أهمها:

1- عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة: عندما تكون هناك أثار خارجية للمشروعات لا تعكس الأسعار، في هذه الحالة التكلفة الحقيقية التي يحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد، ونفس الأمر في حالة الاحتكار حيث لا تعكس الأسعار الندرة الفعلية للموارد.

2- عجز السوق من تخزين الموارد من استخدام لآخر: يرجع ذلك لعدم قدرته الدائمة على تزويد المتعاملين بالمعلومات الكافية عن التوزيع الحالي للموارد من جهة، أو لعدم قدرتهم أحيانا على استغلال هذه المعلومات سواء للاعتبارات تقنية أو الاعتبارات التي لها علاقة بالتكاليف.

3- عدم إتساع الأسواق: عدم توفر بعض الأسواق بشكل كافي واسع في الدول النامية مع ضعف العلاقة القائمة بين أنواع الأسواق، ومحدودة طبقة رجال الأعمال.

4- المرض الهولندي: ذلك أن الدولة المصدرة للموارد الأولية تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري مقارنة بالدولة التي لها قاعدة صناعية متنوعة، ولهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني، تكون أداة مهمة لتأثير على سلوك باقي الأعوان الاقتصاديين، ترتكز نظرية المرض الهولندي على إعادة تحصيل عوامل الإنتاج والذي يحدث استجابة لصدمة إيجابية بين اكتشاف مورد ما.[1]

الفرع الثاني: حجج معارضي تدخل الدولة في الاقتصاد

يعتبر اقتصاد السوق مرادفا للميزانية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، ويقوم على المبادئ التالية:

1- يتولى الفرد وحدة المبادرة وتحمل المسؤولية عن ثرواته الاقتصادية.

2- كل عملية إنتاجية تهدف إلى تعظيم المنفعة الخاص.

[1] عبد المجيد قدى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص16.

3- حرية الفرد في ممارسة النشاطات الاقتصادية وحرية الملكية وحرية إبرام العقود.

ويرى خصوم تدخل الدولة وأنصار السوق على الحجج السابقة بما يلي:

1- يؤدي إلغاء أسعار السوق إلى إلغاء الدور الاقتصادي للسعر بما يجعله عاجزا عن عكس الندرة والتكلفة، هذا ما يؤدي إلى إنتاج دون مراعاة القدر القدرات الفعلية للمجتمع ولا ظروف الندرة النسبية.

2- يكون نشاط المؤسسة غير مراع لاحتياجات السوق، وإنما يعمل على تلبية احتياجات خاصة بالسياسيين التي قد تكون لأغراض إنتاجية.

3- لا تتحدد نتائج المؤسسات على أساس نشاطها الفعلي في السوق، بحيث أن بقاءها واستمرارها رهين بالقرارات الإدارية البعيدة.

الفرع الثالث: قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

إن الاهتمام بحجم تدخل الدولة ليس مسألة حديثة، وإنما يعود إلى جهود بعض المفكرين، حيث نجد الاقتصادي الألماني "wogner" حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي فانطلق من مبدأ التصنيع الذي يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة والإنفاق الحكومي في الدخل الوطني وبالتالي فإن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات الحكومية ، أي أن نمو المجتمعات الصناعية، ما كان ليحدث إلا بالتزامن مع ارتفاع حصة الدولة من الدخل الوطني، وتسعى اليوم برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلى خفض الإنفاق الحكومي وتقليص حجم الدولة في الاقتصاد، لهذا من المهم إيجاد معايير لقياس حجم الدولة في الاقتصاد، ومن هذه المعايير نجد: [1]

1. **نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام:** حيث يضم الإنفاق الحكومي مجموعة الإنفاق والتحويلات التي تقوم بها الحكومة المركزية، حكومة الولاية والحكومة المحلية.

وتعتبر هذه النسبة عن الحجم المخصص من الثروة للإنفاق الحكومي، ورغم أهمية هذا لمؤشر إلا أنه يطرح مشاكل بخصوص توفر المعلومات الدقيقة المتعلقة بإنفاق الحكومات المحلية نظرا لحجمها الكبير من جهة، ولعدم توفرها على الموارد البشرية في دول العالم الثالث.

1 عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص15.

ويمكن من خلال الجدول رقم (1-1) توضح بعض نسب الإنفاق الحكومي على الداخلي الخام في بعض الدول العربية.

الجدول رقم (1-1): نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام لبعض الدول العربية

(الوحدة نسبة مئوية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأردن	33.65	32.60	31.56	30.00	28.80	28.16
الإمارات	35.15	34.19	38.26	38.62	38.83	38.27
تونس	32.47	32.53	32.75	32.07	32.03	31.48
الجزائر	31.57	35.25	29.26	29.23	28.98	29.43
السعودية	37.18	33.02	31.94	30.38	29.30	30.08
سورية	33.06	35.06	35.39	32.30	29.20	27.32
مصر	26.80	30.82	31.85	30.50	30.18	32.13
المغرب	32.28	26.04	26.27	26.10	30.76	27.26

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص59.

2. **نسبة الاستهلاك الحكومي والاستثمار الحكومي:** يتعلق الاستهلاك الحكومي بكل المجالات التي تندرج ضمن الإنفاق الجاري الحكومي، بما فيه الإنفاق العسكري، وتعكس هذه النسبة مدى الاهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الحكومة للمواطنين، أما الاستثمار الحكومي فيغطي جميع الاستثمارات المالية وجميع أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة.

تعكس النسبة المخصصة من الناتج المحلي الإجمالي لإنفاقها من قبل الحكومة في المجال الاستثماري سعي الحكومة إلى زيادة النمو واستيعاب اليد العاملة وتوسيع الهياكل القاعدية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الدول العربية نلاحظ حدوث ارتفاع في الاستهلاك والاستثمار الحكوميين، الذين ارتفعا بنحو 41 و 74% بين عامي 2000-2005.[1]

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص16.

بشكل عام أصبحت السياسة المالية توسعية منذ مطلع الألفية الثالثة في الجزائر، ويعكس الاتجاه السائد نحو زيادة الإنفاق الحكومي تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وبالتالي فإن تفعيل دور السياسة المالية في موجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي لا تزال ضرورة ملحة لغالبية الدول العربية، ويلاحظ أن الأمر يزداد صعوبة بالنسبة للدول النفطية من جراء الارتفاع الملحوظ والمستمر في الموارد المالية الأمر الذي يحدث ضغوط على الحكومات للمزيد من الإنفاق، إلا أن استخدام الفوائض المالية الكبيرة في الإنفاق على تنمية وتطوير البنية التحتية يكون أكثر فاعلية، إذا ما تم تغذية صناديق تثبيت الإيرادات وصناديق الادخار لتعزيز ثقة القطاع الخاص في الاقتصاديات الوطنية ولضمان استمرار الوضع المالي الحالي.

وتبقى ظروف الدول النامية وحدها الكفيلة بتحديد حجم الدولة في الاقتصاد وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، كما أن العولمة أفرزت وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث ازداد الإنتاج على مستوى المؤسسات المتعددة الجنسية، وبالتالي فإن هذه الظروف تساهم في زيادة اختلال الاستقرار الاقتصادي وهذا في ظل اختلال الهيكل الإنتاجي للدول النامية، من خلال تصميم مجموعة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة أخص لتحقيق الاستقرار للاقتصاد لكلي والمساهمة في تدعيم الهيكل الانتاجي.[1]

المطلب الثالث: النفقات الحكومية في ظل الدور الجديد للدول في ظل العولمة[2]

بعيدا عن اقتصاديات الدول الاشتراكية، فإن اقتصاديات الدول الرأسمالية عملت على الحفاظ على مبادئ الفكر الرأسمالي ولم تتجاهل ما جاء به الاقتصادي كنز خاصة فيما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعد الحرب العالمية الثانية وبروز معالم جديدة لنظام اقتصادي عالمي يقوم على مبادئ العولمة التي اختفت بعد أزمة الكساد والإجراءات الحمائية التي اتخذها العديد من الدول في سبيل الحد من أثارها، ظهر ما يسمى بدولة "الرفاه الاقتصادي" التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب "كنز"وإنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على سياسة ميزانية نشطة تسعى من خلالها تحقيق الرفاهة الاجتماعية للإفراد وذلك من خلال ما يلي:

[1] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص59.

[2] أحمد زهير شامية، المالية العامة، دار الزاهران للنشر والتوزيع، سنة 1997، ص42.

1. **محاربة الفقر والتخفيف من حدته:**

وذلك يكون بالشروط التي تضعها الهيئات الدولية كالبنك الدولي الذي يحدد خط الفقر ب 1.25 دولار في اليوم كنصيب للفرد وهو الحد الأدنى للمعيشة للأفراد، وذلك يكون من خلال تطوير نظم المعلومات والحماية الاجتماعية، توجيه الاستثمارات وتوفير فرص العمل في المناطق ذات الكثافة السكانية وكذا التخلص من مركزية القرار التي لا توفر العدالة الاجتماعية ولا تسمح بالإطلاع بشكل كاف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

2. **محاربة الأمية:**حيث أن الدولة تضطلع بمهمة العمل على ضمان توفير حد أدنى من المدارس للأفراد من خلال توفير المنشآت التعليمية في المناطق البعيدة والأهلة بالسكان، ودعم الأفراد محدودي الدخل في سبيل مواصلة الدراسة والتعليم وبالتالي الحد من التسرب المدرسي.[1]
3. **محاربة الفساد الاقتصادي:**باعتباره من أهم عراقيل نجاح سياسات الاقتصادية، فالدولة تكون ملزمة بإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية للتصدي لقضايا الرشوة والفساد، وكذا التصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي التي تعد من أهم عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشكل تحديا أخر يتطلب تدخل وتفعل دورها في هذا المجال
4. **توفير الرعاية الصحية الضرورية:**وتلتزم الدولة في هذا الإطار بتوفير أدنى ضروريات الرعاية الصحية للأفراد وضمان استفادة كل المناطق، ويظهر ذلك جليا من خلال تطور حجم النفقات العامة الموجهة للرعاية الصحية في معظم دول العالم، إذ أنها تعتبر من الوظائف الأساسية في الوقت الراهن التي لا يمكن أن تتخلى عنها، ولو أنها تكون بنسب متفاوتة بين دول العالم والجدول (1-2) يبرز نفقات الرعاية الصحية في دول مجموعة السبعة (G7)

[1] أحمد زهير شامية، المالية العامة، دار الزاهران للنشر والتوزيع، سنة 1997، ص43.

الجدول رقم (1-2) تطور نفقات الرعاية الصحية كنسب من الناتج المحلي في دول مجموعة السبعة:

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004
كندا	6.2	6.5	6.7	6.9	6.9
ايطاليا	5.8	6.1	6.2	6.2	6.9
ألمانيا	8.2	8.3	8.4	8.5	8.1
اليابان	6.2	6.5	6.4	6.6	6.6
فرنسا	8.0	8.1	6.5	8.7	8.8
بريطانيا	5.8	6.2	6.4	6.6	6.9
الو.م.أ	5.8	6.2	6.3	6.7	6.8

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي

ويتبين لنا من خلال الجدول (1-2) كيف أن نفقات الرعاية الصحية في تطور مستمر في الدول الواردة في الجدول على طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004 حيث أنه في غالبية الدول تتراوح نسبة الرعاية الصحية العامة في حدود 9 إلى 10% وهذا ما يبرر أهمية نفقات الرعاية الصحية التي لا تقل عن النفقات الأخرى.

5. الاهتمام بتوفير متطلبات البحث العلمي:[1]

باعتبار أن البحث العلمي هو أحد أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بحكم أنه من أساسيات اقتصاد المعرفة إلى جانب الإبداع التكنولوجي والتربية والتكوين، فإن نفقات البحث العلمي أصبحت تشكل نسبة معتبرة من إجمالي النفقات العامة خاصة في الدول المتقدمة التي تشهد تطورا ملحوظا في هذا الجانب.

[1] أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص47.

المبحث الثاني: عموميات حول السياسة المالية

ارتبط دور ومفهوم السياسة المالية بتطور وتوسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتضم السياسة المالية مجموعة من الأدوات تعد كوسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية لكن تحقيقها تقيده مجموعة من المحددات.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهميتها

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية* الذي يتم وفقا للأهداف والمحددات التي تسعى إلى تحقيقها، التي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها الاقتصادي، وعلى هذا فإن الفكر الاقتصادي يزخر بعدة تعريفات للسياسات المالية نذكر بعض منها وهي كما يلي:

تعريف (01): تعرف أيضا على أنها "مجموعة إجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية، من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة والتضخم، بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس أثار تخفيض الضرائب والعكس".[1]

تعريف (02): السياسة المالية هي "مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة أي الطريق الذي تنتهجه الحكومة وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الميزانية العامة للدولة".[2]

تعريف (03): تعتبر السياسة المالية على أنها تلك "السياسة التي يتم بموجبها استخدام كافة ما تتضمنه المالية العامة (بجانبها ألإنفاقي ولتحصيلي) من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".

من خلال تناولنا للتعاريف السابقة نستطيع القول بأنها جميعها تتفق على أن السياسة المالية هي نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة والضرائب والقروض وجميع عناصر ميزانية الدولة للتأثير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر هي أسلوب مالي أو برنامج تتبعه الدولة عن طريق

*السياسة المالية مشتقة من كلمة الفرنسية "FISC" التي تعني بيت المال أو الخزانة وعلى ذلك فإن المصطلح كان مرادف لمصطلح المالية العامة ما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية لكي يضم الإيراد الحكومي النفقات وسياسة الدين العام ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف ويرتبط بجهود الحومة لتحقيق الاستقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.

[1] Dominik salvador, eugléne diulio : principes d'économie (cours et problémes, séries-sxhaun) MG. Graw, hill, paris 1984, p96.

[2] محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص118.

استخدام الإيرادات والنفقات الحكومية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتوفير إمكانيات النمو المستقر للاقتصاد الوطني.[1]

الفرع الثاني: أهمية السياسة المالية

لقد برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح، وذلك بالنسبة لكافة الدول سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، أو كانت متقدمة أو نامية، وهذا نتيجة اتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وزيادة أهمية ماليتها العامة، ونشاطها المالي، بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية، بالشكل الذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها، بحيث تتحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها، هذا بالتكامل مع السياسات الأخرى بالاستناد إلى الفعالية التي يمكن أن ترتبط باستخدام أي من هذه السياسات، إضافة إلى الدور الذي تلعبه المالية العامة في تبيان الوضع والهيكل السياسي للدولة، كما أن وهناك ارتباط أكيد بين الحياة السياسية، بما يطرأ عليها من أحداث وبين مالية الدولة، كلما كانت سياسة الدولة رشيدة كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة بالتبعية.[2]

المطلب الثاني: محددات السياسة المالية

عرفت المالية العامة بأنها دراسة للآثار القانونية والسياسية الاقتصادية للإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عدة محددات منها ما يؤثر بالتشجيع، ومنها ما تؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه المحددات ويجب الاهتمام بها[3].

الفرع الأول: فكرة التزاحم الاستثماري التي وردت في كتابات الكلاسيك للأوائل وتبنتها المدرسة النقدية تتلخص بأن تطبيق سياسة مالية توسعية من قبل الحكومة يؤدي إلى التزاحم في أسواق المال، هذا يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص،[4] وبذلك نقلل من فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة التمويل بالقرض كما يوضحه الشكل رقم (1-1).

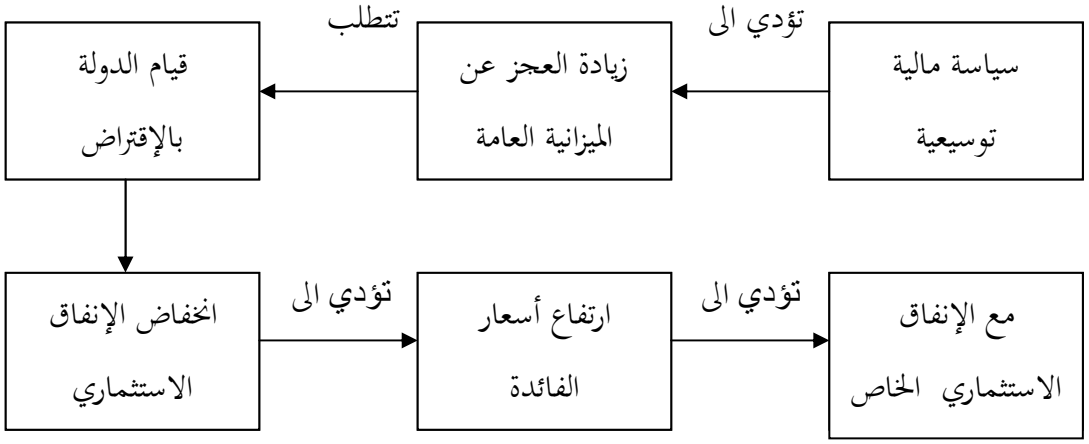
[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص335.

[2] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثانية، 2009، ص6.

[3] نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية الصناعية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص346.

[4] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص54.

الشكل رقم (1-1): أثر المزاحة



المصدر: نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية الصناعية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2001، ص346.

حيث تطبيق السياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب أو الاثنين معا، أي زيادة العجز في الميزانية العامة، ولأجل تمويل هذا العجز في الميزانية العامة تقوم الحكومة عادة بإصدار سندات جديدة في الأسواق المالية تتنافس فيها مع القطاع الخاص، يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي ارتفاع تكلفة الاقتراض، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص، والذي يؤثر سلبا على الطلب الكلي، وهو تأثير معاكس للسياسة المالية التوسعية مما يقلل من فعاليتها، وتأثير التزاحم يمكن أن يتعطل في حالتين:[1]

- إذا قام البنك المركزي بشراء سندات حكومية في السوق المفتوحة وبالتالي زيادة كمية النقود المتداولة، وفي هذه الحالة يؤدي الزيادة في كمية النقد آلة انخفاض أو ثبات سعر الفائدة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي نتيجة ارتفاع الإنفاق الاستثماري، وهذا ما تؤكده المدرسة النقدوية.
- إذا كان الإنفاق الاستثماري الخاص قليل المرونة بالنسبة للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، فإن الارتفاع في سعر الفائدة الناتج عن السياسة المالية التوسعية، فإنه سوف لا يؤثر إلا قليل في الإنفاق الاستثماري الخاص، وبذلك يتعطل أثر المزاحمة وتكون السياسة المالية فعالة ومؤثرة، ما تؤكده المدرسة الكنزية في دفاعها عن السياسة المالية.

[1] نزار سعد الدين العيسي، مرجع سبق ذكره، ص244-246.

الفرع الثاني: التأثير الدولي للسياسة المالية

في عالم يسوده الانفتاح الاقتصادي، وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول، وزيادة ارتباط الأسواق المالية والبنوك ببعضها البعض، ويجب أن نشمل في بحثنا السياسة المالية بتأثيراتها الدولية على التدفقات المالية والسلعية بين معظم الدول، ويمكن اعتبار هذه التأثيرات من المحددات التطبيقية للسياسة المالية وأهمها هو التأثير على الميزان التجاري.

لنفترض أن الاقتصاد يعيش في حالة ركود، قررت الحكومة استخدام السياسة المالية للإنعاش الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب أو كلاهما معا (سياسة مالية توسعية).

كما يمكن للحكومة اللجوء إلى الأسواق المالية بغية تمويل عجزها، وأن إرتفاع سعر الفائدة في الأسواق المحلية مقارنة بالدول الأجنبية، ومع الانفتاح على العالم الخارجي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وهذا يؤدي إلى ارتفاع العرض على العملة الأجنبية، وبالتالي تصبح السلع الوطنية بنظر الأجانب مرتفعة وهذا ما تؤدي إلى انخفاض التصدير، ومع ارتفاع الواردات، كما يؤدي إلى تدهور الحساب التجاري، وهو أثر غير مرغوب فيه.[1]

الفرع الثالث: الجانب السياسي لعجز الموازنة

يعد عجز الموازنة العامة محدد للسياسة المالية، الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بالسياسة المالية للحكومة، حيث تختلف نظرة أقطار العالم له، حيث أن أغلب دول العالم الثالث تنظر إلى العجز كمؤشر على ضعف القدرة المالية للدولة، ودليلا على التدهور الاقتصادي للبلد لكن حتى الدول التي تنظر إلى العجز في الموازنة العامة بعين القبول والرضا، فإن هناك حدود لإمكانية حدود العجز سواء داخليا أو خارجيا، وفي ضوء هذه النظرة فإن السياسة المالية محدودة في التطبيق في حالة التوسع والانكماش، ففي حالة التوسع تكون محدودة بالقبول السياسي للعجز في الموازنة، وفي حالة الكساد فإن برنامجها الإنفاق مقيد ببرامج اجتماعية واقتصادية لا يمكن التراجع عنها ولا تستطيع حتى فرض ضرائب إضافية أي أن سياستها المالية الانكماشية محددة بإمكانية تقليص العجز في الموازنة.[2]

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص، ص213،214.

[2] نزار الدين العيسي، مرجع سبق ذكره، ص، ص247، 248.

الفرع الرابع: النظام الاقتصادي

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها و تكوينها وأهدافها و طريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله،لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي،فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة،فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها.[1]

أ. **السياسة المالية في النظام الرأسمالي:** كان النظام الرأسمالي في بدء نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية،ومن الطبيعي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة،ومن جهة أخرى نجد أن السوق و الثروة تكون بين أيدي الأفراد و الجماعات الخاصة و الدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة،نتيجة لذالك فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطى إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي،وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلا أن الظروف وتغيرات الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك،بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية و أصبح حجم تدخل الدولة أكبر.

ومما سبق يمكن القول أن التغير في النظام الضريبي و تعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نلخص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني،ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية.

أخيرا وبصفة عامة أن الضريبة تحتل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي و الاجتماعي ولم يعد دورها محصورا في تمويل خزينة الدولة.

ب. **السياسة المالية في النظام الاشتراكي:** تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول الاشتراكية، فكما عرفنا أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوقف دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة،والعمل على تخفيف حدة التقلبات التي تطرأ

[1] مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، 2005، ص69 ،ص 70 .

على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي و العمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار و التشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى تقلبات حادة يعصف بالتوازن الاقتصادي.

أما المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها، ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية مواءمة بين الموارد المادية و الموارد البشرية،و توجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة و المجالات لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية.

مما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة،وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي و هذه الخصائص هي.[1]

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام و ليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة.
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة.
- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.

ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر لإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية،حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر الغزيرة و التخطيط الحريص للمصروفات.

أخيرا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية و الاشتراكية،فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى، و خاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص، ص71، 72.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

الفرع الأول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

مفهوم الاستقرار الاقتصادي :يشير الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد المتاحة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[1]

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و خاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثرهما في كل من مستوى التشغيل و مستوى الأسعار و مستوى الدخل الوطني.

بالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات و التقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المختلفة:

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
- وجود قوة احتكارية تخرج على قواعد المنافسة و تتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار و الأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات و الإجراءات الأساسية تنحصر أهما في:

أ- أدوات السياسة المالية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا و ارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية و الانفاقية.

[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص،79

ب- أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة و نقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل من الناحية التطبيقية كذلك

الفرع الثاني : تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

الفرع الثالث: إعادة توزيع الدخل الوطني.

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون و سائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج و قد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع و هناك نوعان من توزيع الدخل[1].

أولا: التوزيع الشخصي للدخل على أفراد المجتمع الاقتصادي:

1- التوزيع الوظيفي: ويقصد بالدخل الوظيفي الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج و يتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور و الأرباح و الفوائد و الريع من الدخل الوطني.

2- التوزيع الشخصي للدخل: هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل، ثم تجرى مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد و الأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي

[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص،87

ثانيا: كيفية إعادة توزيع الدخل: يقصد بإعادة توزيع الدخل و الثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل و الثروة بغرض تقليل تفاوت في المجتمع،ومن هنا فإن سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، و بشكل عام أن الأدوات المالية التي يمكن استخدامها من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها مجموعات ثلاثة:

- ✓ تحديد عوائد عناصر الإنتاج و أثمان السلع و الخدمات
- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة و من خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى.[1]
- ✓ تكيف نمط ملكية الموارد.

الفرع الرابع: تحقيق التوازن العام

التوازن بين مجموعة الإنفاق الوطني "نفقات الأفراد، الاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومية" وبين مجموعة الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات متنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.[2]

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي

تعكس النفقات الحكومية دور الدولة وتطورها، فمع تطور دور من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى تحييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تطورت النفقات الحكومية، حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها وأصبحت أداة من أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النفقات الحكومية

الفرع الأول: تعريف النفقات الحكومية

هناك عدة تعاريف لنفقات الحكومية تختلف حسب وجهة النظر إليها منها نجد:

[1] طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص 208

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص241.

1. تعريف (01): النفقات الحكومية هي عبارة عن: "كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة".[1]
2. تعريف (02): النفقة الحكومية هي عبارة عن: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة".[2]
3. تعريف (03): النفقات الحكومية عبارة عن: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة".[3]
4. تعريف (04): النفقة الحكومية هي عبارة عن :"مبلغ نقدي، يخرج من الذمة المالية لدولة أو أحد تنظيماتها، بهدف إشباع حاجة عامة".[4]

يتضح من التعاريف السابقة أن النفقة الحكومية تتكون من ثلاث أركان هي: النفقة الحكومية هي مبلغ نقدي، تصدر عن هيئة عامة، الغرض منها تحقيق منفعة عامة.

الفرع الثاني: خصائص النفقة الحكومية

1. **النفقة الحكومية مبلغ نقدي:** تتخذ النفقة الحكومية طابعا نقديا أي أنها تتم في صورة تدفقات نقدية، ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق، كالوسائل العينية (منح جزء من أملاك الدولة)، أو تقديم مزايا معنوية، (منح الألقاب والأوسمة) ....إلخ. [5]

لهذا الأسلوب عدة مزايا وخاصة في المعاملات الحكومية أهميتها:

- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم، وتقدير مرتباتهم وأجورهم.
- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات الحكومية.
- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب، بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

[1] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص378.

[2] حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص11.

[3] محمد عباس محرزي، مبادئ المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص65.

[4] جمال لعمارة، مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي – دراسة مقارنة، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد3، 1998، ص2.

[5] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص1118.

2. **صدور النفقة عن هيئة عامة:** النفقة الحكومية تقوم بها جهة عامة، وقد عمد الفكر المالي في سبيل التفرقة بين النفقة الحكومية والنفقة الخاص على معياريين هما:[1]

- **المعيار القانوني (المعنوي):** هو المعيار التقليدي، يستند على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، بمعنى آخر أن نقطة الارتكاز هي الشخص القائم بإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام، فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص، فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر.
- عما تهدف إليه من مقاصد وعليه فيعتبر الإنفاق حكومي إذا قام به شخص من أشخاص القانون
- كالدولة، الهيئات العامة، المؤسسات العامة بماله من سيادة وسلطة.[2]
- **المعيار الوظيفي:** يعتمد هذا المعيار في التفرقة بين النفقة الحكومية والنفقة الخاصة على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة، لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها.

وعلى ذلك فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات الحكومية تعتبر نفقات حكومية، بل يعد كذلك فقط، تلك التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام هذه السلطات السيادية.

3. **النفقة الحكومية الغرض منها تحقيق منفعة عامه:** لا يمكن أن يتحقق مفهوم النفقة الحكومية إلاّ إذا اكتمل تحقق الهدف الذي تنشده وهو إشباع الحاجة العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام، والمصلحة العامة، فلا تعتبر من قبيل النفقة الحكومية تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد.

يتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية، فالإنفاق الحكومي قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات للفقراء، مثل إعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية.....إلخ.

كما يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة، محاربة التضخم، تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة، فجميع هذه الأهداف والأخرى التي يتقرر في نطاقها الإنفاق الحكومي يتم بموجبه تحقيق منفعة عامة للأفراد والمجتمع وإذا انتقلت المنفعة العامة من أشخاص القانون العام فإن إنفاقها لا يعد إنفاقا عاما.[3]

[1] أعاد حمود القيسي، المالية والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص47.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص469.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات الحكومية

أدى توسع حجم الإنفاق الحكومي، تمايز مجالاته و أشكاله إلى ظهور تقسيمات علمية ناجمة عن اجتهادات الاقتصاديين و أخرى وضعية منبثقة عن أجهزة الدولة و توجيهاتها، إذ أن كل نوع من هذه التقسيمات يستند على معيار محدد، و عليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم تقسيمات الإنفاق الحكومي ثم إلى تقسيمات النفقات الحكومية في الجزائر.

الفرع الأول: التقسيمات العلمية (الاقتصادية) للنفقات الحكومية.

يعتمد التقسيم الاقتصادي للنفقات على ثلاثة معايير رئيسية[1] و هي:

1- معيار الدورية (التكرار):

استنادا إلى معيار الدورية يمكن التمييز بين نوعين من النفقات الحكومية:

أ- **النفقات العامة الدورية:** هي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار و يطغى عليها طابع الدوام، و لا يقصد بالتكرار الحجم و إنما نوع النفقة أي ظهورها في كل سنة مالية في الميزانية العامة للدولة لأنها تندرج في تسيير المرافق الأساسية للدولة كالأمن و التعليم، كما تمول من الإيرادات العادية لذلك تعرف كذلك بالنفقات العادية أو الجارية.

ب- **النفقات العامة غير الدورية[2]:** أو تعرف أيضا باسم النفقات العامة غير العادية و المقصود بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية، أي لا تبرز في كل سنة مالية في ميزانية الدولة، كما قد تظهر في أوقات غير منتظرة (كالكوارث الطبيعية و الحروب، زلازل) مما يصعب التوقع بحجمها و يستوجب رصد أغلفة مالية تكميلية لها كلما دعت الضرورة إلى ذلك إذ أنها غالبا ما تمول من إيرادات غير عادية (كالاقتراض).

[1] سوزي عادل ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 37.

[2] حمدي أحمد العناني،اقتصاديات المالية واقتصاد السوق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 1992 ص ص 127،126.

2- معيار الأثر على الناتج الوطني و حجمه:

يمكن التمييز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات: الحقيقية و غير الحقيقية (التحويلية)، إذ يقصد بالأولى ما تنفقه الدولة حتى تتحصل على سلع و خدمات أو عوامل إنتاج، أما الثانية فتمثل في رفع القدرة الشرائية من مجموعة مستهلكين إلى أخرى وفق سياسة واضحة للدولة في شكل دعم أو إعانات.

أ- **النفقات الحقيقية:** ترمي إلى زيادة الإنتاج الوطني أي تمثل ما تدفعه السلطات العمومية حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية أو توفير خدمات و سلع ضرورية لسير مصالحه، و عليه فإنها تعتبر نفقات منتجة تزيد من الدخل القومي للدولة.

ب- **النفقات غير الحقيقية:** أو ما تعرف بالنفقات التحويلية، إذ أنها لا تزيد مباشرة في الإنتاج الوطني و تقتصر على إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع عن طريق ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية كأنظمة الحماية الاجتماعية و المعاشات، كما لا ينتج عنها مقابل.

3- معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات الحكومية:

يمكن تقسيم النفقة تبعا لأثارها العائدة على المجتمع و خاصة الاقتصادية منها، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى:

أ- **النفقات الإدارية:** هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين

ب- **النفقات الاجتماعية:** الرامية أساسا لتحقيق التنمية و التكافل الاجتماعي[1].

ج- **النفقات الاقتصادية:** يقصد بالنفقات الاقتصادية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية يسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني و خلق رؤوس أموال جديدة.

4- معيار الشمولية:

كما يمكن تقسيم النفقات الحكومية حسب معيار الشمولية إلى:

[1] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص 58

أ- **النفقات المركزية أو الوطنية:** هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية[1] و تشمل جميع أفراد الدولة الواحدة، كنفقات الدفاع، القضاء و الأمن.

ب- **النفقات المحلية:** هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات و الولايات.

الفرع الثاني: التقسيمات الوضعية للنفقات الحكومية.

تبنى على مرجعيات تاريخية، وظيفية، سياسية أو إدارية و لا تبنى دائما على المعايير العلمية السالفة الذكر، إذ تتغير من دولة لأخرى أو داخل الدولة ذاتها أي لا تثبت بتغير الزمان و المكان، منها التقسيم حسب قابلية التقليص حيث لا يمكن التمييز بين النفقات القابلة للتقليص التي تقيد في وقت تقدير النفقات الحكومية و يلجأ إليها في حال عدم كفاية الإيرادات، و النفقات غير القابلة للتقليص في المدى القصير و المتوسط كأجور العمال.

الفرع الثالث: تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر:

تقسم النفقات الحكومية في الجزائر إلى نفقات التسيير و التجهيز:

1. نفقات التسيير:

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي و الطبيعي للدولة،و التي تسمح بتسيير نشاطات الدولة و التطبيق اللائق للمهمات الجارية،وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية،أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية،حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين و نفقات المعدات.

1-1 تقسيم نفقات التسيير:حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:[2]

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإرادات:يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي :

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

[1] أحمد جامع، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت ،1975، ص 50

[2] دراوسي مسعود،مرجع سبق ذكره،ص 348.

- الدين الداخلي – ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- ضمانات.
- النفقات المحسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها،المجلس الشعبي الوطني،مجلس الأمة،المجلس الدستوري....الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح[1] : وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين و المعدات ويضم ما يلي:

- المستخدمين- مرتبات العمال.
- المستخدمين – المنح و المعاشات.
- المستخدمين- النفقات الاجتماعية.
- معدات تسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

الباب الرابع: التدخلات العمومية:تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي،الاجتماعي و الاقتصادي و عمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارة (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي (منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)
- إسهامات إقتصادية (إعانات للمصالح العمومية و الاقتصادية)

[1] دراوسي مسعود،مرجع سبق ذكره،ص349.

- النشاط الاجتماعي(المساعدات و التضامن)

إن كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الملحق رقم (01) المتعلق بقانون المالية لسنة 2016 بالشكل التالي:

- النفقات الخاصة بالباب الثالث و الرابع حسب الوزارات ، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء وفصل حسب طبيعة كل نفقة.
- النفقات الخاصة بالباب الأول و الثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة، بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة كما هو مبين في الملحق رقم (01)[1].

2. نفقات التجهيز:

أ. تعريفها:

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، التي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي، .....إلخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن، كما أن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج، حيث إن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.[2]

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض و تسبيقات الخزينة من البنك أي خلال رخص التمويل.

[1] أنظر الملحق رقم (01)

[2] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص350.

2-1 تقسيم نفقات التجهيز:

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الملحق رقم (02) الملحق المتعلق بقانون المالية لسنة 2016 حسب القطاعات وتوزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب:[1] إلى ثلاثة أبواب تتمثل في:

استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى.

و التصنيف الذي تعتمد عليه هو التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير في نشاط الدولة الاستثماري، وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

- **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث أبواب وهي:

الباب الأول: الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأسمال.

- **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات إلى 10 قطاعات وهي: المحروقات الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.[2]
- **الفصول والمواد:** تقسم القطاعات على قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر ووضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف البرنامج الاستثماري، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي وفصل ومادة.

[1] أنظر الملحق رقم (02).

[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص351-352 .

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومية

الفرع الأول: قواعد النفقات الحكومية

تتمثل قواعد النفقات الحكومية في:

1- قاعدة المنفعة القصوى:

تعني أن تهدف النفقات إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وخاصة أن أحد أركان النفقة هو تحقيق المنفعة الحكومية.

المنفعة العامة هي تلك المنفعة التي تحاول الدول تحقيقها، يجب أن تفهم على نحو يختلف عن مفهوم الضيق عند الأفراد، أي أن فكرة المنفعة بالنسبة للإنفاق الدولة، لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه، إنما يتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وزيادة إنتاجية الفرد، وتحسين جودة الإنتاج، وتشمل كذلك النفقات التي تؤدي إلى تقليل الثغرات بين الدخول، وكذلك لمواجهة المخاطر التالي يتعرض لها الأفراد نتيجة التقلبات الحادة في دخولهم.

ومن خلال ما تقدمه الدولة من إعانات البطالة والعجز والشيخوخة، أو ما يطلق عليه بشكل عام النفقات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية، التي تهدف لإعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والطبقات الأخرى في المجتمع.[1]

يتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وأن تفاضل بينهما وفق جدول الأولويات، ويعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وتوجه نفقاتها إلى كل هذه المشاريع يحققه كل منها من منافع جماعية، الحجم والنوع، والكم والتوقيت المناسب، مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل الوطني والتشغيل والطاقة الإنتاجية، ومدى الحاجة إلى استخدام المشروع للموارد الاقتصادية المحلية، والعملات الأجنبية، والمدة اللازمة للإنشاء والإنتاج، بمعدل ما يحققه المشروع من ربح، وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة، وكذلك المنفعة التي تعود على طبقات الاجتماعية المختلفة، أي أن الدولة تتخذ من التخطيط الشامل أداة لوضع الأهداف العامة لها وكيفية الوصول إليها وتحقيقها معتمدة في ذلك على المعلومات

[1] عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، شباب الجامعة، القاهرة، 2009، ص، ص65، 66.

والبيانات والإحصاءات المتوفرة واللازمة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، وفق معيار آخر تحدده الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

2- قاعدة الاقتصاد:

تعني هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق الحكومي وتحري الرشيد والعقلانية عند الإنفاق، وبلغة الاقتصاد تعني هذه القاعدة تعظيم المنفعة المحققة من إنفاق المبلغ نفسه، أو تحقيق المنفعة نفسها بأقل تكلفة ممكنة، أن عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني إضاعة الأموال العامة وحرمان المجتمع من منافع أكبر كان يمكن أن يحصل عليها لو اتبعت هذه القاعدة وكذلك يؤدي عدم الاقتداء إلى تشجيع المواطنين على التهرب من الأعباء المالية، لأنهم يحسون أن هذه الأموال لا يحسن استخدامها وتبدد فيما لا فائدة منه.

إن قاعدة الاقتصاد في الإنفاق لا تعني البخل وعدم الإنفاق في المجالات المشروعة فهذا أبعد ما يكون عن المراد من هذه القاعدة، فهي تعني ترشيد الإنفاق وحسن التدبير وإنفاق الأموال فيما يلزم إنفاقه مهما بلغ حجم هذا الإنفاق، ولضمان مراعاة هذه القاعدة تضع الدول أنظمة صارمة للمراقبة على الإنفاق العام، وذلك في مرحلة إعداد الموازنة والتنفيذ وما بعد التنفيذ.[2]

3- قاعدة الترخيص:

تعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الارتباط بصرفه، إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني، وبخاصة أن النفقات الحكومية هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة وتظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين وهما: قاعدة المنفعة القصوى، قاعدة الاقتصاد والتبذير.

لتأكد من استمرار تحققها، من خلال تقنيين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، يتمثل في احترام الإجراءات القانونية، التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية، عند إجراء الإنفاق الحكومي، بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها دوليا.

---

[1] عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، شباب الجامعة، القاهرة، 2009، ص، ص65، 66.

[2] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص، ص65،66.

تعد قاعدة الترخيص مظهر من مظاهر الاختلاف بين الماليتين العامة والخاصة، التي لا تحتاج إلى إجراءات وموافقة مسبقة، بل يكفي أن تصدر الموافقة ممن يملك حق الإنفاق، الفرد أو الشركة العامة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة منها.[1]

الفرع الثاني: أسباب تزايد الإنفاق الحكومي

يمكن تقسيم الأسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق الحكومي إلى أسباب ظاهرة وأخرى حقيقية.

1. **الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي**: يقصد بالزيادة الظاهرية لنفقات الحكومية تلك الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في الأعباء العامة التي يتحملها المكلفون، ولم يتم اتفاق بين فقهاء المالية العامة في أدبياتها على تحديد الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي، غير أنه يمكن تحديدها بما يأتي: [2]

✓ **انخفاض قيمة النقود:**

ترتب على قيام الحروب وحدوث الأزمات الاقتصادية الدولية نتائج متعددة الجوانب لدول المختلفة إلى استخدام أسلوب الإصدار النقدي الجديد، كوسيلة من وسائل تمويل نفقات الحروب الهائلة أو لعلاج الأزمات الاقتصادية عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي، ولا شك أن المبالغة في هذا السلوك إلى درجة يتجاوز معه ما تحتفظ به الدولة من غطاء لعمليتها الورقية، يؤدي إلى حدوث آثار تضخمية ينتج عنها انخفاض في قيمة النقود ورفع الأسعار بشكل يتناسب مع وحدة ونوع ذلك التضخم، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما تنسحب أثار ذلك إلى الإنفاق الحكومي فيسبب زيادتها.

ومن الملاحظ في ارتفاع الأسعار ناشئ عن انخفاض القيمة الشرائية لا تتأثر به جميع أنواع الإنفاق الحكومي بشكل واحد، وإنما تختلف هذه الآثار باختلاف طبيعة الإنفاق الحكومي وفيما يأتي بعض الأمثلة:

- فقد تستفيد الدولة من بعض أنواع الإنفاق الحكومي كما في حالة قيامها بتسديد أقساط الدين العام وفوائده، وبشكل خاص إذا لم يشترط في عقد القرض تسديد بالمعدن الذهب ضمانا لحقوق الدائنين عند هبوط القيمة الشرائية للعملة، ذلك لأن عملية التسديد ستتم بعملة قد هبطت قيمتها.

[1] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص، ص68،69.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العام، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص84.

- فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي المخصص لشراء بعض أنواع السلع والخدمات، وكذلك المرتبات والأجور التي يتناولها الموظفون والعمال التي تدفعها الدولة فستتأثر بسبب هبوط القيمة الشرائية للنقود، وبالتالي يزداد مقدارها لذلك تلجأ بعض الدول إلى مواجهة ارتفاع الأسعار عن طريق تخصيص بعض المنح للموظفين والعمال كالإعانات.

✓ **اختلاف الطرق المحاسبية العامة:**

من النتائج التي أدت إلى التغير في القواعد الفنية المتعلقة بإعداد ميزانية، هي الزيادة الظاهرية في حجم الإنفاق الحكومي، فقد كانت قاعدة تخصيص الإيرادات الحكومية التي تتبعها الهيئات الحكومية هي الأصل وما عداها يعتبر استثناء وخروجها على هذه القاعدة، ومضمون هذه القاعدة هي أن تقوم تلك الهيئات بطرح إراداتها من نفقاتها المدرجة في ميزانية الدولة، ويطلق على هذا الإجراء إسم صافي الإيراد، إذ لا شك أن درج جميع نفقات هذه الهيئات في الميزانية العامة يؤدي إلى زيادة ظاهرية في الإنفاق الحكومي وبالنتيجة فإنها لا تمثل زيادة حقيقية فيها.

كما أن مدة الفترة التي تبدأ وتنتهي فيها السنة المالية تؤدي هي الأخرى إلى زيادة في أرقام الإنفاق الحكومي لأنها تنسحب لفترة زمنية أطول دون أن يتضمن ذلك زيادة حقيقية في الإنفاق الحكومي.[1]

كذلك فإن تعديل مضمون الإنفاق الحكومي بصورة تسمح باتساعها ليشمل بعض عناصر النفقات التي لم يكن يتضمنها من قبل زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق الحكومي، كم هو الحال في إضافة النفقات الاستثمارية ونفقات القطاع الاشتراكي (القطاع العام) سواء كانت ملكيتها عامة أو جزئية ضمن أرقام الإنفاق الحكومي

إذ أن هذا المفهوم الواسع للإنفاق الحكومي قد يشمل بعض عناصر الإنفاق ذات الطبيعة المختلفة عن الإنفاق الحكومي بالمعنى الدقيق للأخيرة بما يؤدي إلى زيادة ظاهرية في الإنفاق الحكومي، كما أن تعدد الميزانيات وتداخل عناصر الإنفاق هو الآخر يؤدي إلى زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق الحكومي، ذلك لأنه يسحب تكرر حسابات هذه العناصر.

[1] عبد الرحمن الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المنهج، الأردن، 2005، ص53.

✓ **زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها:**

تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة، والزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر، وتؤدي الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم الإنفاق الحكومي لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، ولا تعود الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط وإنما يتأثر الإنفاق الحكومي ويزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان، فارتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان[1] يتطلب توفير الخدمات الأساسية المناسبة لمرحلة الطفولة، وفي مرحلة لاحقة، زيادة نفقات التعليم بشكل خاص، لمواجهة تلك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الأطفال، كما أن زيادة عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة المعاشات، كما أن ارتفاع توقعات الحياة يؤدي إلى العمل على زيادة العائد من الاستثمارات التعليمية، وكل ذلك الزيادة في الإنفاق الحكومي في هذا المجال وفي المجالات الأخرى المختلفة.

ورغم أن زيادة الإنفاق الحكومي الناشئ عن زيادة عدد السكان لا يعتبر ظاهرة لقياس معدل النمو السكاني، باعتبار أن هذه الزيادة السكانية هي ظاهرة طبيعية للتكاثر السكاني، وبناء على ذلك يتطلب التعرف على الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي إلغاء أثر الزيادة في عدد السكان في الإنفاق الحكومي، من خلال تقييم الإنفاق الحكومي الحقيقي على عدد السكان في كل فترة من الفترات.

2. الأسباب الحقيقية لازدياد الإنفاق الحكومي:

يقصد بالأسباب الحقيقية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات الحكومية، ناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة وعن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات الحكومية، إذ ظلت مساحة الدولة وعدد سكانها بدون تغيير، أي أن هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات.[2]

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص، ص86، 87.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص81.

وقد اختلف كتاب المالية العامة والاقتصاد حول تحديد الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات الحكومية وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، إلاّ أنه يمكن القول أن هناك أسبابا حقيقية عديدة تكمن خلف الزيادة في النفقات الحكومية للدولة يمكن إجمالها في الأسباب التالية:[1]

✓ **الأسباب الاقتصادية:**

فإنها من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة التزايد المستمر في النفقات الحكومية، زيادة الدخل الوطني والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات، التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (وعلى الأخص في حالة الكساد)، والمنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات الوطنية فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما يمكن أن تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة، حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها، وبالتالي فإن هذه الموارد المتاحة تشجع الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الأوجه. كذلك يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة الإنفاق، وتهدف الدولة من قيامها بهذه المشروعات، إما الحصول على موارد لخزينة الدولة، وإما التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار، وبصفة عامة توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية السائدة في الدولة.

✓ **الأسباب الاجتماعية:**

فقد أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية (نتيجة للهجرة من الريف بنو حركة التصنيع وبالتالي اتساع المدن) إلى زيادة الإنفاق الحكومي المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية الخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء .....إلخ، ويرجع هذا إلى أن حاجات السكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم. كذلك أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة،[2] كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والشيخوخة وغير هذا من أسباب عدم القدرة على الكسب.وقد استتبع قيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة الإنفاق الحكومي، وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص101.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص188.

✓ **الأسباب السياسية:**

فإنها تبدو من خلال بعض العوامل التي تؤثر في ازدياد النفقات الحكومية، وأهم تلك العوامل انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقتها الخارجية، ودرجة نقاء الأخلاق السياسية، وبيان ذلك أنه يترتب على انتشار المبادئ الديمقراطية، اهتمام الدولة بحالة الطبقات المحدودة الدخل والقيام بالكثير من الخدمات اللازمة لها،هذا فضلا عن أن النظام الحزبي (حيث تتعدد الأحزاب السياسية في الكثرة الغالبة من الدول) يدفع الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين، وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره، ويترتب على هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات الحكومية، كذلك يؤدي تقرير مبدأ المسؤولية الدولة إما القضاء على زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما يحكم به على الدولة من تعويضات. ومن ناحية أخرى فإن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وزيادة أهميته في العصر الحديث بالإضافة إلى ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة، ومنظمات إقليمية متعددة. أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي على هذه المجالات.

وفوق كل ما تقدم، فإنه مما لا شك فيه أن عدم توفر بعض الصفات الشخصية لدى العاملين، وخاصة ذات القيمة الأخلاقية (كالنزاهة والحرص على أموال الدولة) له أثره المدمر في زيادة نفقات الدولة.[1]

✓ **الأسباب الإدارية:**

من الأمور المسلم بصحتها ما يؤدي إليه سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة، وكذلك الإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والإشراف في ملاحقة الوظائف العامة من الزيادة في الإنفاق الحكومي وهذه الزيادة في النفقات الحكومية حقيقة لأنها تؤدي إلى زيادة عبئ التكاليف العامة على الموظفين، وإن كانت تعتبر زيادة منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليه زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، فهي في حقيقتها اقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية.[2]

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص127.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص102.

✓ **الأسباب المالية:**

سهولة الاقتراض في العصر الحاضر أدى إلى لجوء الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزنة العامة تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي وخاصة على الشؤون الحربية، هذا فضلا عما تستبعده خدمة الدين لدفع لأقساطه وفوائده، من زيادة النفقات الحكومية، كذلك يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات الحكومية، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها لما هو معلوم من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق والعودة بها إلى ما كانت عليه قبل الزيادة.

ومنه فإن ازدياد النفقات الحكومية غير العديد من الدول يرجع بسبب تأثير عدة عوامل ذات صيغة مالية منها:[1]

- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية، بما لها من امتيازات السلطة العامة.
- وجود فائض في الإيرادات.
- الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة، مثل: قاعدة وحدة الميزانية.

الفرع الثالث: ترشيد الإنفاق الحكومي

المقصود بترشيد النفقات الحكومية هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات الحكومية وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.[2]

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو علاء، المالية العامة، دار للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص48.

[2] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص171.

الواقع أن ترشيد النفقات الحكومية يتطلب الإلزام بالضوابط التالية:

1. تحديد حجم أمثل للنفقات الحكومية:

ليست من المصلحة تتجه النفقات الحكومية نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات الحكومية) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حد أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

2. إعداد دراسات الجدوى للمشروعات:

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، لاقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وأثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع. [1]

3. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:

تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة والارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات.

4. تجنب الإسراف والتبذير:

هناك صور عديدة للإسراف والتبذير لنفقات نوجزها فيما يلي: [2]

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مأرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة.

[1] محمد علاوي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2007، ص45.

[2] مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص172.

- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي .....إلخ.

لاشك أن ترشيد النفقات الحكومية يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها بالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات الحكومية.

خلاصة الفصل الأول:

لقد ساهم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي إلى ازدياد حجم النفقات الحكومية بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي كان، فوجود النفقة الحكومية لا يبررها النشاط الاقتصادي وإنما يبررها الجانب الاجتماعي الذي شمله دور الدولة.

إن تطور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت تطورا كبيرا، ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايدة، وبسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد، فقد أصبحت الدولة متدخلة في كافة المجالات، عن طريق الإنفاق الحكومي.

و تستخدم الدولة سياسة الإنفاق الحكومي قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، فإنها تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات وذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات الحكومية.

حيث يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي ،لأي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل وتندرج ضمنه العديد من المؤشرات التي تتبع وضعية هذا المؤشر، والذي يخضع إلى جملة من العوامل و المحددات تعد من أساسيات النمو الاقتصادي وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:النمو الإقتصادي وعلاقته بالإنفاق الحكومي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم لمختلف الدول، من هنا يعد هدفا و هاجسا تسعى جميع الشعوب بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيقه و البحث عن الوسائل و العوامل التي من شأنها الرفع من معدلاته،كما يتصف النمو الاقتصادي بكونه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة تتظافر لإنجاحها عوامل اقتصادية اجتماعية،سياسية و مؤسساتية.

وقد اختلفت النظريات الاقتصادية اختلافا كبيرا حول محدداته إذ يعزى النمو تارة لزيادة الإنتاجية و تارة أخرى لزيادة الصادرات، بينما تؤكد بعض النماذج على الدور الإيجابي للإنفاق الحكومي في تحفيز الطلب الفعال و بالتالي زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي (PIB) هذا ما يحتم على متخذي القرار الاقتصادي تحديد هذه العوامل بدقة و تبني السياسات الاقتصادية المناسبة، وإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة التي تضمن تفعيل النمو الاقتصادي و استمراره.

من ناحية أخرى و نظرا للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي فقد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي إلى دراسة هذا الموضوع و تحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري و التطبيقي بغية الوصول إلى صياغة نموذج رياضي يستطيع تفسير إتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الأخرى و من بينها الإنفاق الحكومي.

حيث لا يزال الجدل حول الأثر بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي و أي منهما يؤثر على الأخر محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة فمنها من أكد على فعالية الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي و منها من عارض هذه الفكرة، هذا ما جذبنا لمحاولة معرفة اتجاه و نوعية العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي حيث سنتعرف من خلال هذا الفصل على مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وطرق قياسه والفرق بينه وبين التنمية في المبحث الأول، ثم نعرض في المبحثين الثاني والثالث أهم النظريات وكيفية تأثير الإنفاق على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين الاقتصاديين خاصة خلال منتصف القرن الماضي إذ اعتبروه عملية تحول اقتصادي و سياسي معقدة، كما أوضحوا أن هدف النمو الاقتصادي يأتي على رأس أهداف السياسة الاقتصادية ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع و هو شرط ضروري و لكن غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد فالجانب الأخر من المعادلة هو توزيع النمو المحقق بعدالة بين الأفراد،هذا ما يدفعنا للتساؤل عن مفهوم النمو الاقتصادي؟ كيف يقاس النمو الاقتصادي؟

و ماهية أهم نظرياته؟.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي و سندرج بعضها فيما يلي:

- **تعريف (01)**:يعرف النمو الاقتصادي على أنه"الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي(أو حصة الفرد من الناتج القومي) أي الزيادة في حجم السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة و التي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي للفرد"[1]
- **تعريف (02)**:النمو الاقتصادي هو "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة".[2]
- **تعريف (03)**:النمو الاقتصادي هو "حدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[3]
- **تعريف(04)**: أما الاقتصادي *S.Kuwnets فعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي.

[1] Andrew dunnett, understanding the economy, 4th edition ,longman,1998

[2] حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1997، ص67.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص73.

*S.Kuwnets : حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعملة الرائد في قياس و تحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة.

- **تعريف (05)**:يعرف على أنه "تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي PNN أو الناتج المحلي الإجمالي PIB مقاسا بالنسبة للفرد ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي و الرفاهة".[1]

وبصفة عامة فالنمو الاقتصادي مفهوم ضيق، كمي و قابل للقياس يحدث بتلقائية ويعكس حدوث "زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحققه زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2].
نلاحظ من خلال هذه التعاريف المقترحة للنمو الاقتصادي أنها تتفق في مضمونها على جملة من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي .

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي:

- لا يمكن القول عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لوحدها بأنها تعبر عن نمو اقتصادي في مجتمع ما، إذ لا بد أن تترافق هذه الزيادة بحصول زيادة محققة في متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي كما أن هذا الشرط الأساسي يقود إلى شرط ثاني هو أن تكون نسبة الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي أو ما يعبر عنه بالدخل الوطني أكبر نسبة من تزايد النمو السكاني في المجتمع و بناء على ذلك:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

من خلال هذه المعادلة يتضح أن معدل النمو السكاني يدخل كطرف فاعل ومحدد لنسبة النمو الاقتصادي،أي على الحكومات التي تستهدف تحقيق معدلات نمو كبيرة أن تهتم بالجانب السكاني لديها و باستقرار معدلات النمو السكاني عبر مختلف دول العالم نخلص بأن دول العالم النامية تشهد معدلات تزايد سكاني تفوق نظيرتها الدول المتقدمة.

- كما يمكن اعتبار أن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني النقدي تعبر عن نمو اقتصادي إذ يجب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في الدخل الوطني لتحسين نوعية وكمية و ليس مردها ارتفاع تضخمي في أسعار هذه المنتجات و عليه فلابد عند حساب معدل النمو الاقتصادي استعمال الأسعار الحقيقية لاستبعاد أثر التضخم كما هو موضح في المعادلة التالية:[3]

[1] David begg ,macro économie,2éme Ed, paris,dunod,2002,p 103

[2] محمد عجمية عبد العزيز،مرجع سبق ذكره ،ص 74

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 12

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي –معدل التضخم

- لا يمكن القول أيضا عن النمو العابر و غير المستديم في الناتج المحلي الإجمالي بأنه يعبر عن نمو اقتصادي إذ يجب أن يتصف هذا النمو بصفة الديمومة و الاستمرارية

ثالثا :أنواع النمو الاقتصادي:

يبقى النمو الاقتصادي الهاجس الاقتصادي الأهم التي تسعى جميع الدول لتحقيقه و البحث عن الوسائل التي من شأنها رفع معدلاته نظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج بلد ما من السلع و الخدمات المختلفة عبر الزمن كما يعتبر من أهم المؤشرات الدالة على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة،فقد يحدث نمو غير أنه لا يستمر لفترة طويلة أي أنه عابر لذا تم التميز بين عدة أنواع رئيسية للنمو الاقتصادي و هي النمو الطبيعي، النمو العابر، النمو المخطط.

1- **النمو الطبيعي**:وهو ذلك النمو الذي يحدث بصفة تلقائية و عفوية بفعل القوى الذاتية المتاحة دون إتباع التخطيط العلمي إذ يتم ببطء تدريجي و رغم مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة و قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية إلا أنه يتميز بصفة الاستمرار (كما يتطلب مرونة كبيرة للإطار الاجتماعي و الثقافي كي يمكن له الانتقال من قطاع لأخر).[1]

2- **النمو العابر**:وكما يدل اسمه فهو عابر، غير مستمر يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث و أن تختفي حتى يختفي معها النمو الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوافر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها، إن كون هذا النمو يحصل ظل بنية اجتماعية و ثقافية جامدة، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من أثار المضاعف و المعجل أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية و التي تسود في المجتمعات النامية عموما و العربية على وجه الخصوص.

3- **النمو المخطط**:ينتج النمو المخطط عن عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي و يكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية و التخطيط المركزي الشامل، حيث

[1]Jacque brasseul ,introduction à l'économie du développement , paris ,armondcolin,édition 1993 ,p13

ينمو الاقتصاد الوطني بناء على خطة شاملة و يتصف بالاستمرارية، كما يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة و فعالية التنفيذ و المتابعة.

في الأخير يمكن اعتبار كل من النمو الطبيعي و النمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة في حين يعد النمو العابر نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن النمو الذاتي إذ ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرد الذي يتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له.

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، و تتضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات و المخرجات في الاقتصاد، و من هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي و التي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفير البيانات و الإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات و الأساس المعتمدة في ذلك.

و تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى حجم الناتج مع حجم الدخل و حجم الإنفاق.

أولا – طرق قياس النمو الاقتصادي

الفرع الأول: طريقة القيمة المضافة:

تعرف القيمة المضافة بأنها "ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج"[1] أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي– قيمة المنتجات الوسيطة

حيث أن:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات و تجهيزات.

[1] Stanley fisheret autres :macroéconomie,2éme édition, édition dunod,paris,2002,p68

المنتجات الوسيطة: و هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

و تعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة و تعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة النتاج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع و الخدمات في الاقتصاد المحلي، و ليس إجمالي القيم النهائية للسلع و الخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين:مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلع نهائية أخرى، و لهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

الفرع الثاني: طريقة الدخل

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي،حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث أن :

الناتج الداخلي الخام: هو مقدر بتكلفة الإنتاج.

الدخل الوطني: **مجموع الأجور+مجموع الفوائد +مجموع الأرباح + مجموع الريوع**

وتتمثل هذه الدخول في[1]:

1. **الأجور**:كل ما يحصل عليه عنصر العمل من أجور ورواتب لقاء ما قدمه من خدمات سواء كانت ذهنية أو بدنية، إضافة إلى ما يحصل عليه من جوائز ومكافآت شخصية أو بدل السكن وغيره مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية.

[1]صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2009، ص، ص31، 32.

2. **الأرباح والفوائد:** كل ما تحصل عليه الشركات والمؤسسات التعاونية وغيرها من عوائد وأرباح، أما الفوائد فهي العوائد على الأموال المودعة في البنوك والتي يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال مقابل عمليات القرض.
3. **الريع:** ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية، ويتم حساب المستعمل منها للاستهلاك الشخصي أيضا، كما يشمل ربح وإيجار العقارات والمنازل ويتم حساب أيضا الأجزاء الشخصية منها.

و بالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني و الذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات و النشاطات الإنتاجية المختلقة، وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

الناتج الداخلي الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج+ ضرائب غير مباشرة+ قيمة الإهتلاك

الفرع الثالث: طريقة الإنفاق

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي،و تفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع و خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل[1] .و بالتالي فبما أن الإنفاق يساوي الدخل، و الدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

حيث أن الإنفاق الكلي:

$$Y=C + I + G + (x-M).....1$$

Y: يمثل الدخل الوطني

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك)

[1] Gregory mankiw : macroéconomie,3éme édition, édition de boeck , Belgique,2003,p 21.

I:يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)

G:إنفاق القطاع الحكومي

(X-M) :يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

ومما سبق إلا أن قياس و تقديرا النمو الاقتصادي، من خلال تقديرات الناتج الداخلي الخام تواجه صعوبات عديدة تحد من دلالة هذا المؤشر على حقيقة الأداء الاقتصادي، ويبرز الاقتصاد الخفي الذي يشكل نسبة هامة من اقتصاديات عديد الدول كأبرز الاختلالات في دلالة هذا المؤشر، لأنه ينطوي على قيمة كبرى لو قدرت لكان لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، خاصة و أن جهود و أثار معظم السياسات الاقتصادية المرجوة تصب بنسبة كبيرة في الاقتصاد الخفي وهذا ما يحد من النمو الاقتصادي الرسمي، و يبدي للعيان فشل تلك السياسات بشكل غير حقيقي.

ثانيا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

تناولت العديد من النظريات موضوع محددات النمو الاقتصادي و منها ما فسرت النمو بعوامل اقتصادية محضة (مستوى رأس المال، العمل، و التقدم التقني)، في حين ربطت بعض النماذج عملية النمو بعوامل أخرى كالعوامل المالية، السياسية، الطبيعية.[1]

1- **العمل**:عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية و الفكرية التي يمكن الإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجاته،حيث يعتبر من العوامل المهمة التي تساهم في زيادة الإنتاج ومن تم معدلات النمو الاقتصادي.

2- **رأس المال**:يتمثل من مجموع الاستثمارات و التجهيزات و البنية التحتية التي يمتلكها اقتصاد معين هذه الاستثمارات تمول من خلال الادخار و تساهم في زيادة الناتج الوطني و الدخل.

3- **التقدم التقني**:بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية لمحددات النمو فهناك عوامل نوعية تساهم إلى حد ما في تحديد النمو الاقتصادي ومن أهم هذه العوامل نجد التقدم التكنولوجي الذي يعبر عن مجموع النظم الحديثة و التقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج و التي تضمن السرعة في التطوير

[1] ماصي أسماء،أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير،جامعة تلمسان،2013-2014،ص 97

4- **الموارد الطبيعية:** تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية (كالمياه، الأرض، مصادر الطاقة) في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي،ولكن توفر الموارد الطبيعية في دولة ما لا يعني حدوث نمو اقتصادي بالضرورة و إنما يكون مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية.

5- **النظام المالي:** يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي،ذلك لأنه يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة و أساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات و توفير السيولة للاقتصاد الوطني،كما أنه يزيد من خلق الثقة و الضمان للأفراد و المؤسسات ما يساهم في تطوير الاستثمار بشكل ينعكس إيجابا على الإنتاج و النمو الاقتصادي.

6- **عوامل بيئية:** إن النمو يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة و المتداخلة فيما بينها كالسياسات الاجتماعية الاقتصادية الثقافية ووجود أنظمة و إجراءات تساهم في تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية و توفير ظروف ملائمة للاستثمارات الأجنبية و كذا تأمين استقرار سياسي يحكم التقدم الاقتصادي.[1]

كخلاصة لما سبق فإنه من الصعوبة تحديد مدى تأثير العوامل السابقة في النمو الاقتصادي، ذلك لأن بعض العوامل هي نوعية أكثر منها كمية لهذا يفضل الاقتصاديون التأكيد على ثلاثة عوامل أساسية وهي:زيادة القوى العاملة، زيادة رأس المال(الاستثمار)، التقدم التقني.

المطلب الثالث: ماهية التنمية الاقتصادية

يعتبر النمو الاقتصادي شرط ذات أهمية لإحداث التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي لا يعني مرد الزيادة في الدخل الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث زيادة في مستوى معيشة الأفراد، ومع تواجد بعض المؤشرات الاقتصادية التي بدورها تؤدي إلى نمو المجتمعات نموا طبيعيا، ومع تزايد المعرفة الإنسانية وزيادة السكان والطلب على الإنتاج على السلع والخدمات، فتعتبر التنمية الاقتصادية دافع هذه المتغيرات أو المؤشرات للنمو.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

سنتطرق في هذه النقطة إلى أهم التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية الاقتصادية ثم سنتعرف على أهميتها و جل متطلباتها.

[1] ماصي أسماء،مرجع سبق ذكره،ص 98

أولا:تعريف التنمية الاقتصادية.

التنمية لغة:من النماء و هو الزيادة و الكثرة و تنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه.

اصطلاحا:اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم و لا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين و يعود السبب في ذلك كما يقول الدكتور إبراهيم العسل إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة لفكره و اختصاصه،فبينما يراها الاقتصاديون و الرأسماليون و الاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي و زيادة دخل الفرد – مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته و تحقيق قدر أكبر من الرفاهة و تأمين مستوى أرفع لنمط حياته و بالتحديد الاجتماعي منه و الصحي و التعليمي و الخدماتي[1].

وبذلك تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية التي سندرج أهمها فيما يلي:

- **تعريف (01)**: ويقصد بالتنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي، خلال فترة ممتدة من الزمن.[2]
- **تعريف (02)**: كما يمكننا تعريفها بأنها تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الصعيد والقضاء بكل مؤشراته وأسبابه.[3]
- **تعريف (03)**:كما عرّفها بول باران، خلق كيان اقتصادي يتنامى ذاتيا، وزيادة السلع بالنسبة للأفراد.[4]
- **تعريف (04)**: أما في رأي الاقتصادي (Kindelberge) التنمية: "تعكس الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من السلع و الخدمات في فترة معينة ،اتفق عليها بسنة ،مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها"[5]

---

[1] مصطفي عبد اللطيف ،ابن سانية عبد الرحمان،انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الاقتصاد الإسلامي،الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي ورهانات المستقبل، 23-2011/02/24،المركز الجامعي غرداية، ص 03.

[2] فيلح حسن خلف،التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص177.

[3] علي العطار،التمنية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

[4] عدنان الهندي و آخرون، مبادئ الاقتصاد التحليلي،جامعة الإسكندرية للنشر و التوزيع،عمان،1982، ص228.

5 صالح صالحي ،المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ،دراسة المفاهيم و الأهداف و الأولويات و تحليل السياسات و المؤسسات، دار الفجر للنشر و التوزيع ،ط 1 ،القاهرة ،مصر ،2006،ص 90

وبصفة عامة فالتنمية الاقتصادية "هي تلك العملية المتعددة الأبعاد التي تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية،السلوكية، الثقافية و النظم السياسية و الإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي و استئصال جذور الفقر و بلوغ الرفاهية الاجتماعية".

الفرع الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية:

وفقا لتعار يف السابقة فالتنمية الاقتصادية تحتوي على العديد من العناصر، نذكر منها:

- الشمولية:فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي و إنما أيضا على الجانب الثقافي، السياسي، و الاجتماعي.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي و لفترة طويلة من الزمن، هذا ما يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- حدوث تحسن في التوزيع للدخل لصالح الطبقات الفقيرة، (الحد من حدة الفقر)[1].

ويلاحظ أنّ التغيير الهيكلي للإنتاج يحتاج إلى توجيه من الحكومة، حيث تقوم الحكومة بوضع خطط شاملة تتضمن أولويات الاستثمار و الإشراف على التنفيذ وتحقيق أهدافها.[2]

- يتمثل هذا العنصر في تواصل واستمرارية عملية التنمية، ومعناه عدم الاستغلال الأجيال المعاصرة للبيئة أو موارد الاستغلال، مع تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في هذه الموارد، وهذا ما يهدد بعدم استمرارية عملية التنمية.[3]

الفرع الثالث:أهمية التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية الهدف الأهم التي تسعى مختلف الدول لبلوغه لأنها تعمل على رفع مستوى معيشة السكان و توفير أسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تكمن أهمية التنمية فيما يلي:[4]

1- زيادة الدخل الحقيقي و تحسين معيشة المواطنين.

2- توفير فرص عمل للمواطنين.

---

[1] محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] علي العطار،مرجع سبق ذكره، ص120.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاهات الحديثة للتنمية،الدار الجامعية للنشر و التوزيع ،الإسكندرية،2003، ص18.

[4] فارس رشيد البياني،التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،الأكاديمية العربية،2008،ص 68

3- توفير السلع و الخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

4- تحسين المستوى الصحي و التعليمي و الثقافي للمجتمع.

5- تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع.

6- تسديد ديون الدولة و تحقيق الأمن القومي.

الفرع الرابع:متطلبات التنمية الاقتصادية.

لكي تستطيع أي دولة بلوغ التنمية الاقتصادية لا بد من توافر مجموعة من العوامل و المتطلبات الضرورية أهمها:

1- التخطيط و توفير البيانات و المعلومات اللازمة.

2- الإنتاج بجودة و توفير التكنولوجيا الملائمة.

3- توفير الموارد البشرية المتخصصة.

4- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

5- توفير الأمن و الاستقرار و نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

أي أن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب رؤوس أموال كبيرة تعمل الدولة على توجيهها بطريقة رشيدة و كفئة نحو مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية من خلال إعادة هيكلة و تسيير إنفاقها الحكومي إذ يمكنها على سبيل المثال تخفيض إنفاقها على الميدان العسكري (الجيش و الدفاع)[1]،على اعتبار هذا الإنفاق غير منتج إنتاجا مباشرا خاصة في الجزائر و تخصيص تلك المبالغ لزيادة الخدمات الاجتماعية و تمويل الاستثمارات المنتجة التي تساهم في زيادة الإنتاج الكلي وخلق فرص عمل جديدة و بالتالي القضاء على البطالة و تحسين مستوى معيشة لأفراد المجتمع.

كما أن تطور التنمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة سواء من حيث الاعتمادات المخصصة لها أو من حيث أساليبها يرجع خاصة لظاهرة العولمة الاقتصادية و ما صاحبها من تطورات كبيرة،غير أن بلدان العالم الثالث وللأسف لم تحصد نتائج تنمية حقيقية وهذا راجع بالأساس إلى انتشار ظاهرة الرشوة،الفساد وعدم قدرة المسؤولين المحليين على التنسيق فيما بينهم من أجل التكامل و الوصول إلى نفس النتائج،المسطرة في برامجهم إذ تظل في أغلب الأحيان حبر على ورق.

المطلب الرابع: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

[1] محمد صالح تركي القريشي،علم اقتصاد التنمية، اثراء للنشر و التوزيع ،الأردن،2010،ص 37

عند الحديث عن النمو والتنمية تثار قضية التفرقة بين مصطلحين أساسين هما النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، فكلاهما يعني زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع.[1]

كما يهدفان ويتفقان على اتجاه واحد وغاية واحدة، وهدف واحد فكلاهما يسيران إلى الأمام، وصولا إلى الارتقاء بالمجتمع وهما يتفقان في اتجاه إيجابي.[2]إلا أنهما يختلفان في نقاط كثيرة سنحاول إبرازها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-1):أوجه الاختلاف بين النمو و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو:هو زيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي.	التنمية=النمو + مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي.
مفهوم النمو يتصف بالضيق	التنمية مفهوم أوسع و أشمل
مفهوم النمو يهتم بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل PIB	بينما التنمية تهتم بالكم و الكيف معا.
لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل أو توزيع ثمار العملية الإنتاجية على السكان بشكل عادل إذ قد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة من الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء.	بالعكس من ذلك فالتنمية الاقتصادية تهتم بعدالة توزيع الدخول عن طريق إعادة توزيع الدخول بشفافية و عدل بين مختلف شرائح المجتمع.
يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا،إذ يمكن أن يكون وليدا لظروف عابرة.	في حين التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون تلقائية و إنما هي عملية موجهة بشكل مدروس و ناتجة عن خطة شاملة معتمدة من قبل الدولة.
يهتم النمو بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب الإنساني.	التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين.
النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية	التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص71.

[2] مبروك رايس، عبد الحق رايس، تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في "مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة"، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بسكرة، 2013، ص03.

لزيادة الإنتاج في المستقبل.	في المجالات الاقتصادية و غير الاقتصادية كرفع القدرة الإنتاجية و كفاءة أداء أفراد المجتمع.
النمو لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة و لا يحافظ على الموارد المادية	عكس ذلك فعملية التنمية تهتم كثيرا بحاجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد المادية القابلة للزوال.
قد يحدث نمو اقتصادي سريع	بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية، الثقافية، السياسية
قد يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيق بالاعتماد على موارد من الخارج و بذلك يتحقق النمو الاقتصادي	في حين التنمية لا تتحقق عندما يرتفع معدل النمو من خلال الاعتماد على الخارج و زيادة التبعية الاقتصادية و التكنولوجية و السياسية، حيث تتطلب التنمية فك الروابط و التحرر من قيود التبعية و الاعتماد على الذات.

المصدر: ماصي أسماء،أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير،جامعة تلمسان،2014،ص 88

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي فقد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي إلى دراسة هذا الموضوع من أجل الوصول إلى صياغة نموذج رياضي يستطيع تفسير اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الأخرى، و سنحاول في هذا المبحث تحديد أهم نظريات و نماذج النمو في المدارس الاقتصادية التقليدية و الحديثة.[1]

المطلب الأول: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي.

حظي النمو الاقتصادي كظاهرة اقتصادية بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد، إذ جذب اهتمام مختلف الاقتصاديين الذين ساهموا في تطوير نماذج و نظريات تساهم في تفسيره و تحقيقه، وتعد المدرسة الكلاسيكية متمثلة في في أدم سميث، مالتوس و ريكاردو من الاتجاهات الرائدة التي تناولت بالتحليل المعالم الأولى لنظريات

[1] ماصي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص99

النمو الاقتصادي، غير أن هذه النماذج سرعان ما واجهتها عدة انتقادات حيث يؤكد جيمس توبين" أن مشكل النمو الاقتصادي لم يطرأ عليه جديد فالاقتصاديون دوما يعملون على مقارنة الحاضر و المستقبل"ذلك يعني أن التطلع لمستقبل اقتصادي أحسن، هو الذي يدفع إلى تطور نظريات النمو التي عرفت دفعة قوية مع ظهور نموذج R.SOLOW سنة 1956 و الذي (يعتبر الأساس الذي بنيت عليه مختلف نماذج النمو الحديثة حيث أكد "صولو" من خلاله على دور الادخار و التراكم الرأسمالي في إحداث النمو القصير الأجل و أنه يمكن حدوث النمو الطويل الأجل إلا إذا حدثت عوامل خارجية مثل معدل نمو السكان، و معدل التقدم التقني التي تؤدي إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة الاستثمار ما يسمح بتزايد معدلات النمو في المدى الطويل).[1]

الفرع الأول: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك.

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من "آدم سميث" سنة 1776، "طوماس مالتوس (1798) و دافيد ريكاردو (1817) الذين أبرزوا المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي (كما يرتكز النهج الكلاسيكي على القول القائل بأن الإنتاج يشمل العمل ووسائل الإنتاج و الموارد الطبيعية، هذا جاء خلافا لنظرية النمو الحديثة التي ترى بأن العوامل السابقة الذكر ليست ذات أهمية كبيرة و لفهم عمليات النمو الحقيقي كان لابد و قبل أي شيء فهم القوانين التي تحكم النمو السكاني، ومعدل الابتكار التكنولوجي في بيئة تتصف بندرة الموارد الطبيعية)

1. النمو عند آدم سميث:

يعد أدم سميث* (Adam smith) أبا علم الاقتصاد الحديث بمؤلفه ثروة الأمم (1976) و تعتبر مساهمته في زيادة العوائد من خلال تقسيم العمل إضافة لعلم الاقتصاد، فقد ركز سميث على زيادة الإنتاجية من خلال التخصص في العمل و بالتالي زيادة الكفاءة،كما اعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة و الصناعة تساهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار و بالتالي زيادة النمو بشكل مباشر،أيضا أكد أن تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية ينطبق على الصناعة أكثر من الزراعة.

ويمكن تلخيص أفكار أدم سميث حول النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

[1] حاكمي بوحفص،الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر،المغرب، تونس،مجلة شمال إفريقيا،العدد 7 ص 05

* أدم سميث (1723-1790) اقتصادي سكوتلندي من أبرز كتاباته كتاب"البحث عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم (1776 م).

- يرى أدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا و عليه لا بد من الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، حيث يؤكد بأن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم اليد الخفية.
- تقسيم العمل:يعتقد أدم سميث أن تقسيم العمل هو نقطة البداية لعملية النمو الاقتصادي فهي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية عن طريق تخصيص مجموعة صغيرة من العمليات لكل عامل مما يسمح له بإتقان عمله و اختزال الوقت الضائع في الانتقال من مهمة لأخرى و بالتالي تزيد إنتاجية العمال التي لا يوجد لها حد أعلى حسب سميث و هذا ما يجعل نمو الدخل الفردي سببا في تحسين القوى الإنتاجية للعمل و كذلك يساهم في رفع المقدرة على الابتكار بما يدفع عجلة التقدم التكنولوجي،حيث يقول سميث في هذا الشأن"يبدو أن الفضل يعود في اختراع الآلات التي تسهل و تحفز العمل إلى مبدأ تقسيم العمل فالإنسان قادر على اكتشاف طرق أسهل و أفضل للوصول إلى أي هدف عندما يكون كل تركيزه موجه نحو هدف معين عوض أن يكون متشتتا بين أمور كثيرة[1].
- التراكم الرأسمالي:يولي أدم سميث أهمية كبيرة للتراكم الرأسمالي حيث يعتبره شرطا أساسيا لحصول النمو الاقتصادي، كما أوضح أن زيادة التراكم الرأسمالي يتوقف على حجم الادخار الذي يتأتى من أرباح الطبقة الرأسمالية و مالكي الأرض على اعتبارهم الأقدر على الادخار، في حين الطبقة العاملة تنفق كل دخلها على الاستهلاك و عليه يكون الادخار هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ أكد سميث بوجود التراكم الرأسمالي بحيث تصبح عملية النمو متجددة ذاتيا حسب ماهو موضح في العلاقة التالية:

تقسيم العمل← يساهم في زيادة مستوى الإنتاجية ← ما يؤدي لارتفاع الدخول و الأرباح← و بالتالي تخصيص مبالغ أكبر للادخار ←فزيادة الاستثمار (يتحدد الادخار)← تراكم رأسمالي أكبر←ومن تم المزيد من تقسيم العمل و هكذا.

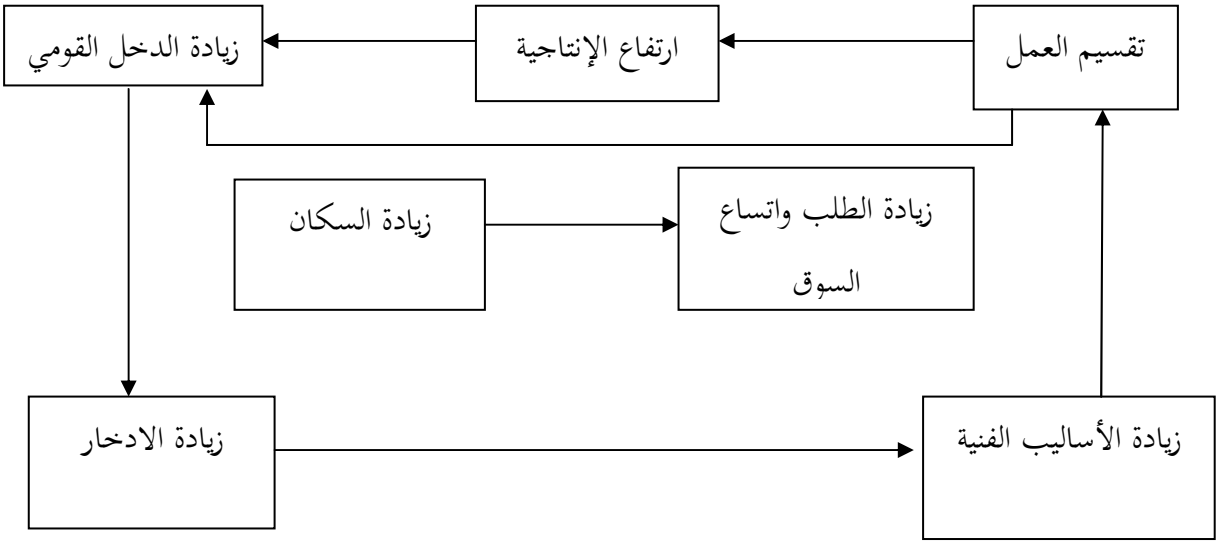
- اعترف سميث بأهمية القطاع الزراعي كمتطلب رئيسي لعملية النمو الاقتصادي داخل المجتمع رافضا رأي الطبيعيين المتمثل في أن الزراعة هو القطاع المنتج الوحيد دون القطاعات الأخرى.

[1] حمزة مرادلسي،دور التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجيستر في الاقتصاد،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2010/2009 ص 40

- كما ربط سميث تقسيم العمل الذي ينجم عنه حجم كبير من الإنتاج و بين السوق الذي يعطل حركة النمو الاقتصادي لذلك فهو ينادي بحرية التجارة و التبادل الدولي من أجل تصريف المنتجات في الأسواق العالمية.[1]
- حسب سميث توجد ثلاث (03) قيود على النمو وهي عرض العمل غير الكافي،ندرة الموارد الطبيعية،تناقض حوافز التراكم.

ونلخص تصورات وأفكار آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر:سالم توفيق النجفي ومحمد صلاح تركي القريشي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر جامعة الموصل، العراق، 1988، ص61.

2. النمو عند طوماس مالتوس.[2]

[1] ماصمي أسماء،مرجع سبق ذكره ،ص 100

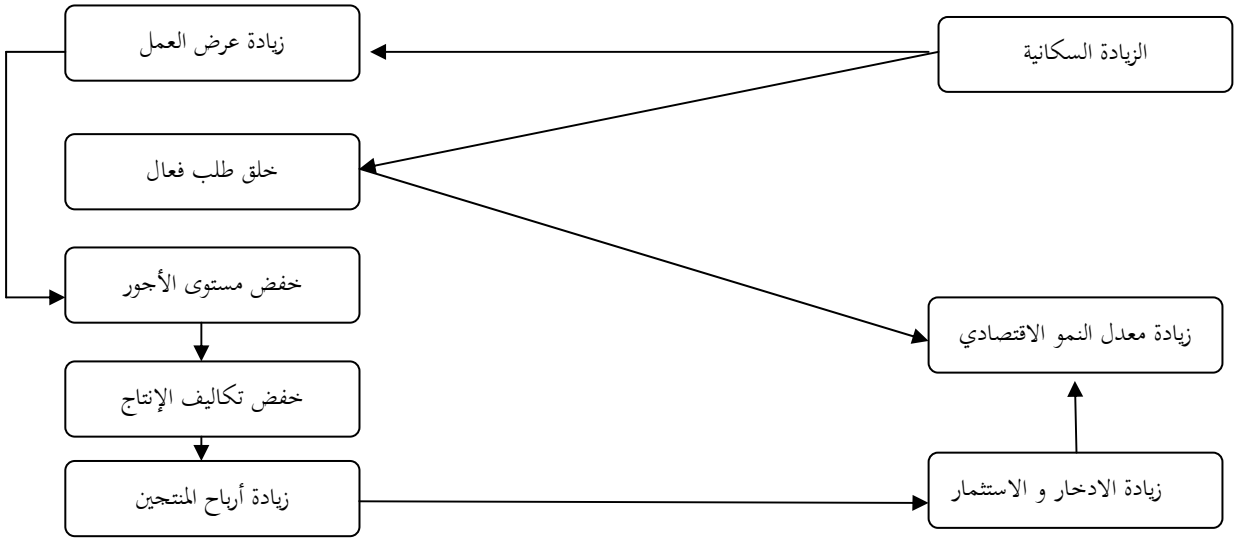
[2] محمد صلاح تركي القريشي،علم اقتصاد التنمية،إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن ، الطبعة الأولى 2010، ص 79.

ركز "Malthus"* على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية،حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، و أن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض و يتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، و أما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية (1،2،4،8) على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية حسابية (1،2،3،4)، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار المجاعات لتناقص عوائد الزراعة فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و لا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن تحليلات "مالتوس" لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية و الأسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.[1]

ويلخص نموذج "مالتوس" في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): تحليل "مالتوس" للنمو الاقتصادي



المصدر: بودخدخ كريم،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ، جامعة دالي إبراهيم ،الجزائر،2010، ص 97.

3. النمو عند دافيد ريكاردو:

*طوماس مالتوس(1766-1834) اقتصادي بريطاني أكد على أن عدد السكان ينمو بحجم يفوق الانتاج.

[1] محمد صلاح تركي القريشي،علم اقتصاد التنمية،إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن ، الطبعة الأولى 2010، ص 81 .

تأثر " ريكاردو"* شأنه شأن الرواد السابقين بكتابات أدم سميث،حيث ما لبث و أن شكل نظريته الخاصة عن النمو الاقتصادي، التي كان شعارها الأرض أساس كل نمو اقتصادي و انطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الزراعي يعد بمثابة الدعامة الأساسية التي توفر موارد العيش و من أهم الأفكار التي بنيت على أساسها نظرية ريكاردو:[1]

- تناقص الغلة في القطاع الزراعي.
- التقدم التكنولوجي: على العكس من أدم سميث الذي كان يعتقد أن تراكم رأس المال سوف يقود على نحو منتظم إلى تحسينات في القوى الإنتاجية، فإن ريكاردو لم يرى أي علاقة صميمة بين تراكم رأس المال و تلك التحسينات بل عامل تلك التحسينات نتيجة أحداث مثل الاكتشافات العلمية .
- النمو الداخلي:اعتبر ريكاردو أن الادخار و الاستثمار هما تراكم يعتمد على الأرباح بدرجة كبيرة في حين أن الأجور و الريع فإنهما يقومان بدور بسيط يمكن تجاهله.

وقد قام ريكاردو بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي:الرأسماليون،العمال،ملاك الأراضي، فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الأهم في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما طبقة العمال فهم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض. و على الرغم من الاختلاف في الآراء لدى الكلاسيك إلا أن هناك عدة أفكار متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي.

- أكد الكلاسيك أن الإنتاج دالة لعدد من العوامل و هي: العمل، رأس المال ، الموارد الطبيعية ، التقدم التكنولوجي و التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يتغير أحد هذه العوامل أو جميعها أي $Y=F(K, L, T, N)$ حيث Y: الإنتاج، K: رأس المال، L:قوة العمل،T:مستوى التقدم الفني. N:الأراضي الصالحة للزراعة[2].
- يعتمد التقدم التكنولوجي على مستوى الاستثمار $T=f(I)$.

*دافيد ريكاردو (1772-1823) مفكر اقتصادي انجليزي محلل للرأسمالية الليبرالية.

[1] محمد صلاح تركي القريشي،مرجع سبق ذكره ، ص 80

[2] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ،مجلة الباحث ،عدد رقم 10 ،2012 ،ص 150

- كما أن الاستثمار الصافي دالة في الأرباح المحققة لأن الكلاسيك يعتقدون أن الرأسماليون يقبلون على الاستثمارات لأنهم يتوقعون الحصول على أرباح أي: $I=f(R)$.
- بالإضافة إلى ذلك فإن الأرباح بدورها على مستوى التكنولوجيا و عرض العمل حيث:$R=f(l,T)$.

- ارتكز مفهوم الكلاسيك على أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي و عملية تكوين رأس المال(الاستثمار).
- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني و تراكم رأس المال و كذا تأثير تراكم رأس المال على النمو.
- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض وذلك عند تزايد المنافسة نحو زيادة تراكم رأس المال.

وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية أهمها:

- لم يولي النموذج الكلاسيكي أهمية كبرى للتقدم التقني و هو على عكس ما أظهرته التجارب في القرون الماضية، حيث أنه بالرغم من اعتراف الكلاسيك بالأثر الايجابي للتقدم التقني على الإنتاجية فإن هذا الأخير حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، إضافة إلى أنه لا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي و لا يتم الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة
- بالإضافة إلى ما سبق فقد ثبُتَ أن نظرية مالتوس قد تكون مظللة في ضوء تجربة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، في الوقت الحالي نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخول، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في القرن التاسع عشر يفوق بكثير أجر الحد الطبيعي.
- تركيز هذه المقترحات على عملية النمو الاقتصادي كهدف في حد ذاته دون التنبه الكافي إلى أن النمو ليس هدف فقط و إنما وسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخرى.[1]

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك (نموذج Solow-Swan)

جاء هذا النموذج على أبحاث كل من الاقتصادي " روبرت صولو "[*] في كتابه مساهمات في النمو الاقتصادي سنة 1956 و الاقتصادي "تريفون صوان"[**] في كتابه حول "النمو الاقتصادي و تراكم رأس المال"سنة 1956، إذا

[1] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة 2007/2006 ص 37

[*] صولو روبت(1924) اقتصادي أمريكي متخصص في ميدان الشغل و سياسات النمو،متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد عام 1987 .

[**] تريفون صوان :اقتصادي استرالي.

حاولا هذين الباحثين صياغة نموذج للنمو الاقتصادي في المدى الطويل بإدخال عنصر التطور التكنولوجي و تبيان أثره على زيادة معدل الناتج الحقيق للفرد و بالتالي فقد كان هدفهم الأساسي من بناء هذا النموذج الإجابة على التساؤلات التالية: لماذا هناك دول فقيرة جدا و أخرى غنية جدا ؟ لماذا تنمو دول معينة بدرجة أكبر من الدول الأخرى ؟ و كيف يفسر النمو المستديم ؟.

و قد انطلق solow في دراسته من اختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديين وهي أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل ورفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت، حيث قام بالتأكيد من صحة هذه الفرضية بناء على التغيرات السنوية في الإنتاج لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين أعوام (1909-1949) من خلال تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة في جزئيين منفصلين:

- الجزء الأول: تحليل نمو إنتاجية ساعة العمل الواحدة المرتبطة بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.
- الجزء الثاني:تحليل نمو إنتاجية ساعة العمل الواحدة الذي يعزَى لزيادة رأس المال.

فجاءت النتائج مفاجئة للعديد من الاقتصاديين حيث أظهرت أن (12.5%)فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف، أما الجزء الأخر من نمو الإنتاجية يعود لما سماه صولو "بالتقدم التقني أو التكنولوجي".

أي أن solow أضاف عنصر ثالث في تحليله للنمو الاقتصادي و هو التقدم التكنولوجي بالإضافة لعنصر رأس المال و العمل، الذي عبر عنهم من خلال دالة الإنتاج من (كوب دوغلاس) مع افتراض إمكانية الإحلال بين هذه العناصر [1].

وعليه فإن نمو الناتج الحقيقي للفرد يعود إما لزيادة إنتاجية عنصر العمل من خلال إدخال التحسينات التكنولوجية أو للزيادة في عنصر رأس المال عن طريق زيادة الادخار.

أولا: فرضيات نموذج solow-swan

[1] ماصمي أسماء،مرجع سبق ذكره ،ص 107

1- افترض solow-swan اقتصاد تسوده المنافسة التامة.

2- الدول تنتج و تستهلك سلعة وحيدة و متجانسة التي توجه إما للاستهلاك أو الادخار و بالتالي يتحقق شرط التوازن في سوق السلع على اعتبار أن الكمية المنتجة=الكمية المستهلكة + الكمية المستثمرة.

3- الادخار يمثل عامل خارجي و هو دالة في الدخل الوطني :S=sY .

4- الاقتصاد يحقق توازنه عند:S=(i-c)Y=sY=I.

5- يرتفع عرض العمل بمعدل ثابت يعادل معدل النمو السكاني و بالتالي يتحقق توازن سوق العمل يجب أن يتساوى كل عرض العمل و الطلب عليه ما يجعل نسبة العمال في المجتمع ثابتة بالنسبة للسكان.

6- كما نفترض في البداية انعدام التطور التكنولوجي و إن وجد فهو يعتبر خارجي.

7- استخدم صولو دالة الإنتاج من نوع (كوب دو غلاس) و التي تأخذ الشكل التالي

$$f(K,L) = k^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

بافتراض عدم وجود التقدم التقني Y: حجم الناتج، L: حجم اليد العاملة،K:مخزون رأس المال. [1]

يتكون نموذج "solow"من نموذجين مختلفين هما:[2]

- النموذج القاعدي
- النموذج "solow" مع التقدم التقني.

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية "solow" و تحليلاتها التي استمرت إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي،إلا أنها لم تستطيع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية،مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، و أهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

[1] ماصمي أسماء،مرجع سبق ذكره ،ص 108

[2] كبداني سيد أحمد،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد،جامعة تلمسان،2012-2013، ص 50

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت إلى حد كبير في مسايرة الواقع الاقتصادي وتفسير عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الأفكار التقليدية بحكم أهميتها في إرساء تصور سليم لعملية النمو الاقتصادي.

أولا: النمو الاقتصادي لدى الكينزيين

شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، ويعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

1. التحليل الكينزي:

اعتمد كينز بشكل كبير على دراسة أفكار التقليديين ومعرفة الخلل فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي، إذ توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ "الطلب يخلق العرض"،وبالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض.[1]

وفي هذا الإطار أكد كينز على أن "الطلب الفعلي" هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو حكومات، وهو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، إذ يؤكد كينز على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي، وهو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
ويشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية "المضاعف"، والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض.

2. نموذج "هارود – دومار":

[1] كريم بودخدخ،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر 2001-2009 مذكرة ماجيستر في العلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2009-2009،ص113

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي "روي هارود" والاقتصادي "إفيسي دومار" ويعتبر مزيجا بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليديين[1]، وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه.[2]

وبالتالي من خلال اهتمام كل من هارود- ودومار بتحديد معدل الادخار الأنسب، فهما بذلك يؤكدان أنه نتيجة لذلك يعد الاستثمار المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، ويلعب دوران رئيسيان حيث[3]:

- يعتبر كجزء من الطلب الكلي بحكم أنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية.
- يعتبر الاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الإنتاجية والمتمثلة في مخزون رأس المال.

أ. معامل رأس المال:

جاء نموذج "هارود –دومار" بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعا لمعدل ادخار، هذا المعدل هو الذي يهدف نموذج "هارود –دومار" لتحديده.

حيث باعتبار أن الناتج هو دالة في رأس المال فقط يكون بالتالي:

$$y = \frac{k}{v} \ldots\ldots (01)$$

حيث: v: معامل رأس المال.

ويعتبر v معامل ثابت وهو مؤشر هام جدا في نموذج"هارود –دومار"، وتكمن أهميته في أنه يقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار حيث من العلاقة نجد:

$$v = \frac{k}{y} \ldots\ldots\ldots (02)$$

وبالتالي كلما ارتفع v فإن ذلك يدل على ضرورة رفع رأس المال لإنتاج نفس الحجم من الناتج والعكس صحيح، كما أنه يدل على كثافة رأس المال في عملية الإنتاج، إذ أنه يرتفع في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة رأسمالية وينخفض في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة عالية، كما أن معامل رأس المال v يدل على مدى فعالية رأس المال،

[1]Richaed Grabowski, Michael Shilds, a dynamickeynesian model of development, journal of economicdevlopment, volume 25, n°01,2000 , p1.
[2]Dwight perkins, économie du développement, 3 éme édition, édition de boeck, Belgique, 2008, p141.
[3]Subrata Ghatak, introduction to développement économies, 4th édition, routledge édition, 2003, p54.

إذ أن ارتفاعه يدل على انخفاض فعالية رأس المال، أما انخفاضه فيدل على ارتفاع فعالية رأس المال لأن ذلك يعني أن وحدات أقل من رأس المال أنتجت حجما معينا من الناتج[1].

وينقسم معامل رأس المال إلى نوعين:

- معامل رأس المال المتوسط $\frac{k}{y}$: يعبر عن نسبة مخزون رأس المال k إلى حجم الناتجy.
- معامل رأس المال الحدي $\frac{\Delta}{\Delta y}$: وهو يقس حجم رأس المال الضروري إضافته لرفع حجم الناتج (y) بمقدار معين وهذا المعامل هو الأهم في عملية النمو الاقتصادي.

ب. فرضيات النموذج:

كباقي النماذج الأخرى، ينطلق نموذج "هارود –دومار" من مجموعة الفرضيات كما يلي:

- الادخار هو نسبة من الدخل حيث: $S = s \cdot y$ حيث: s: الميل المتوسط والميل الحدي للادخار.
- قوة العمل تنمو بمعدل n حيث $= \frac{\Delta L}{L} n$.
- وجود فائض في العمالة وندرة في رأس المال.
- ثبات معامل رأس المال حيث: $\frac{\Delta k}{\Delta y} = \frac{k}{y}$.
- ويقوم هذا النموذج على دالة إنتاج ليونيتيف أو دالة معاملات الإنتاج الثابتة كما يلي:

$$Y = f(K,L) = \min(AK,BL) \ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

حيث: $A>0$ و $B>0$ وهما ثابتان.

هذه المعادلة استعملت من قبل "روي هارود" سنة 1939 و "إيفيس دومار" سنة 1946، وهي دالة إنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين عنصري رأس المال والعمل، وهذا ما قادهما إلى التأكيد أن ذلك يؤدي إلى ارتفاعات حادة في البطالة وفي الآلات غير المستعملة[2].

ويرى نموذج "هارود –دومار" أن حجم الناتج (Y) هو دالة في رأس المال فقط حيث تصبح دالة الإنتاج دالة خطية في رأس المال كما يلي:

$$Y = \frac{K}{V} = A \cdot K \ldots\ldots\ldots\ldots (04)$$

حيث: $A = \frac{1}{V}$: معامل رأس المال وهو ثابت بالافتراض.

[1]Dwight Perkins, op-cit, p142.
[2]Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin :la croissance économique ,édition interationale, France,1996, p53.

وإذا كان رأس المال يهتلك بمقدار δ ونمو السكان بالمقدار n فإن الاهتلاك الفعلي لرأس المال هو $(\delta + n)$ بالتالي نجد:

$$\Delta K = I - (\delta + n)$$

$$\Delta K = sy - (\delta + n)K \dots\dots\dots (05)$$

وباعتبار أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير في حجم الناتج نجد انطلاقا من المعادلة (04):

$$\Delta Y = \frac{\Delta K}{V}$$

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{V.y} \dots\dots\dots\dots (06)$$

وبتعويض المعادلة (05) في المعادلة (06) نجد:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{SY - (\delta + n)K}{V.y} \dots\dots\dots (07)$$

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{V} - (\delta + n) \dots\dots\dots\dots (08)$$

وتشير هذه المعادلة إلى ما يلي:

- أن الادخار هو العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه من خلاله يتحدد معدل الاستثمار الذي يوفر التراكم الرأسمالي المحدد لعملية الإنتاج.
- ضرورة الحد من معامل رأس المال الحدي، أي الرفع من كفاءة وفعالية الآلات والمعدات، إذ أن ارتفاعه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والعكس صحيح.
- الأثر السلبي لارتفاع معل نمو السكان و اهتلاك رأس المال.[1]

ويرى كل من هارود ودومار أن تحقيق نمو اقتصادي متوازن أي يكون نمو الطلب مساوي إلى نمو العرض غير ممكن، وذلك الاستثمار المحقق غالبا ما لا يتساوى مع الاستثمار المرغوب حيث أنه:

- إذا كان الاستثمار المحقق أكبر من الاستثمار المرغوب، فذلك يعني أن حجم الناتج يفوق حجم الطلب وذلك ما يؤدي إلى كساد وهذه حالة نادرة الحدوث بحكم نقص الموارد في غالب الأمر.
- إذا كان الاستثمار المرغوب أكبر من الاستثمار المحقق فذلك يعني أن حجم الناتج يكون أقل من حجم الطلب، وذلك ما يؤدي إلى تضخم، وهذه الحالة السائدة في معظم الاقتصاديات، وذلك يرجع إلى

[1] كريم بودخدخ،مرجع سبق ذكره،ص 116

نقص الموارد المتاحة مقارنة بالموارد اللازمة والمطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى ب "فجوة التمويل".[1]

ويتبين لنا من خلال نموذج "هارود –دومار" وجود ثلاث (3) أنواع لمعدلات النمو:

- **معدل النمو الفعلي:**

وهو يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة ويساوي إلى: $\frac{\Delta Y}{Y}$.

- **معدل النمو الطبيعي:**

وهو عبارة عن معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة، ويسمى بمعدل النمو الممكن.

- **معدل النمو المرغوب:**

وهو معدل النمو المرغوب تحقيقه والمستهدف من خلال سياسة اقتصادية معينة، وهو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ أن توقعات المنتجين وسلوك المستهلكين تتطابق مع مرور الوقت إذ حقق الاقتصاد معدل النمو المرغوب، وعلى هذا الأساس يكون معدل النمو الاقتصادي الفعلي مساوي إلى معدل النمو المرغوب.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

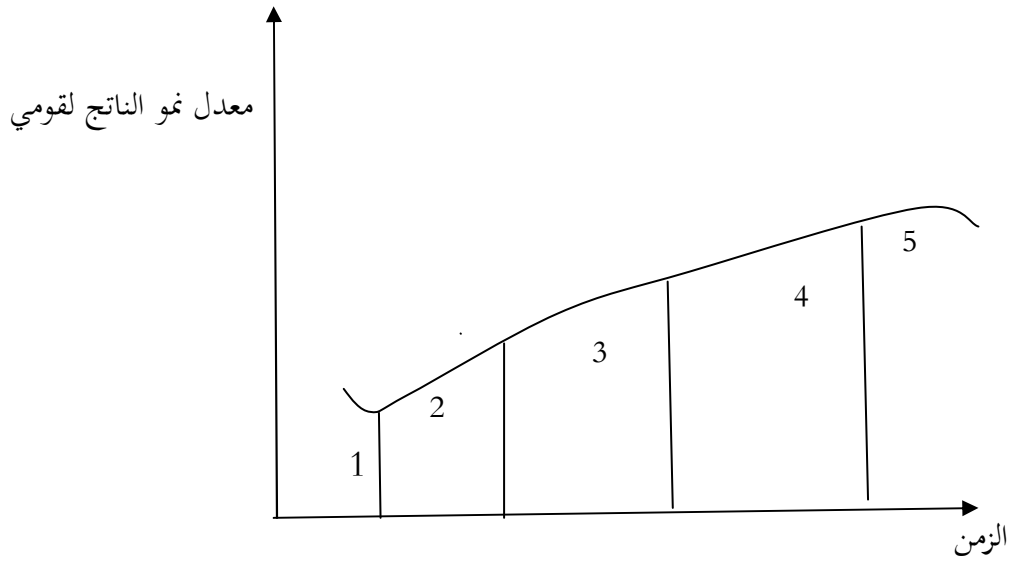
استفاد الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي وكذا أفكار الكينزيين، إذا كانت بمثابة القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات وأبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، وكان القاسم المشترك فيها هو عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمو الاقتصادي التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة، وبين الواقع الاقتصادي المعاش وذلك قصد إعطاء قيمة أكبر ودلالة أوضح لهذه النظريات والأبحاث.

[1] William Easterly : the ghost of financing gap : world bankworkingpaper n°1807, 1997, p3.

1. نظرية مراحل النمو لوالت روستو:

إن أهمية ما جاء به "والت روستو" حول النمو الاقتصادي وذلك في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" سنة 1960، هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل أساسية وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): يوضح المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن



Source : Maré Nouchi : croissance, histoire économique, édition Dalloz, France, 1996, p66.

وجاءت أبحاث روستو على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء إلى الدول المتقدمة والدول النامية، وجاءت لتفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي والتي ترجع بالأساس إلى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل الخمسة.

أ. مرحلة المجتمع التقليدي:[1]

وتتميز هذه المرحلة أساسا بما يلي:

- محدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية.
- الاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي والذي يوجه جزء كبير من للاستهلاك العائلي.
- تركز القوة في يد الإقطاعيين المدعمين من السلطة المركزية.
- كثرة الحروب والصراعات القبلية.

[1] عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية – نظرياتها- سياستها،الدار الجامعية مصر ،2004،ص155

ب. مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وهي مرحلة انتقالية تتميز بما يلي:

- ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة وقطاع النقل.
- تطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج تسمح بتطور القطاع الصناعي.
- بداية التوسع نحو أسواق خارجية مما يشكل حافزا لعملية الإنتاج.
- ظهور السلطة الفعالة للدولة.

كما أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور وتنامي عمليات الادخار والتي تسمح بتزايد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك والمؤسسات المالية.

ج. مرحلة الانطلاق:

تعتبر مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنها تعتبر تحولا من حالة تأخر اقتصادي نحو حالة تقدم اقتصادي نحو حالة تقدم اقتصادي، وتعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل الأخرى وتتميز بما يلي:

- ظهور روح الابتكار والتجديد والتي تتجلى في بداية ظهور منتجات جديدة ومتطورة.
- ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.
- حدوث تغييرات كبيرة في تقنيات الإنتاج.
- ازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح ركيزة الاقتصاد المحلي.

د. مرحلة السير نحو النضوج:[1]

وتظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة من ابتداء سنة الانطلاق وتتميز بما يلي:

- ظهور تكنولوجيات حديثة تسمح بإقامة صناعات أكثر تطورا.
- ارتفاع حجم الناتج بشكل أكبر من نمو السكان.
- تنوع الإنتاج بين سلع استهلاكية وسلع رأسمالية تسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال.

[1] عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي مرجع سبق ذكره،ص 155

- ارتفاع معدلات الاستثمار سواء في رأس المال البشري أو المادي.

ويعتبر النضوج بأنه قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعات المتعددة وخاصة الصناعية منها وذلك حسب "روستو".

هـ. مرحلة الاستهلاك العالي:

وتتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير، إذ تتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن، إضافة إلى اهتمام المجتمعات بالرفاهية وهذا ما زاد في التوجه نحو الاستهلاك، ويرى روستو أن كل من الو.م.أ، اليابان وأوروبا الغربية قد دخلت هذه المرحلة، أما بلدان العالم الثالث فقسم منها يتواجد في المرحلة الثالثة كالصين، البرازيل والهند، وقسم آخر يتواجد في المرحلة الرابعة كالنمور الأسيوية الأربعة: اندونيسيا، سنغافورة، تايلندا وماليزيا وقسم آخر يشكل كل الأغلبية مازال يتراوح في المرحلة الثانية، كما أنه تجدر الإشارة إلى أن عديد دول العالم الثالث تتميز بالازدواجية في المراحل، إذ أنها تتواجد في المرحلة الرابعة مثلا بحكم تقدمها التقني في القطاع الصناعي بشكل كبير، ولها من خصائص المرحلة الأولى أو الثانية بحكم تخلف وبدائية القطاع الزراعي وغياب سلطة الدولة وتحكمها في الأوضاع.

2. نظريات ونماذج النمو الداخلي أو الذاتي:[1]

بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم سنة 1973 عانت أغلب الدول من تراجع في معدلات نموها، فأُثيرت فكرة البحث عن مصادر أخرى للنمو الشيء الذي اهتم به كل من بارو "Barro"، رومر "Romer" و لوكاس "Lucas" من خلال ما يعرف بنظرية النمو الداخلي أو الذاتي [2] باعتبارهم من أبرز مفكري هذه النظرية، إذ حاولا الكشف عن محددات النمو الأجل الطويل و البحث عن مدخلات جديدة يمكن من خلالها دفع النمو الاقتصادي لعدم اقتناعهم باقتصار تحليل النمو على الزيادة الكمية للعمل و رأس المال المادي.

حيث أقروا بأن حدوث النمو الاقتصادي لا يتوقف على الخصائص الذاتية للاقتصاد، كما استبعدوا فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر التي تعوق النمو في الأجل الطويل، إذ ركز مفكرو النظرية الحديثة للنمو و في

[1] كبداني سيد أحمد،مرجع سبق ذكره، ص 52

[2] لا تنظر هذه النظرية للنمو كظاهرة اقتصادية بل متغير داخلي عن رغبات الأعوان الاقتصاديين، التي يسعون من خلالها لزيادة تراكم عناصر الإنتاج.

كثير من الأحيان على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر لافتراضهم بأن استثمار القطاع العام و الخاص في رأس المال البشري تقود إلى تحسين الإنتاج و تعويض تناقص العوائد.[1]

فاقترحوا عوامل إضافية تفسر النمو الاقتصادي و يمكن اعتبارها مصدرا له، إذ باستطاعتها إحداث تأثير إيجابي عليه و منها:

- الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء العملية الإنتاجية.
- تطوير رأس المال البشري من خلال، التربية، التعليم و التكوين.
- النفقات الحكومية الموجهة للمنشآت القاعدية.
- رأس المال التكنولوجي الناجم عن البحث و التطوير.

2-1 نموذج "Barro"

إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى البعيد الذي أرَق الاقتصاديين النيوكلاسيك و ذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية و خاصة لرأس المال، ولهذا افترض" Barro 1991" في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي ($\propto = 1$) و التي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث:A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري)

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفرات الخارجية و التحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال و هذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف، أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج "SOLOW" كما يلي:[2]

$$K = \delta Y - \delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 155

[2] كبداني سيد أحمد،مرجع سبق ذكره، ص 53

حيث عدد السكان ثابت أي (L=nL=0)

من (01) و (02) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{Y}{Y} = \delta A - \delta \dots\dots\dots\dots (03)$$

أو

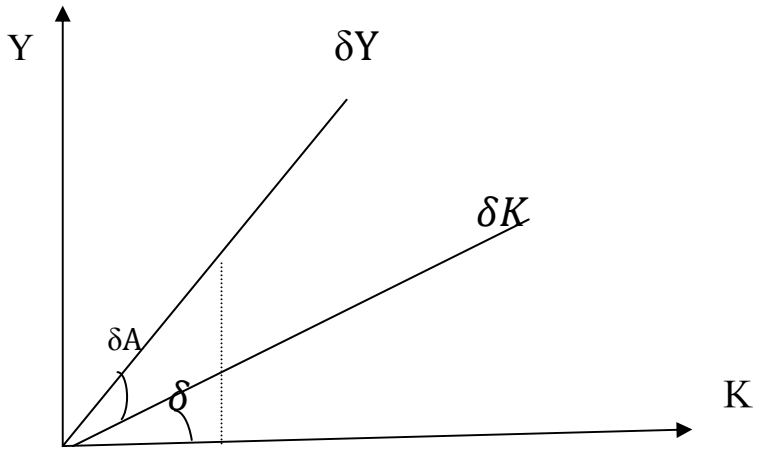
$$\frac{K}{K} = \delta A - \delta \dots\dots\dots\dots (04)$$

أو

$$\frac{K}{K} = \delta \frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots\dots (05)$$

حيث أن Y هي حجم الإنتاج بينما δ هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرار النمو الاقتصادي في نموذج "AK" وذلك كما يلي:

نموذج "AK"



يمثل الخط δK الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، و أما δY فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من نقطة (K_0) و انطلاقا من نموذج "SOLOW" ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى δ أما نموذج "AK" ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى

زيادة مضاعفة عبر الزمن، و تكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها و التي بعدها و هي دائما مساوية لـ (A).[1]

انطلاقا من العلاقتين (03) و (04) فإن معدل نمو رأس مال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (gY) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، و بالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي لأن:

$$\frac{Y}{Y} = \delta A - \delta = gY$$

2-2 نموذج "Lucas"

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h = \beta(1-\mu)\, h \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

حيث أن μ هي الزمن المسخر للعمل، و أما (-1) فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و أما β فهي مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{h}{h} = \beta(1-\mu) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة "كوب دوغلاس" وهي $Y = k^{\beta}(hL)^{1-\beta}$

و بما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية و أسباب غنى و فقر بعض البلدان فإن هذا النموذج يشبه نموذج" SOLOW"، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير و كافي للتكوين من طرف $(1-\mu)$، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم و التكوين و التدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر و دائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لما أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.[2]

[1] كبداني سيد أحمد،مرجع سبق ذكره، ص 54

[2] كبداني سيد أحمد،مرجع سبق ذكره، ص 55

2-3 نموذج "Romer,1990"

حسب "*Romer*" فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، فهي غير قابلة للتنافس لأنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، لا يستطيع مالكها مراقبة استخدامها إلا جزئيا، و لهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفها وذلك لنسخ الأولى، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردودات السلمية المتزايدة و في حالة المنافسة غير التامة، و هو يعتمد على مجموعة من الفرضيات:

أولا: فرضيات النموذج: يفترض النموذج ما يلي:

- ❖ الرقي التقني داخلي المنشأ و ينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- ❖ الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث و التطوير هو أساس تفسير لماذا و كيف أن البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا مساندا.
- ❖ دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن. $Y = k^{\alpha}(ALy)^{1-\alpha}$ حيث $(0 < \alpha < 1)$

فإذا تم اعتبار (A) وهو رصيد الأفكار عاملا للإنتاج، فإن دالة الإنتاج تصبح ذات غلة حجم متزايدة، و حيث يتراكم (K) و هو رصيد رأس المال مثلما هو في نموذج " SOLOW" بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى (الادخار) بمعدل ثابت δ .

✓ **العوامل المفسرة لعملية النمو الداخلي:**

انطلاقا من منتصف الثمانينات، عمل العديد من الاقتصاديين المهتمين بعملية النمو الاقتصادي بقيادة "بول رومر" على توضيح العوامل المؤثرة في عملية النمو الداخلي على المدى الطويل والتي تعتبر عوامل داخلية في النموذج.

- **رأس المال المادي:** يشير رومر إلى أهمية التراكم لرأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي الداخلي إذ أوضح أنه لا يخضع إلى خاصية ثبات غلة الحجم إذ لم يكن هناك رأس مال بشري، ولكن قد تكون له غلة حجم متزايدة بفعل الأثر الإيجابي لعمليات الاستثمار[1]، إذ أن البنية التحتية تساهم في حركة السلع والخدمات وبالتالي يكون لها تزايد في غلة الحجم على المدى الطويل.

[1] كريم بودخدخ،مرجع سبق ذكره،ص 121

- **تدخل الدولة:** على عكس النموذج النيوكلاسيكي "صولو– صوان" الذي لم يولي لدور الدولة أية أهمية في عملية النمو الاقتصادي، فإن نظريات النمو الداخلي أبرزت الدور الكبير الذي تلعبه الدولة من خلال استثماراتها في البنية التحتية والتي تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الخاص، إذ أوضح "روبرت بارو" في تحليله سنة 1990 إلى أن البنية التحتية من خلال تسهيلها لنشاط القطاع الخاص تعد بذلك عاملا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما أكدته عديد الدراسات التجريبية والتي أبرزت الأثر الإيجابي لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال استثماراتها في البنية التحتية، وتعد الدراسة التي قام بها "دافيد أشوار" سنة 1989 من أهم الدراسات في هذا المجال، حيث أبرز أنه في الو.م.أ خلال الفترة 1949–1985 ارتفاع رأس المال العام ب 1% يؤدي إلى تحسن إنتاجية القطاع الخاص ب 0.4%.[1]
- **عمليات البحث والتنمية:** يرى رومر أن عمليات البحث والتنمية تتميز بغلة حجم متزايدة، ويعتبرها "سلعة لا تزاحمية" وهذا ما يزيد من أثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي، إذ يشير إلى أن عملية الإنتاج تتأثر بشكل كبير بعمليات الابتكار ونشاطات البحث العلمي في المخابر والتي يتولى القيام بها هيئات ومؤسسات هدفها من ذلك تحقيق الربح، كما أن توصل عمليات الابتكار والبحث العلمي إلى ظهور منتوج جديد يعطي للمؤسسة المشرفة على هذه النشاطات أفضلية مؤقتة على باقي المؤسسات باعتبارها المنتج الوحيد لهذا المنتوج مما يحقق لها عائدا معتبرا وهذا يرجع بالأساس إلى ما جاء به شومبير في إشارته إلى دور المنظم بالابتكار والتجديد لتحقيق الربح.

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج والذي يكون نتيجة لعمليات البحث العلمي والتنمية التي تقوم بها مختلف الهيئات والمؤسسات تسمى بـ "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، والذي تفسر إلى حد كبير الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول بحكم اختلاف مستوى التقدم التكنولوجي بين الدول والذي يرجع بالأساس إلى نسبة الإنفاق على عمليات البحث العلمي والتنمية إلى الناتج القومي.

- **رأس المال البشري:** أبرز "لوكس" في أبحاثه سنة 1988 بأن رأس المال البشري هو عبارة عن المخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد، حيث يشير إلى أنه شيء إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعلم والرقي، كما يبرز أن الإنتاجية المتولدة عن رأس المال البشري في القطاع الخاص لها أثر إيجابي، بحكم أن ذلك يزيد من تراكم رأس المال البشري في الاقتصاد المحلي ويساهم في تطور إنتاجية الاقتصاد الوطني.

[1] كريم بودخدخ،مرجع سبق ذكره،ص 122

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.

إن أهمية دراسة النفقات الحكومية تكمن في أثارها الاقتصادية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية إذ تعتبر في الوقت الراهن أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف المرغوبة و على جميع الأصعدة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية،حيث متى عرف الأثر الذي يحققه إنفاق محدد في ظل ظروف معينة أمكن اعتماده بشكل واع من طرف الجهات الحكومية.

و لتبيان هذه الآثار بوضوح سوف نقسمها إلى قسمين الآثار الاقتصادية المباشرة و الآثار الاقتصادية غير مباشرة،لكن قبل ذلك لابد من تحديد موقع الإنفاق الحكومي في النظرية الكينزية حتى نتمكن من إدراج كيفية حساب المضاعف،كما تجدر الإشارة عند دراسة الآثار الاقتصادية للإنفاق ضرورة التنبه إلى عدة قضايا منها:[1]

- عدم تجانس أشكال الإنفاق الحكومي، هذا ما يؤدي إلى تباين تأثيرات كل نوع من الأنواع.
- إن الإنفاق في مجال معين لا يتوقف عند ذلك المجال فقط فالإنفاق العسكري مثلا لا ينحصر أثره على المجال العسكري و إنما يمتد إلى المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي....الخ.
- إن الآثار التي تتركها سياسة الإنفاق الحكومي ليست حتما هي تلك المرغوبة من قبل السلطات العمومية،فقد تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق هدف ما، لتجد نفسها أمام أوضاع غير متوقعة (إما نتيجة لندرة المعلومات و عدم موثوقيتها أو بسبب ضعف القدرة على التنبؤ....الخ).
- الإنفاق الحكومي الأكثر إنتاجية هو الإنفاق الذي يحقق من خلاله الاستخدام الكفء للموارد المالية وهناك شرطان لوصف الإنفاق الحكومي بأنه منتج هما:
  - الحصول على أكبر كمية من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف.
  - الحصول على الإنتاج المثالي من جميع أوجه الإنفاق الحكومي بمعنى أن تعطي نتائج متساوية.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في النموذج الكينزي

كنتيجة حتمية لفشل الاقتصاد الكلاسيكي في تفسير الحياة الاقتصادية ظهرت "النظرية العامة للعمالة و الفائدة و النقود"لكينز سنة 1936 واعتبرت كثورة فكرية آنذاك نتج عنها زيادة الاهتمام بالتحليل الكلي و السياسات

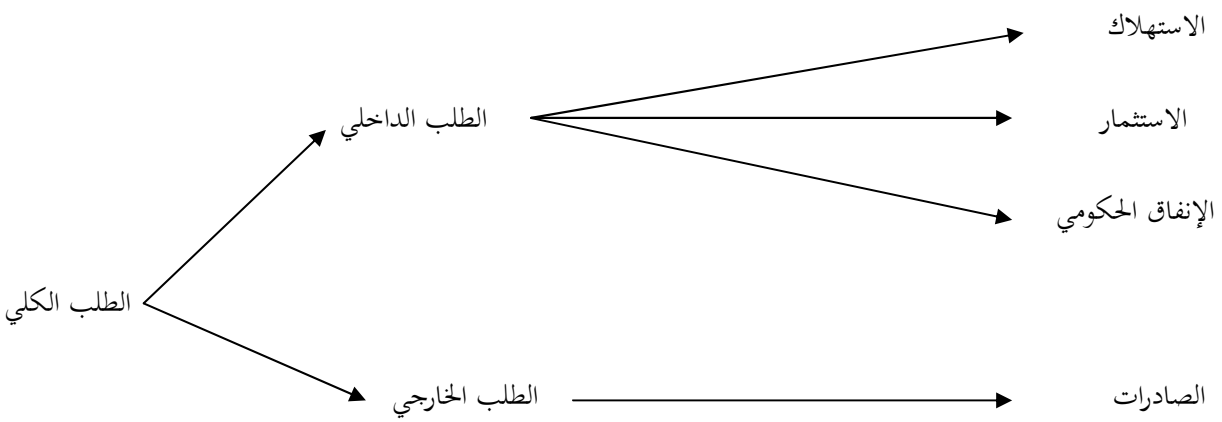
[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص 195

الاقتصادية الهادفة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي[1] و اعتمد كينز في تفسيراته على المجمعات الاقتصادية الكلية، كما ركز على دور النقود في الاقتصاد الوطني عكس الكلاسيك، إضافة لتنبيه لطرقة جديدة في التحليل الاقتصادي تعتمد على مفهوم التدفقات.

وفي نفس السياق أكد كينز على أن اقتصاد السوق الحر لا يتوجه بشكل تلقائي نحو توازن الاستخدام الكامل و أن حالة التوازن قد تستقر عند مستوى إنتاجي كلي يقل كثيرا عن المستوى المطلوب لتحقيق الاستخدام الكامل، هذا يعني احتمال وقوع الاقتصاد في فترات كساد متواصلة نتيجة للتقلبات الاقتصادية و هي سمة دائمة لاقتصاد السوق، كما اعتقد أن السبب الرئيسي لمشكلة البطالة هو عدم كفاية الطلب الكلي، و بناء على ذلك نادى بتحفيز الطلب بواسطة الإنفاق الحكومي و اعتبره الآلية التي تساعد على انتشال الاقتصاد من دوامة الكساد و تسعى لبلوغ مستويات مرموقة من النمو و الازدهار الاقتصادي.

من هنا يتضح أن كينز اهتم بتوقعات المنتجين الخاصة بالطلب السوقي و هو ما أسماه بالطلب الفعلي الذي يمثل الركيزة الأساسية للنظرية الكينزية، إذ أنه خلافا للنموذج الكلاسيكي الذي يعتبر أن مستوى التوظيف هو الذي يحدد مستوى الإنتاج نجد أن التوازن الكينزي البسيط مثلا يبدأ بدالتي الاستهلاك و الادخار اللذان تحددان مع التوازن النقدي معدل الفائدة و مستوى الإنتاج، هذا الأخير بدوره يحدد اليد العاملة ويمكن توضيح مكونات الطلب الكلي في الشكل التالي:

شكل رقم (2-4) مخطط يوضح مكونات الطلب الكلي



المصدر:من إعداد الطلبة

[1] عمر ضخري، التحليل الاقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الخامسة،الجزائر،2005، ص54

يمكن القول بأن كينز أكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بالتدخل المقاصي أو ما يسمى بالمالية المعوضة لتصحيح آليات السوق المترتبة عن اختلال النشاط الاقتصادي فإذا كان الاقتصاد في حالة الاستخدام غير كامل، فإنه بإمكان الحكومة اللجوء إلى الوسائل المالية كالضرائب و النفقات الحكومية من أجل تنشيط الطلب الكلي أو الحد منه.

المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات الحكومية

هي تلك النتائج التي تحدها النفقات الحكومية بصورة فورية وأولية و تطول هذه الآثار أو النتائج عدة متغيرات اقتصادية أهمها الناتج الوطني، الاستهلاك، و توزيع الدخل[1].

الفرع الأول: تأثير النفقات الحكومية على الإنتاج الوطني

تؤثر النفقات الحكومية على الإنتاج الوطني، من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و على هذا الأساس فدرجة تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج الوطني تتوقف على قدرة الطلب الكلي في التأثير على هذا الإنتاج،هذا بدوره يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي و مستوى التشغيل في الدول المتقدمة و على درجة النمو في البلاد النامية.

و يقصد بالطلب الكلي:مجموع السلع و الخدمات المطلوبة أو المعروضة في أي اقتصاد و نظريا لا يقتصر هذا المفهوم على نوع من أنواع السلع و الخدمات أو قطاع معين من القطاعات الاقتصادية،إنما يشمل جميع السلع و الخدمات الاستهلاكية و الإنتاجية بما في ذلك المخصصة للتصدير.[2]

[1] محرزي محمد عباس،اقتصاديات المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010 ص 104

[2] نزار سعد الدين العيسى،إبراهيم سليمان قطف،الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،الأردن 2001 ، ص 132

الفرع الثاني:أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك.

تؤثر النفقات الحكومية على الاستهلاك بصورة مباشرة من خلال:

1- **نفقات الاستهلاك الحكومي**:يقصد بها تلك النفقات التي تقوم الدولة بصرفها كشراء سلع أو خدمات متنوعة أو وجبات الطلبة ....الخ وغيرها من اللوازم لسير المرافق العامة.
(فالدولة تعتبر كمستهلك كبير في الاقتصاد،لذا يكون الإنفاق الحكومي تأثير مباشر في رفع حجم الاستهلاك القومي).

2- **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد**:من أهم البنود الواردة في النفقات الحكومية هي ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات أو أجور أو معاشات التي تدفعها الدولة إلى موظفيها و عمالها وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع أو خدمات،كما تعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل ما يقدمه هؤلاء الأفراد من أعمال و خدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي.[1]

الفرع الثالث: أثر النفقات الحكومية على نمط توزيع الدخل الوطني:

يقصد بتوزيع الدخل الوطني الطريقة أو الكيفية التي يخصص بها بين شرائح و فئات المجتمع أي تحديد نصيب كل فئة منه و عموما يتحدد نمط توزيع الدخل بطبيعة الإنتاج، في هذا المجال فإن الدولة أثناء تدخلها لإعادة توزيع الدخل الوطني تستعمل العديد من الوسائل و الطرق منها:

إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد الأثمان لعوامل الإنتاج أو أثمان المنتجات و أيضا يمكنها استعمال الأدوات المالية لتحقيق هذا الهدف عن طريق الإيرادات العامة أو النفقات العامة.

وتتمثل عملية إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات الحكومية في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب، ورسوم و أعباء عامة وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام،فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بأن كان ما تحصل عليه من منافع يتجاوز قيمة ما تتحمله من أعباء عامة، فإن هذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات الحكومية العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة، أما إذا كانت المنفعة التي تعود على

[1] محرزي محمد عباس،اقتصاديات المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010 ص 104

هذه الطبقة من النفقات تقل عن ما تتحمله من أعباء، فهذا يدل على أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الفئة لصالح فئة أخرى.[1]

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير مباشرة للإنفاق الحكومي.

إن أثار سياسة الإنفاق الحكومي لا تقتصر على المباشرة فقط، بل سوف تتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن لتولد تأثيرا غير مباشرا على الدخل و الاستخدام ،هذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف و المعجل،حيث أن المالية العامة تؤثر بعدة طرق على المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي و معالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية الكلية.[2]

الفرع الأول: أثر المضاعف

يعتبر الاقتصادي البريطاني R.F. kahn أول من استعمل مفهوم المضاعف في دراسة حول أثر الاستثمار على خلق مناصب عمل (1931)،حيث وجد أن القيام بالاستثمار في فترة معينة وفي قطاع ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل على فترات و تمس عدة قطاعات اقتصادية، إذ يكون حجم اليد العاملة الإضافي أكبر من حجمها الذي تم خلقه في القطاع الذي جرى فيه الاستثمار لأول مرة أي نكون أمام عملية مضاعفة.[3]

تهدف فكرة المضاعف عند كينز إلى بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني،أي أن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقادير مضاعفة،غير أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل لتوسيع فكرة المضاعف و تحليل أثره ليس فقط بالنسبة الاستثمار،ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك،الإنفاق الحكومي و غيرها .

بصفة عامة نقصد بالمضاعف: المعامل العددي أو المعيار الذي يقيس لنا التغير في الناتج (الدخل الوطني) الناجم عن تغير أحد مكونات الطلب الكلي، بمعنى أخر إذا تغيرت النفقات الاستهلاكية أو الاستثمارية بدينار واحد سيتغير مستوى الدخل بأكثر من دينار أي يتضاعف.

[1] علي زغدود،المالية العامة،ديوان المطبوعات،الجزائر،2005، ص 61

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 148 ص 150 .

[3] محمد الشريف ألمان ،محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريات و نماذج التوازن و لا توازن،الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية،2003،ص 177

وباعتبار أن التحليل الكينزي يتسم بالطابع الساكن المقارن،فإن المضاعف المرتبط به يكون ساكنا،لكن إدخال بعض العوامل الديناميكية في هذا التحليل مثل فترات التأخير التي تحصل بين فترة الحصول على الدخل و فترة تحديد حجم الاستهلاك أدى إلى تطوير مضاعف ديناميكي و عليه يمكن التميز بين المضاعف الساكن و المضاعف الديناميكي.

1- المضاعف الإنفاق العام الساكن:

يعبر عن التغير في حجم الناتج المتولد عن تغير الإنفاق الحكومي،هذا يعني أنه لا يوجد فاصل زمني بين التغير في الإنفاق الحكومي و التغير في حجم الناتج ويمكن استنتاج قيمة المضاعف الساكن البسيط للإنفاق الحكومي انطلاقا من التوازن في سوق السلع و الخدمات، يمكن استنتاج صيغة المضاعف البسيط للإنفاق الحكومي:

$$Y = \frac{a+I+G-bt}{1-\mathrm{b}}$$

إذا زاد الإنفاق الحكومي ΔG مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها نحصل على:

$$Y + \Delta Y = \frac{a+I+G-bt}{1-\mathrm{b}} + \frac{\Delta G}{1-\mathrm{b}}$$

$$K = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-\mathrm{b}}$$

هذا يعني أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي ب ΔG فإن الدخل التوازني سوف يزداد $\Delta Y = K \times \Delta G$ فمثلا إذا كان مقدار المضاعف هو (5)،فإن زيادة الإنفاق بقيمة وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الدخل ب (5) وحدات.[1]

أيضا نلاحظ أنه كلما ارتفعت قيمة الميل الحدي للاستهلاك أو انخفضت قيمة الميل الحدي للادخار كلما ارتفعت قيمة المضاعف،كما تجدر الإشارة إلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف بالنظر لدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي كلما كان مرنا و متجاوبا مع الزيادة المتتالية في الاستهلاك كلما أنتج المضاعف أثره بشكل ملموس و العكس صحيح.

[1] عادل أحمد حشيش،أساسيات المالية العامة،دار النهضة العربية ،بيروت،1992،ص 118

2- المضاعف الديناميكي:

يعتمد هذا المفهوم على عدة فرضيات أهمها فرضية فاصل روبر تسون[1] حول وجود فترة إبطاء أو تأخر زمنية بين حصول الأفراد على الدخل و لحظة إنفاقهم لهذا الدخل أي $Ct = f(Yd(t-1))$

وتظهر علاقة المضاعف الديناميكي في حالة زيادة مستديمة في الإنفاق الحكومي بالشكل التالي:

$$K=\frac{\Delta Y}{\Delta G} = 1 + b + b^2 + \cdots b^{n-1}$$

أما في حالة الزيادة في سنة معينة تم العودة إلى القيمة الأصلية فنحسب المضاعف الديناميكي انطلاقا من العلاقة :

$$K=\frac{\Delta Y}{\Delta G} = b^{n-1}$$

الفرع الثاني: أثر المعجل

أول من تطرق إلى هذا المفهوم هو الاقتصادي الفرنسي *Aflalion* عام 1908، أما الصيغة الحديثة لهذا المبدأ فتعود للاقتصادي الأمريكي (*J.M.Clark*) عام 1917 لتتطور فيما بعد من طرف الاقتصادي (*P.SAMUELSON*)[2]

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمارات،حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار و العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل إذن فالمعجل يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار $\frac{\Delta C}{\Delta I}$

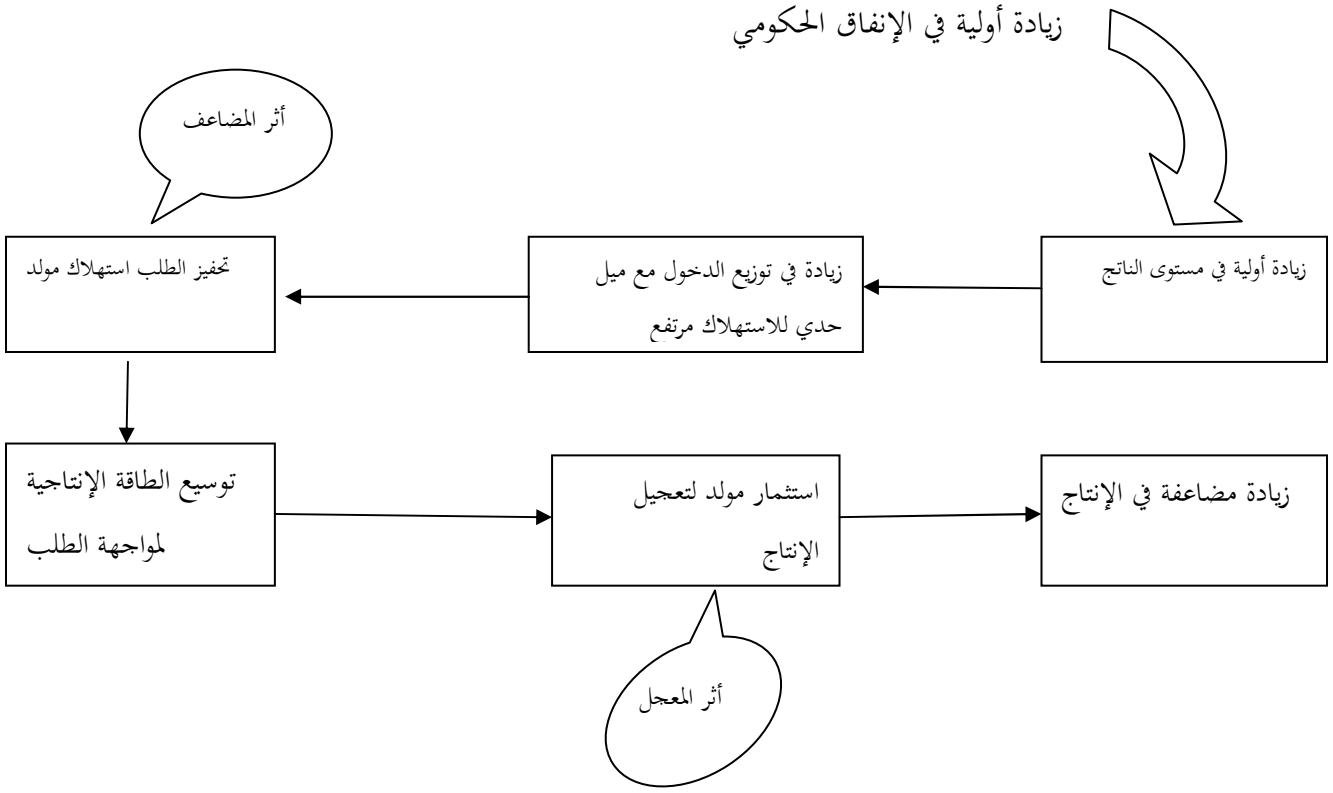
كذلك إن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدلات و آلات للرفع من الإنتاج و لأرباح وبزيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل،هذا ما يدل على وجود تفاعل متبادل بين المضاعف و المعجل مما يحدث أثار تراكمية على كل من

[1] أحمد فريد مصطفى،التحليل الاقتصادي الكلي،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2000،ص 120

[2] صلاح مهدي البيرماني ،قياس و تحليل تفاعل عمل المضاعف و المعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي،مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ،العدد 52 ،المجلد 14،2008،ص164

الدخل،الإنتاج و الاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج إذن يمكن تمثيل هذا التفاعل المتبادل بين المضاعف المعجل في المخطط التالي:[1]

شكل رقم (2-5) مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل



المصدر:وليد عبد الحميد عايب،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي،مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع ،بيروت،لبنان 2010 ص 149.

المبحث الرابع: العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي:

بعد التطرق لتطور النفقات الحكومية في الفكر الاقتصادي و كذا استعراض مختلف نماذج النمو سنحاول من هذا المبحث تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي، حيث اختلفت نتائج الأبحاث في تحديد طبيعة تلك العلاقة نتيجة الاختلاف الأسس و الفرضيات التي انطلقت منها، فبعض الدراسات توصلت لوجود علاقة موجبة في حين كشفت أخرى عن العلاقة السالبة بينهما.

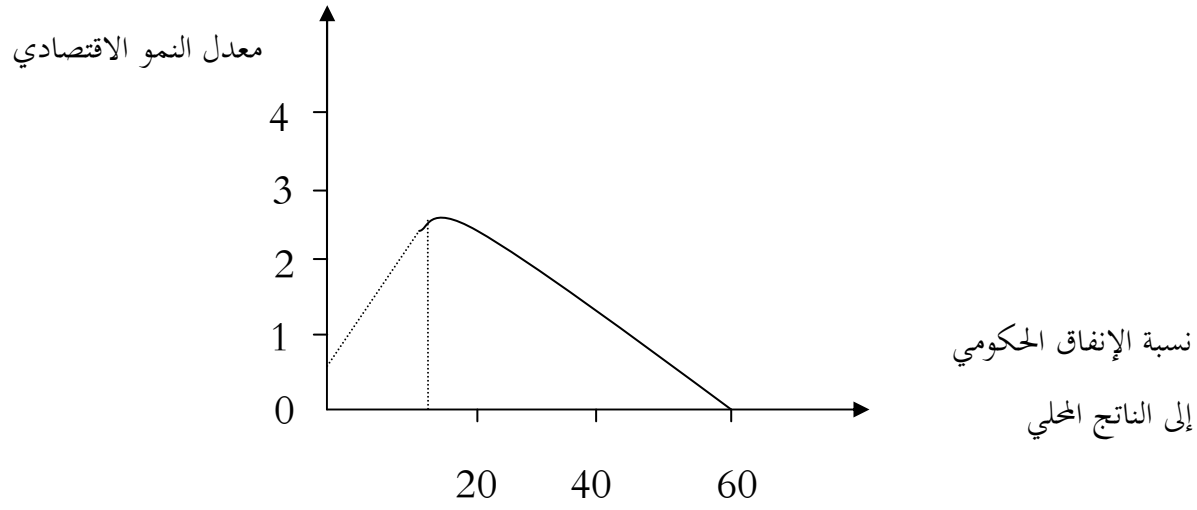
[1] وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق ،ص 149

المطلب الثاني: العلاقة الموجبة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي

يؤكد رام (1986) أن القطاع العام له أثر إيجابي و هام على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام و الناتج من القطاع الخاص، كما أن "أشاور" (1990) يشير إلى أن الإنفاق الحكومي و بالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي أما الاقتصادي "أليكسو""2009" في دراسة له حول 07 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995-2005، فقد أكد على أن الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، و هو بذلك يوافق ما جاء به من قبل "أشاور"(1990)

ومن جهة أخرى فإن العديد من الاقتصاديين يرون أن الأثر الايجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي له حدود و لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق الحكومي، حيث يشير "شيهي " (1993) إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، إذ كان حجم القطاع إذ العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15%، أما إذا تجاوز 15%فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (2-6): العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي



المصدر:كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، ص175.

[1]كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص175.

ويظهر لنا من الشكل السابق أنه إذا لم يكن هناك إنفاق حكومي فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر لأن الاقتصاد بحاجة إلى بني تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج، الدفاع عن ملكية الأفراد والمؤسسات وتنظيم السوق وفق قوانين وأنظمة محددة، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ بالارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي، كلما ارتفع حجم الإنفاق الحكومي إلى الإنتاج الوطني إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي بحوالي 15% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي، وتكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي، وعموما فإن أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة و منها : الكفاءة التكنولوجيا، المقدرة التنظيمية و التخصص الإنتاجي ، و يتأثر كذلك بفترة الدراسة و المتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام[1]

المطلب الأول: العلاقة السلبية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي

أشار "كنوب "في دراسة حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية ممتدة على طول الفترة من سنة 1970 غلى سنة 1995 إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي، مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق الحكومي له أثر عكسي على النمو الاقتصادي و الرفاهية و هذا ما أكده أيضا "فولستر و هنركسون"(2001-1999) في دراسة في نفس الفترة، ونفس النتيجة توصل إليها "*barro*" سنة 1991 في دراسة له شملت 98دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الوطني، لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة بين الإنفاق والنمو، تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد.

ومن جهة أخرى يؤكد "*Guessa*" من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية متوسطة الدخل الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى 1985 بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق الحكومي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وأن الأثر السلبي للإنفاق الحكومي على الناتج الوطني يرتفع ثلاث

[1] كريم بودخدخ،مرجع سبق ذكره،ص 176

مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي بمقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي.[1]

وعموما فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي هي:

1. تكلفة التمويل:

زيادة الإنفاق الحكومي يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها أثار سلبية على الاقتصاد المحلي، فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد، كما أن اللجوء إلى الافتراض يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وإزاحة القطاع الخاص، أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم وبالتالي فإن أقل هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق الحكومي هو مصدر التمويل الذي يطرح أثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه.

2. أثر الإزاحة:

إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق الحكومي في أي اقتصاد ما هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج الوطني وذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

3. تكاليف الإعانات:

تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي إذ أن إعانات الفيضانات والزلزال مثلا تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البيانات والطرق، حيث أن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها وهذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق الحكومي في التأثير على النمو الاقتصادي.[2]

[1] كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 174

[2] كريم بودخدخ،مرجع سبق ذكره،ص 174

4. عدم الكفاءة:

يعتبر الإنفاق الحكومي الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة ورغم توفيرها لخدمات الصحة، التعليم والنقل، إلا أن القطاع الخاص ورغبة التوسع والمنافسة فإن ذلك يؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.

5. غياب الإبداع والابتكار:

إن أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا عن النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثاني:

إن لدراسة النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لكل بلد، على اعتباره مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي و بالتالي فهو يمدنا بنظرة عامة حول باقي المتغيرات التي ترتبط و لو بشكل نسبي

كما يمكن اعتبار النمو الاقتصادي كنتيجة حتمية لتفاعل جملة من العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية أهما عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال، التكنولوجيا، إضافة الى عوامل مالية ، سياسية و حتى بيئية تؤثر على حجم الناتج الوطني و من ثم على النمو الاقتصادي.

و قد حاولت مختلف النظريات تفسير عملية النمو الاقتصادي بدءا من المدرسة الكلاسيكية التي اعتمدت بشكل أساسي على تراكم رأس المال و تقسيم العمل كمصدر رئيسي للنمو، إلا أن هذا النمو يكون محدودا في الأمد الطويل ، كذلك نجد من النماذج الاقتصادية التي اهتمت بتفسير النمو الاقتصادي نموذج "هارود- دومار " الذي استعمل دالة إنتاج من نوع ليونيتيف و تمكن من إثبات أن معدل النمو المضمون يتحدد بالنسبة بين معدل الادخار و معامل رأس المال، غير أنه و قع في مشكل التقلب بين حالة البطالة و حالة التوظيف الزائد عن الحد و الناتج أصلا عن فرضية النسب الثابتة المعتمدة في بناء هذا النموذج و التي حاول "صولو" معالجتها في نموذجه بافتراض دالة إنتاج من نوع "كوب دوغلاس" أي ذات معاملات متغيرة و قابلة للإحلال فيما بينها ، إلا أن نتيجة "صولو " هي الأحرى تعرضت لانتقادات شديدة علي يد مجموعة من الاقتصاديين على رأسهم "الاقتصادي رومر" "لوكاس"و "بارو" الذين رفضوا مبادئ "صولو" خاصة فرضية تناقص المردودية الحدية و فكرة التقارب التي أثبت الواقع عكسها إذ أن الدول الغنية تزداد غنى و الهوة بينها و بين الدول الفقيرة تزداد وليس العكس و أسسوا فيما بعد ما يسمى بنماذج النمو الداخلي التي تعتمد على فرضية ثبات أو تزايد الإنتاجية الحدية و كذا على اعتبار التقدم التقني كمتغير داخلي في نماذج النمو الاقتصادي واعتبرت هذه النماذج أي سياسة لها القدرة على التأثير بصفة ايجابية على البحث و التطوير تكون مقبولة.

ومن ثم نظريات الفكر المعاصر التي أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو، وذلك من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق الحكومي، كما تطرقنا إلى الآثار المباشرة والغير المباشرة للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي،و العلاقة بين الإنفاق و النمو الاقتصادي أما في الفصل الثالث سنتطرق إلى تحليل برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2014.

الفصل الثالث: تحليل أثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

تمهيد:

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي، يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة، اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها سياسة الإنعاش الاقتصادي، ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية.

البرنامج الأول برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الفترة 2001-2004 أما البرنامج الثاني فهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ في الفترة 2005-2009، أما الثالث فهو البرنامج الخماسي 2010-2014 يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال.

وبالنظر لضخامة المبالغ المرصودة وحجم الأهداف المتوخى الوصول إليها من خلال تنفيذ هذه السياسة كان لابد من تحديد الآثار الأولية المترتبة عن تنفيذها على الاقتصادي الوطني، عن طريق إجراء دراسة تحليلية لها في الفترة 2001-2014 بغية الوقوف على مزاياها وتحديد النقائص التي ميزتها من أجل تجنبها مستقبلا علما أن الحكومة تنوى الاستمرار في تنفيذ هذه السياسة بالنظر للوضع المالي المريح، التي تعرفه الجزائر نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات.

المبحث الأول: برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بهدف تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، إضافة إلى محاولة تخفيف تكلفة الإصلاحات المدعمة من صندوق النقد الدولي، وتتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014[1].

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

الفرع الأول: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

خصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، إضافة إلى تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، كما تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطني، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخصص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية[2]، والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول رقم (3-1): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (الوحدة مليار دج)

	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع%
1. أشغال كبرى وهياكل قاعدية.	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
2. تنمية محلية وبشرية.	71.8	70.2	53.1	6.5	204.2	%38.8
3. دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
4. دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87.

[1] حاكمي بو حفص، "**الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا**"،دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس، مجلة شمال إفريقيا، العدد 07، 2007، ص14.

[2] بيان اجتماع الوزراء الجزائري، المنعقد في 25-04-2001.

من الجدول نلاحظ أن قطاع الأشغال والهياكل القاعدية قد خصص لها أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات، ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، هذا ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات القرن العشرين، التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازن العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش مؤسسات الوطنية "العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها، مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة" مما ساهم في تقليص نسبة البطالة، وساهم في زيادة الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية، كما ساهم في توفير الظروف الملائمة للاستثمار.

كما بلغت نسب المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج، المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما أدى دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية التي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد قدر حجم الغلاف المالي بـ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج و ينقسم برنامج الدعم هذا إلي قسمين[1]: برنامج خاص بدعم قطاع الفلاحة و برنامج خاص بدعم قطاع الصيد البحري، جسدت هذه القيمة في إطار"المخطط الوطني للتنمية الفلاحية" "PNDA"هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي،كما حضي هذا القطاع بأهمية بالغة من طرف القائمين على برنامج الإنعاش الاقتصادي، رغم إطلاق برنامج خاص بالتنمية الفلاحية في سبتمبر 2000، نظرا للآثار المتعددة التي ترتبت عنه، و التي تخدم بشكل مباشر الأهداف التي سطرت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خاصة ما تعلق منها : حماية السهول و الأراضي المعرضة للانجراف، دعم إنتاج المواد الغذائية الضرورية و على رأسها القمح و الحليب، حماية المناطق السهبية من التصحر، توسيع الأراضي المسقية و دعم تطوير منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفلاحية.

[1] زهير عماري، تحليل قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013-2014، ص .66

أما فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فقدر ب 45 مليار دج أي بنسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية والخاصة.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فنلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي، أي بنسبة 39.12%، 35.4% و21.76% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، في حين أن سنة 2004 لم تحضى إلا ب 20.5 مليار دج أي نسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة، بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة تسعينات القرن العشرين التي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للفرد.

الفرع الثاني: أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

هدف برنامج دعم الإنعاش على انجاز الأولويات التالية[1]:

1- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- المساهمة في إنشاء مناصب شغل لا سيما في مجال البناء والأشغال العمومي والسكن.

3- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال:

- الإسراع في وتيرة انجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا.
- الشروع في انجاز حظيرة المعلوماتية كخطوة لإرساء إستراتيجية للبحث والتنمية في مجال التكنولوجيا والإعلام والاتصال.
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.

[1] عبد الرحمان تومي، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص217.

- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكنية بشبكة توزيع الغاز.
- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع، واستعادة التلاحم الاجتماعي.

المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في مخطط دعم الإنعاش في الجزائر للفترة 2001-2004.

الفرع الأول:مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

لقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع،التي من خلالها يتم البحث على شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع، مثل الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كيلومتر والذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، إضافة تجديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية...إلخ، هذه المشاريع تم إطلاقها في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009.

ويتضمن برنامج دعم النمو محورين أساسيين هما:

- **المحور الأول:** بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار، أي ما يقارب حوالي 4200 مليار دينار جزائري، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 4204.7 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، الغرض منه تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية.
- **المحور الثاني:** يسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور إدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للإعلانات المقدمة من قبل الدولة[1].

وخصص لبرنامج الجنوب مبلغ 4202.7 دج، موزعة كما يبينه الجدول التالي:

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص201.

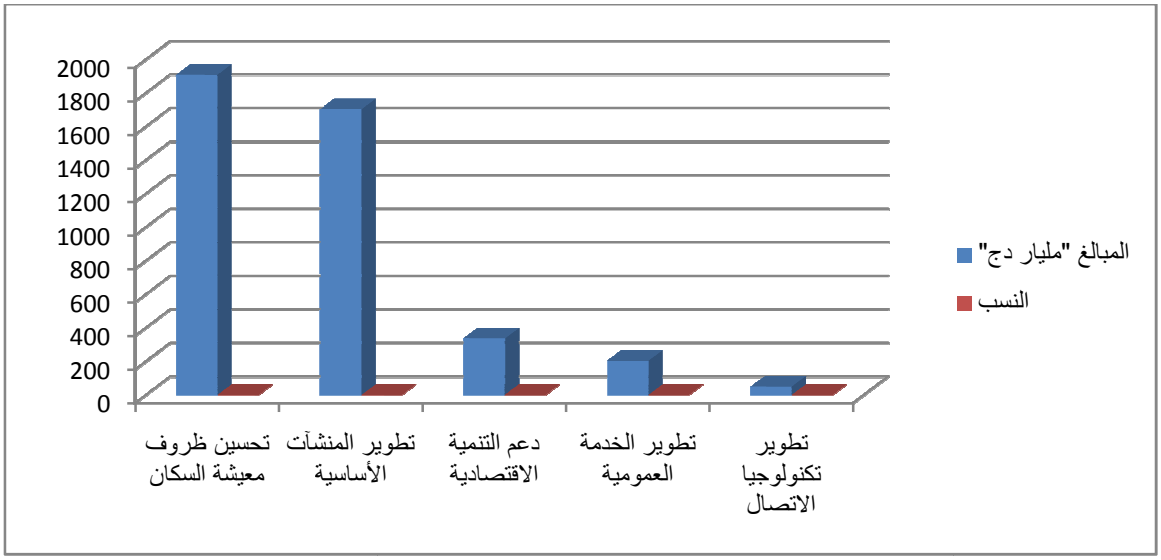
الجدول رقم (3-2): محتوى برنامج دعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبلغ بالملايير (دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص6.

ولإيضاح أكثر اعتمدنا على الشكل رقم (3-1).

الشكل رقم (3-1): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009



المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص02.

أخذ هدف محور تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية حصة الأسد من التمويل بمبلغ 1908.5 مليار دج و 1703.1 مليار دج على التوالي، بنسب 45.5% و 40.5% وهذا راجع لرغبة الدولة في تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر، بالإضافة إلى أنه تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، في برنامج التنمية المحلية والبشرية، والجدول التالي يبين لنا المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان.

الجدول رقم (3-3): المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات

الوحدة: مليار دج

البيان	المخصصات المالية
السكنات	550
الجامعة	141
التربية الوطنية والتكوين المهني	258.5
الصحة العمومية، إنجاز منشآت للعيادة	95.5
الثقافة، والشباب والرياضة	66.6
إيصال الغاز والكهرباء للمنازل، وتزويد السكان بالماء	192.00
برامج لتنمية البلدية	200
تنمية مناطق الجنوب	100
تنمية مناطق الهضاب	150
أعمال التضامن الوطني	95
عمليات تهيئة الإقليم، وتطوير الإذاعة والتلفزيون	45.4
المجموع	1908.5 مليار دج

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص04.

من أجل تحسين ظروف معيشة السكان تم التركيز على السكنات بتخصيص مبلغ 550 مليار دينار لتطوير وإنشاء حوالي 1010000 مسكن، ويليه قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني بمبلغ 258.5 مليار دج، من أجل إنشاء المزيد من الهياكل التعليمية من أقسام، ومطاعم، قصد تحسين ظروف التمدرس، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج من أجل فتح مقاعد وجامعات، وفروع جامعية للطلبة، وهذا بهدف تحسين ظروف التحصيل العلمي على مستوى الجامعة، كما تم الاهتمام بمشاريع التطهير والتزويد بمياه الشرب ومشاريع إيصال الغاز والكهرباء للبيوت، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية.

كما تم تخصيص 1703.1 مليار دج من أجل تطوير المنشآت الأساسية بما فيها تحديث خطوط السكك الحديدية، إنشاء مترو الجزائر، وثلاث مطارات جديدة، وإنشاء عدد معتبرة من محطات النقل في كثير من الولايات.بينما نجد أن برنامج دعم التنمية الاقتصادية خصص له مبلغ 337.2 مليار دج، و يندرج في إطار

البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي قطاع الفلاحة و التنمية الريفية الذي نال أكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع و المقدرة ب 300 مليار دينار جزائري أي حوالي 7.14% في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، حيث يهدف من خلال هذا الأخير إلى تطوير المستثمرات الفلاحية و بط تطوير النشاطات الاقتصادية و الريفية و إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة و كذلك توسيع التراث الغابي و تأطير عمليات حماية السهوب و تحسين المرافق الإدارية و التجهيزات المعلوماتية.

أما قطاع الخدمة الوطنية فتم تخصيص له 203.9 مليار دج، وهدف إلى تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطوير جهاز العدالة، وقطاع التجارة والمالية[1].

الجدول رقم (3-4): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009.

الوحدة: مليار دج

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش لاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بوابة الوزير الأول، ص02.

[1] حاجي فطيمة، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة من 2005-2014"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية لعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، لسنة 2014، ص161.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر 2005-2009

1. **تحديد وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
2. **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
3. **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية و البني التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك،كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
4. **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي يصب فيه كل الأهداف سابقة الذكر[1].
5. **تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجيا، الإعلام والاتصال:** حيث تجاوزت حصة البنية التحتية الاقتصادية 40% من إجمالي الغلاف المالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج (حوالي 22 مليار دولار)، منها 700 مليار دينار (حوالي 2.9 مليار دولار) مخصصة للنقل، مقابل 600 مليار دينار للأشغال العمومية (حوالي 9.7 مليار دولار)، والموارد المائية ب 393 مليار دينار (حوالي 1.5 مليار دولار)، أما البناء فقد تم خصص مبلغ قدر ب 555 مليار دينار (ما يعادل 3.7 مليار دولار) وذلك لانجاز مليون وحدة سكنية.

[1] ناجية صالحي، فتيحة مخناش، أثر برنامج عدم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2004، نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، ملتقى حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص06.

لقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة والابتعاد عن طريق التمويل الأخرى خاصة الإقراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناصب على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يقرون بأنه لا توجد مخاطر، حيث أن الجزائر استفادت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وحتى وإن انخفضت أسعار النفط في العشرية القادمة فإن أثر هذا الانخفاض على إيرادات الموازنة العامة سيعوض بالاستثمارات المهمة في مجال النفط والغاز[1].

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الفرع الأول: محتوى البرنامج الخماسي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في ذلك الوقت وتواصلت ديناميكيته في فترة 2004-2009، والذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب، وبلغت كلفته ما يقارب 17.500 مليار دينار جزائري.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضعه للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات ما يقدر ب 21.214 مليار دينار جزائري[2].

وشمل هذا البرنامج على برنامج جاري إلى نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دينار (130 مليار دولار)، وبرنامج جديد بمبلغ 11.534 مليار أي (155 مليار دولار) [3]، وكانت أسباب استكماله تتمثل في:

- برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتداد للبرنامج السابق تحت تسمية "البرنامج الجاري"، وكان برنامج 2005-2009 في حد ذاته يتضمن 12.6 مليار من البرنامج الجاري إلى نهاية سنة 2004.
- البرنامج الجاري يعد دوما ضروريا تفادي "السنوات البيضاء" في الاستجابة لتطلعات السكان (مدارس، مساكن، التزود بالغاز والكهرباء)، وقد بقي في 31 ديسمبر 2009 أزيد من 500000 سكنا ممولا من الدولة أو بمساعدتها قيد الدراسة، أو على مستوى ورشات الإنجاز.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص233.

[2] ناجية صالحي، مخناش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص06.

[3] ملحق بيان السياسة المالية، مصالح الوزير الأول، 01-07-2012. Http : www.premier.ministre.gov.dz، ص34-38.

- التوسعات الجوهرية والكبيرة في البرنامج 2005-2009 حيث تضمنت ما يلي:

1- برنامج تكميلي خاص بفئات ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج.

2- برنامج تكميلي من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ800 مليار دج.

3- حوالي 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيادات العمل في 16 ولاية خلال السنوات 2005-2008.

ويظهر محتوى البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع والهدف منها من خلال الجدول رقم (3-5).

الجدول رقم (3-5): محتوى البرنامج الخماسي 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852 مليار دج	3000 مدرسة ابتدائية و 1000 متوسطة و 850 ثانوية. إقامة 2000 مرفق مابين الإقامات الداخلية و نصف الداخلية و المطاعم، وتكوين 136 ألف معلم عن بعد و 78 ألف معلم في الطور الإكمال	تقليص نسبة شغل الأقسام وتقريب المدارس أكثر فأكثر من تلاميذ الوسط الريفي.
التعليم العالي	868 مليار دج	إنجاز وتجهيز 322000 مقعد بيداغوجي و14500 سرير و22 مطعم مركزي، بمجموع طاقة استيعاب تقدر ب 600000 مقعد بيداغوجي و360000 سرير و44 مطعم مركزي، ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين ب 50%.	مكين الجامعة من استقبال مليوني طالب وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة
البحث العلمي	100مليار دج	34 برنامج وطني للبحث ووضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الإنترنت،و إنشاء 200 مخبر للبحث و إنشاء مركز وطني للبحث البيوتكنولوجي.	ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأساتذة.
الصحة	619 مليار دج	إنجاز 172 مستشفى، 45 مركب متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 176 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين. تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج لخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب وأزيد من 700 مختص.	تقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز مؤسسات وهياكل جوارية متخصصة.

الشباب والرياضة	1130 مليار دج	إنجاز 20 ملعب لكرة القدم، 750 مركب للرياضة الجوارية وإنجاز فضاءات رياضية أخرى.	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات.
الثقافة والشؤون الدينية	336 مليار دج	إنجاز مساجد ومراكز ثقافية إسلامية ومدارس قرآنية.	تحسين التجهيزات الإذاعية و التليفزيونية و تطويرها
التكوين والتعليم المهني	200 مليار دج	إنجاز 160000 منصب تكوين ل 221 معهد وطني متخصص في التكوين المهني و104 مراكز مهنية للتكوين والتمهين.	تكييف التكوين المهني مع حاجيات المجموعات الاقتصادية للاستجابة لمتطلبات النوعية والتنافس والنجاعة.

المصدر: حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، لسنة 2014، ص163.

الجدول رقم (3-6): برنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	أهداف
السكن	370 مليار دج	إنجاز2 مليون وحدة سكنية، منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي.	تحسين ظروف السكن للسكان
قطاع الفلاحة	2000 مليار دج	إنجاز 35 سدا، 25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل مخططات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها والرفع من نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في أفاق سنة 2014، وزيادة حجم مياه الشرب المنتجة.	هذا الدعم المالي الهام للنشاط الفلاحي سيعمل على تحسين الأمن الغذائي.
قطاع الصيد البحري	308.2 مليار دج	إنجاز 6 موانئ صيد، واستحداث 4.557 منصب شغل دائم و 13.671 منصب غير دائم.	استحداث مناصب شغل، وكذا تحقيق الأمن الغذائي.
قطاع العدالة	379 مليار دج	إنشاء 110 مجلس ومحاكم ومدارس تكوينية، وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة
قطاع تهيئة الإقليم و البيئة	500 مليار دج	إعادة رسكلة النفايات، إنجاز المساحات الخضراء وحماية 1795مساحة خضراء موازنة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء وتوسيع المساحات المحمية.	الحفاظ على التوازنات البيئية، النجاعة الاقتصادية والاستقطاب الإقليمي.
قطاع العمل		إنجاز أكثر من 700 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.	حماية حقوق ذوي الاحتياجات

والتشغيل والضمان الاجتماعي	40 مليار دج	استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل على مدى الخماسية، 400000 عملية توظيف سنوي.	الخاصة و التقليل من نسبة البطالة.
قطاع التجارة	39 مليار دج	تحديث مصالح ووسائل المراقبة وتعزيزها و إعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للجملة و التجزئة	
قطاع النقل	2816 مليار دج	إنجاز 6561 كلم من خطوط السكك الحديدية وإنجاز خط للسكك الحديدية ذي السرعة العالية "تي جي في" بكل من الجهتين شمال جنوب وشرق غرب.	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد.
قطاع لأشغال العمومية	3100 مليار دج	إتمام شبكة الطريق السيار شرق غرب واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم، إنجاز مشاريع أخرى.	تعزيز المنشآت الأساسية.
قطاع الطاقة والمناجم	350 مليار دج	توصيل مليون بيت بشبكة الغاز وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء، وإنشاء ثلاث محطات شمسية.	ترشيد استهلاك الطاقة.
قطاع لصناعة المحلية وترقية الاستثمار	150 مليار دج	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية، وترقية 200 ألف مؤسسة مدت لمناصب الشغل.	تنويع الإنتاج الصناعي وجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الاقتصادي.

المصدر: حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، لسنة 2014، ص 164،165.

الفرع الثاني: أهداف برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

هناك عدة أهداف لبرنامج التنمية الخماسي نوجز أهمها في:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار).
- كما خصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، والهدف النهائي من هذا البرنامج هو تخفيض معدلات الفقر وتحقيق الهدف النهائي سنة 2015.

المبحث الثاني: أثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001–2014

من بين الدراسات التي تطرقت إلى الوضع الاقتصادي التنموي في الجزائر نجد الدراسة التي قدمتها "IVAN-MARTIN" سنة 2003 في إطار تقييمه لسياسات الحكومة الاقتصادية للجزائر، حيث أوضع فيها بأن هذا البلد لم يقدر على تحويل عائدات النفط إلى الرفاهية، لأن نمو الناتج المحلي الخام منذ 1998، وهذا ينمو ببطء رغم الأرقام الإيجابية لعائدات النفط والغاز، ومن وجهة الدراسة، فالسياسة الاقتصادية والإستراتيجية التنموية للبلد ابتداء من 2000 قد ارتكزت على ثلاث محاور مهمة: محاربة الفساد والاحتيال وفق معايير ثقافية، استخدام الموارد العامة برامج الحكومة الهادفة لبلوغ استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وميزان المدفوعات من خلال تراكم احتياطات الصرف من العملة الأجنبية، تدابير السياسة العامة التي تتعلق خصوصا بالإصلاحات المالية والهيكلية[1].

المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2004

الفرع الأول: تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال فترة مخطط دعم الإنعاش 2001–2004

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، هذا ما سمح للحكومة بالتوسع في الإنفاق، هذا ما يفسر التزايد المستمر له طيلة هذه الفترة، ومن هنا نحاول أن نظهر تطور نفقات الحكومية إضافة إلى نفقات التسيير والتجهيز خلال مرحلة دعم الإنعاش 2001-2004، هذا ما توضيحه في الجدول

الجدول رقم (3–7): تطور النفقات الحكومية في الجزائر 2001–2004 (مليار دج)

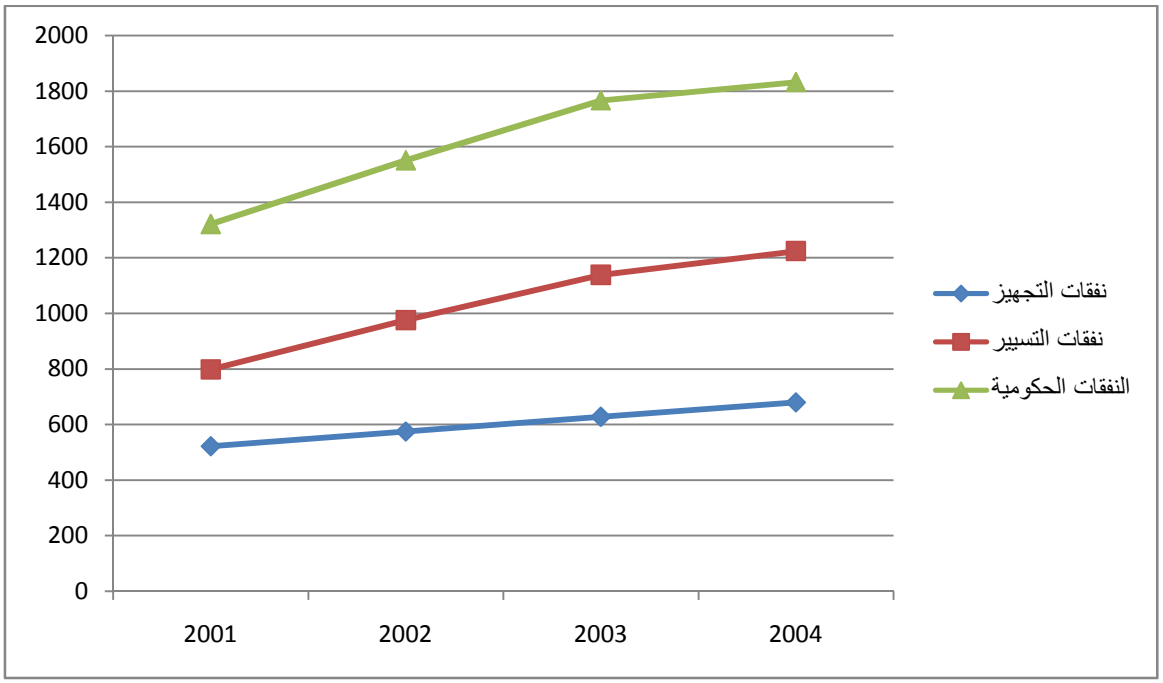
السنوات	النفقات الحكومية	نسبة تطور نفقات الحكومية %	نفقات التسيير	نسبة تطور نفقات التسيير %	نفقات التجهيز	نسبة تطور نفقات التجهيز
2001	1321	/	798.6	/	522.4	/
2002	1550.6	17.38	975.6	22.16	575	10.06
2003	1766.2	13.90	1138.1	16.65	628.1	9.23
2004	1831.8	3.70	1223.8	7.53	680.0	8.26

Source: Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2004, p71.

[1] عبد الرزاق مدوري، تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص13.

ولإيضاح تطور النفقات الحكومية أكثر اعتمدنا على الشكل رقم (3-2).

الشكل رقم (3-2): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004



المصدر: إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-7)

من خلال الشكل نلاحظ التزايد المستمر للإنفاق الحكومي، إلى أن بلغ أقصى حد لها سنة 2004، أما فيما يخص نفقات التسيير والتجهيز فنلاحظ أن:

- **نفقات التسيير**: نلاحظ أن نفقات التسيير بدأت بالارتفاع من سنة إلى أخرى حيث بلغت 798.6 مليار دينار سنة 2001 ثم انتقلت إلى مبلغ 975.6 مليار دينار سنة 2002 لتواصل الارتفاع لتبلغ أقصى حد لها سنة 2004 بقيمة 1223.8 مليار دينار جزائري.
- **نفقات التجهيز**:نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت تتزايد لتبلغ سنة 2001 مبلغ 522.5 مليار دينار وتواصل ارتفاعها لتصل سنة 2004 إلى مبلغ 608، ورغم ذلك تبقى بعيدة عن مبلغ نفقات التسيير.

ويرجع سبب التزايد الكبير لهذه النفقات إلى برنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تبنتها الحكومة في إطار مخطط الإنعاش وكذا محاولة تطوير قطاع التعليم والصحة ... إلخ.

الفرع الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

استهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى، فقد بلغ متوسط نموه السنوي لفترة 2001 إلى سنة 2004 نسبة 4.8% بالمقارنة مع الفترة 1996-2000، التي قدر فيها متوسطه السنوي ب 3.17%، وبذلك نجد أن معدل النمو قد شهد استفاقة محتشمة خلال فترة تطبيق البرامج، حيث يوضح الجدول رقم (3-8) معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (3-8): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال فترة 2001-2004

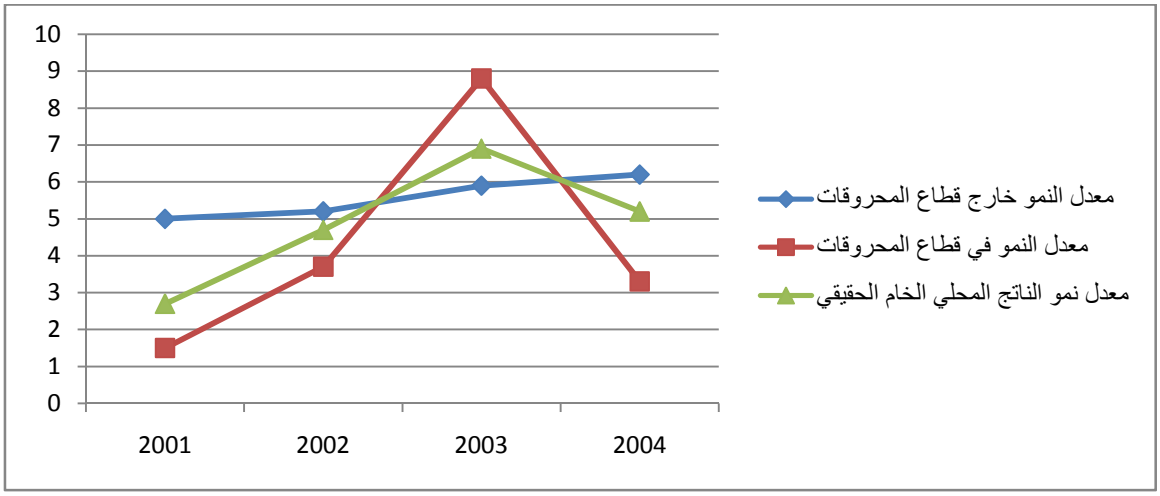
(الوحدة:نسبة مئوية)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5	5.2	5.9	6.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	1.6	3.7	8.8	3.3
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	2.7	4.7	6.9	5.2

Source : World Bank :op-cit ; p24, 2001-2004.

ولإيضاح تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر أكثر خلال فترة مخطط دعم الإنعاش اعتمادا على الشكل رقم (3-3).

الشكل رقم (3-3): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004



المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (3-8).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-3) أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر قد شهدت تحسنا ملحوظا على مدى فترة تطبيق المخطط، حيث وصلت أقصى حد لها ببلوغها نسبة 6.9% سنة 2003،

وتفسير هذا النمو الطردي يرجع أساسا إلى تحسين معدل النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003 و التي ارتفعت بحوالي 10.4%، أما النمو خارج قطاع المحروقات سجل أرقاما متواضعة إلى حد ما، ما دام أن معدل نموه في المتوسط السنوي قدر ب 5.57%، وإجمالي مقدار تغيره طيلة فترة قدر ب 1.2%.

كما نلاحظ أيضا بأن منحنى معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لديه نفس منحنى معدل نمو قطاع المحروقات، يعكس هذا الموضوع نوعا ما انفصال النمو عن القطاعات غير النفطية، ويستدعي التعمق أكثر في دراسة أثار مخطط الدعم على النمو، والتطرق إلى مساهمة بعض القطاعات الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق مخطط دعم الإنعاش، وهذا ما نعمل على توضيحه في الجدول رقم (3-9).

الجدول رقم (3-9): معدلات النمو القطاعية خلال فترة مخطط دعم الإنعاش 2001-2004

(الوحدة:نسبة مئوية)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الطاقة والمياه	5	4.3	6.6	5.8
الصناعات	-1	-1	3.5	-1.3
البناء والأشغال	2.8	8.2	5.5	8
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
خدمات الإدارة العامة	2	3	4.5	4
خدمات خارج الإدارات العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
المناجم	-2.8	6.1	0.6	-1.0
بناء و أشغال عامة	2.8	8.2	5.5	8
صناعات القطاع الخاص	3	6.6	2.9	2.5
حقوق و ضرائب على الواردات	4.8	16.7	2.3	10.2

المصدر: كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009 ، ص209.

بالاستناد إلى الجدول السابق نلاحظ أن ارتفاع في معدلات النمو في معظم السنوات، نلاحظ أن:

1. **القطاع الفلاحي**:حصل القطاع الفلاحي على ما قيمته 55 مليار دينار من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، توزعت على السنوات الأربعة التي يمتد خلالها المخطط، وقد حقق هذا القطاع على مدار تلك الفترة معدلات نمو متذبذبة صعودا و هبوطا و ذلك راجع إلى الظروف المناخية حيث سجل ما يقارب 13.2% سنة 2001 إلى أنه انخفض سنة 2002 إلى حدود -1.3% وهذا بسبب الجفاف التي شهدته الجزائر في تلك الفترة و رغم ارتفاع حجم الإنفاق الموجه للقطاع تلك السنة كما يبرزه جدول مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،ثم ونظرا لتحسن الظروف المناخية بالأساس إضافة إلى ازدياد الدعم الفلاحي بلغ معدل نمو الناتج في القطاع حوالي 19.7%.
2. **قطاع الصناعات**:قطاع الصناعات المصنعة لا يزال بعيدا عن الركب العالمي، رغم التفاتة الدولة إليه، فقد شهد نموا جد متواضع إذ لم نقل سالبا، فأعلى نسبة شهدها القطاع هي 3.5% سنة 2003.
3. **قطاع البناء والأشغال العمومية**:يعتبر من القطاعات الجد مستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها برنامج الإنعاش الاقتصادي، لهذا شهد القطاع قفزة نوعية خلال منتصف فترة المخطط، أين قدر معدل نموه سنة 2002 ب 8.2% بعدما كان في مستوى 2.8% سنة 2001، ويرجع هذا إلى زيادة الإنفاق الحكومي نحو هذا القطاع ثم لينخفض في سنة 2003 إلى 5.5%، وبعدها عاد مجددا للارتفاع إلى مستوى 8.0% في سنة 2004.
4. **قطاع الطاقة والمياه**:شهد قطاع الطاقة والمياه معدلات نمو متذبذبة، تارة ترتفع وتارة تنخفض، حيث سجل أعلى نسبة 2003 ب 6.6% نتيجة زيادة الإنفاق لتنفيذ مشاريع جديدة.

الفرع الثالث: علاقة النفقات الحكومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

يعتبر استهداف النمو أحد أهداف برنامج دعم الإنعاش، حيث قامت الحكومة ببعض المشاريع الاستثمارية، هذا ما أثر على الناتج الداخلي، ويمكن لنا نوضح العلاقة بين الناتج الداخلي الخام والنفقات من خلال الجدول رقم (3-10).

الجدول رقم (3-10): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2004

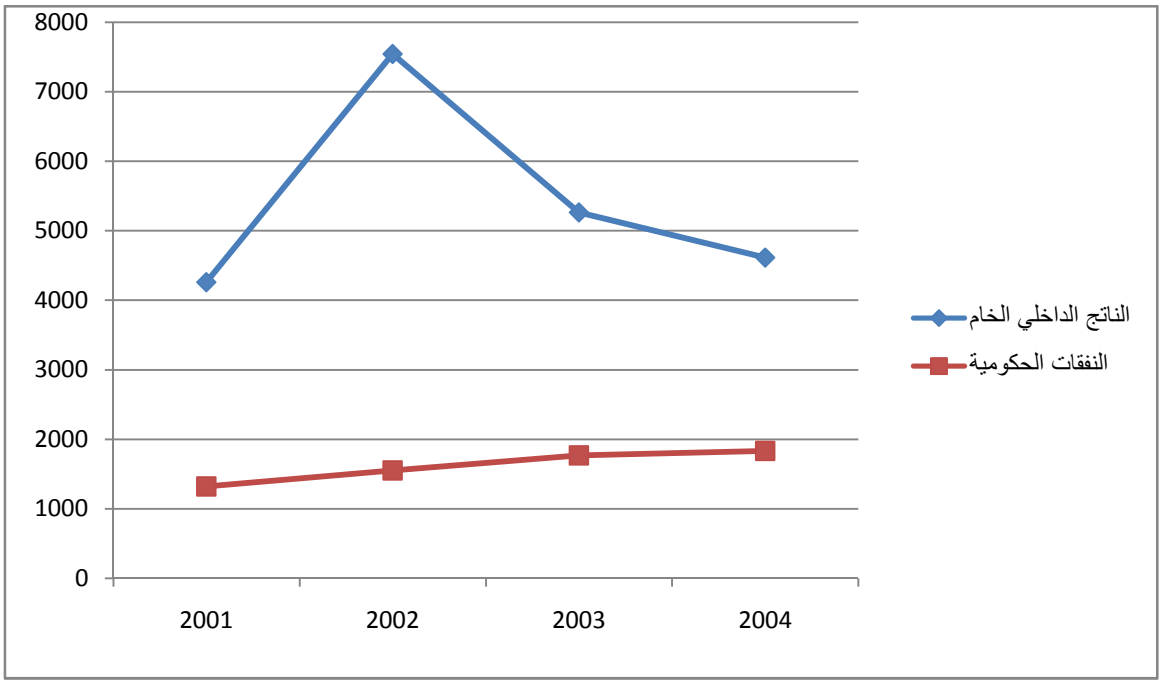
الوحدة: (مليار دج)

السنوات	النفقات الحكومية	الناتج الداخلي الخام	النفقات الحكومية / الناتج الداخلي الخام
2001	1321	4260.8	0.31
2002	1550.6	7544.4	0.20
2003	1766.2	5264.2	0.33
2004	1831.8	4615.0	0.30

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2004, p71.

للإيضاح أكثر لعلاقة النفقات الحكومية بالناتج الداخلي الخام نستعين بالشكل رقم (3-4).

الشكل رقم (3-4): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2004



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-10)

من خلال الشكل رقم (3-4) نلاحظ ارتفاع في الناتج الداخلي الخام، هذا راجع إلى ارتفاع في أسعار البترول، مما أدى إلى ارتفاع في مداخيل الدولة، سمح لها بالقيام ببعض الاستثمارات في القطاعات الأخرى تتعلق بالطاقة والمياه، والصناعات، البناء والأشغال العمومية، وهذا ما يفسر لنا زيادة النفقات الحكومية، كما يمكن لنا أن نفسر ارتفاع في الناتج الداخلي الخام إلى التوسع في الإنفاق الحكومي الذي سمح في زيادة معدل النمو في بعض القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى إنعاش أسعار البترول.

المطلب الثاني: أثر برنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2005-2009

الفرع الأول: تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها و من خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج ، و التي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف و ذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق البرنامج السابق و من جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

الجدول رقم (3-11): تطور النفقات الحكومية في الجزائر 2005-2009

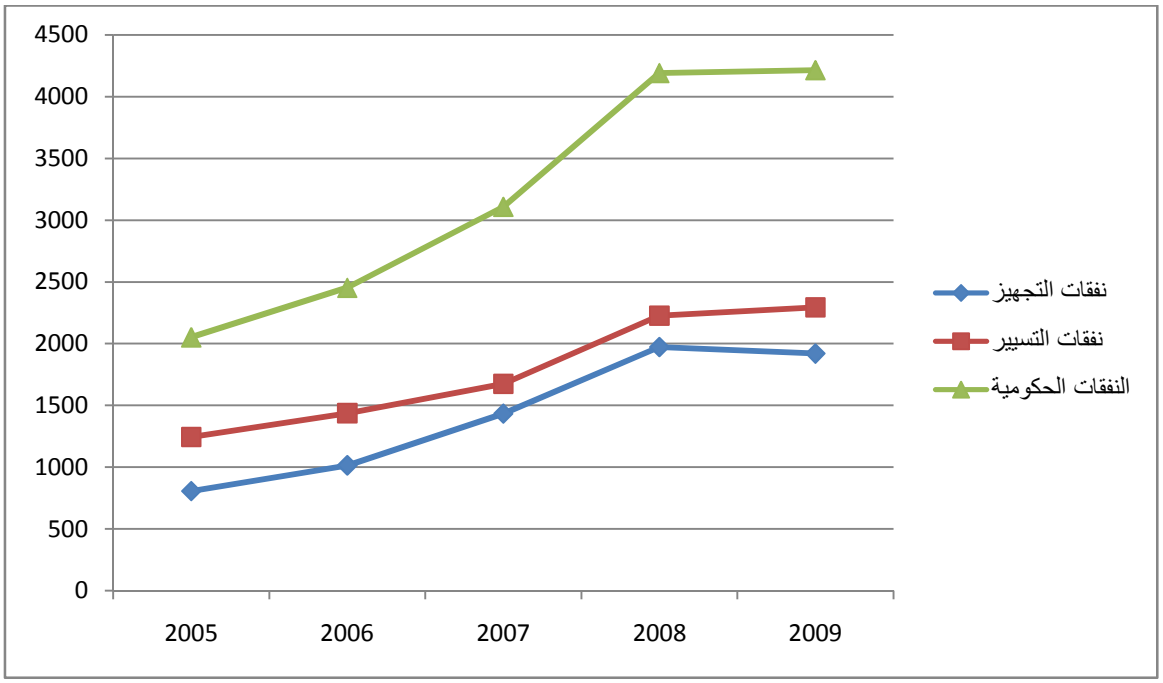
الوحدة:(**مليار دج**)

	النفقات الحكومية	نسبة تطور النفقات الحكومية%	نفقات التسيير	تطور نفقات التسيير%	نفقات التجهيز	نسبة تطور التجهيز%
2005	2052	8.46	1245.10	-0.48	806.9	-
2006	2453	19.54	1437.90	15.48	1015.1	25.80
2007	3108.5	26.72	1673.90	16.41	1434.6	41.33
2008	4191.0	34.82	2227.30	33.06	1973.3	37.55
2009	4214.4	0.55	2293.5	2.97	1920.9	-2.65

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2009, p99.

ولتوضيح تطور النفقات الحكومية بشقيها، اعتمدنا على الشكل رقم (3-5).

الشكل رقم (3-5): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009



المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (3-11).

من خلال الجدول رقم (3-11) نلاحظ أن:

- **نفقات التجهيز**: تميزت الفترة من 2005-2009 بمعدل ارتفاع أسرع لنفقات التجهيز حيث بلغت سنة 2005 ما يقارب 806.9 مليار دج لتواصل إلى ارتفاع سنة 2006 إلى 1051.1 مليار دج وتواصل ارتفاعها لتصل سنة 2009 إلى 1446.3 مليار دج، وذلك راجع إلى الجهد الميداني المخصص لبرامج الإنفاق الحكومي وكذا المشاريع المتعلقة به.
- **نفقات التسيير**: أهم ما يميز نفقات التسيير هو ارتفاعها السريع مع توالي السنوات فقد قدر مبلغ هذه النفقات 1245.1مليار دج سنة 2005، وارتفع ليصل سنة 2001 إلى 2293.5 مليار ويرجع سبب هذا التزايد للإنفاق إلى تزايد نفقات التسيير هذه البرامج وكذا التنمية البشرية التي اعتمدتها الدولة.

الفرع الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

يعتبر استهداف النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لبرنامج دعم الإنعاش، والجدول رقم (3-12) يوضح لنا تطور معدلات النمو الحقيقية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (3-12): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

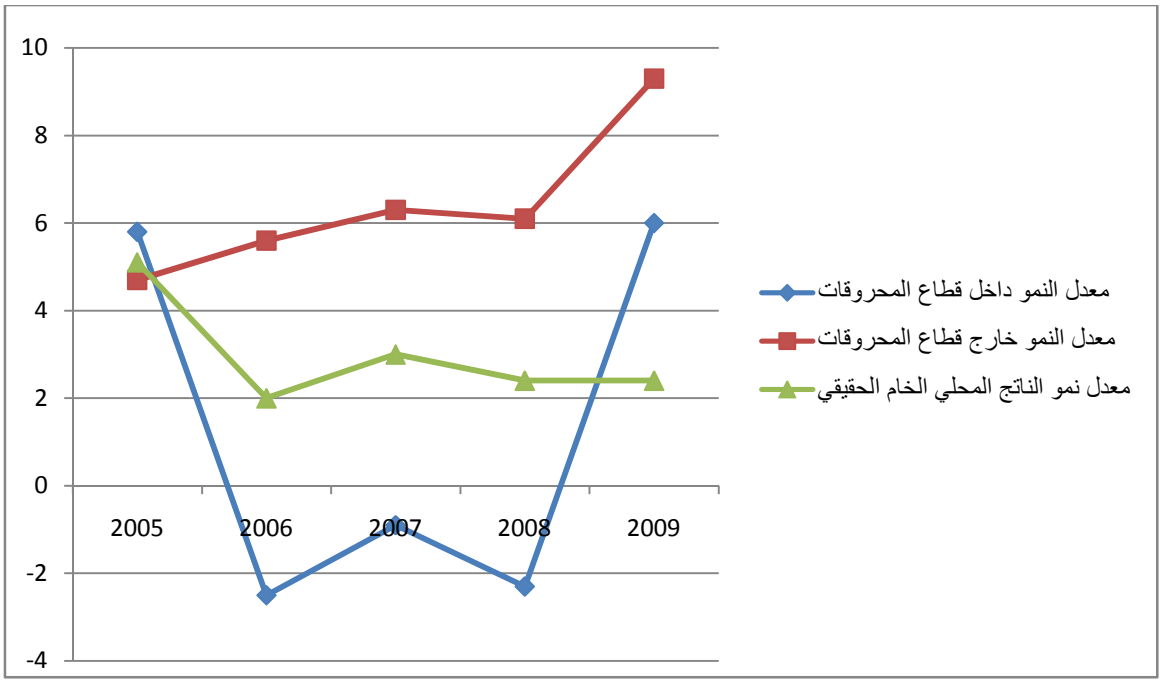
(الوحدة:نسبة مئوية)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
معدل نمو الناتج الخام الحقيقي	5.1	2	3	2.4	2.4

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2008, p233.

ولتوضيح أكثر اعتمدنا على الشكل رقم (3-6).

الشكل رقم (3-6): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال 2005-2009



المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (3-12).

من الشكل السابق نلاحظ أن نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حاد سنة 2006، مقارنة بسنة 2005 وذلك راجع للانخفاض الحاد في معدلات النمو في قطاع المحروقات الذي انخفض ب 3.8% مقارنة بـ 2005، ثم عاود الانتعاش مجددا، لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقائه سالبا.

شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا مستمرا وملحوظا، حيث سجل أعلى نسبة سنة 2009 ب 9.3% ونفسر هذا بالأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

تدهور معدلات النمو في قطاع المحروقات أثر بشكل سلبي على معدلات النمو الحقيقي خلال فترة من سنة 2005 إلى سنة 2009، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة العالمية و أواخر سنة 2007 من جهة،ويمكن القول بأن تدهور نمو قطاع المحروقات كان الشيء الرئيسي لانخفاض معدلات النمو المحلي، وتجلي تأثيره على القطاعات الاقتصادية.

ويوضح لنا الجدول رقم (3-13) تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة برنامج التكميلي لدعم النمو.

الجدول رقم (3-13): معدلات النمو القطاعية في الجزائر 2005-2009 (الوحدة:نسبة مئوية)

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5	-5.3	6.2
صناعة عمومية	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	3.5
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	-	2.3
بناء وأشغال عمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	10.2
خدمات خارج الإدارة العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	6.7
خدمات الإدارة العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2013, p233.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- **القطاع الفلاحي:** تحسين مرد ودية هذا القطاع 2006-2007 ليسجل نمو سالبا في 2008 بفعل الجفاف فرغم ارتفاع حجم الإنفاق لهذا القطاع إلا أن الظروف المناخية تلعب دورا كبيرا في عملية الإنتاج، لكنه عاود الارتفاع بعد ذلك ليبلغ 6.2% عام 2009 بفضل مردود الحبوب لتلك السنة.
- **القطاع الصناعي:** حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجة لكنها يبقى دون المستوى إذ بلغت سنة 2007 3.2%، وعاود الانخفاض خلال فترة 2008 ليبلغ1.9% وذلك راجع إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية ولكنه سجل أعلى نسبة سنة 2009 التي قدرت ب 3.5% وذلك راجع إلى تحسين مؤشرات الإنتاج الصناعي.

- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** حيث بلغ متوسط النمو به 3.75% لمواصلة الدولة تنفيذ برنامجها القاضي بتدعيم البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة كالطرقات والري.
- **قطاع الخدمات:** تجاوز متوسط الخدمات المقدمة خارج الإدارة العمومية 6.73% معدلات نمو خدمات الإدارة العمومية، نتيجة استثمارات الخواص في هذا القطاع كالاتصال والسياحة، حيث قدرت نسبة خدمات الإدارة العامة سنة 2005 ب 3%، وارتفعت لتصل 8.4% سنة 2008 وذلك راجع إلى تطوير الخدمات العمومية وتحديثها، وتهيئة المناخ أمام القطاع الخاص.

الفرع الثالث: علاقة النفقات الحكومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

ساهم ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة من 2005 إلى 2008 للحكومة بالتوسع في الإنفاق، هذا ما أثر على نمو الناتج الداخلي الخام، والجدول التالي يوضح لنا علاقة النفقات الحكومية بالناتج الداخلي الخام.

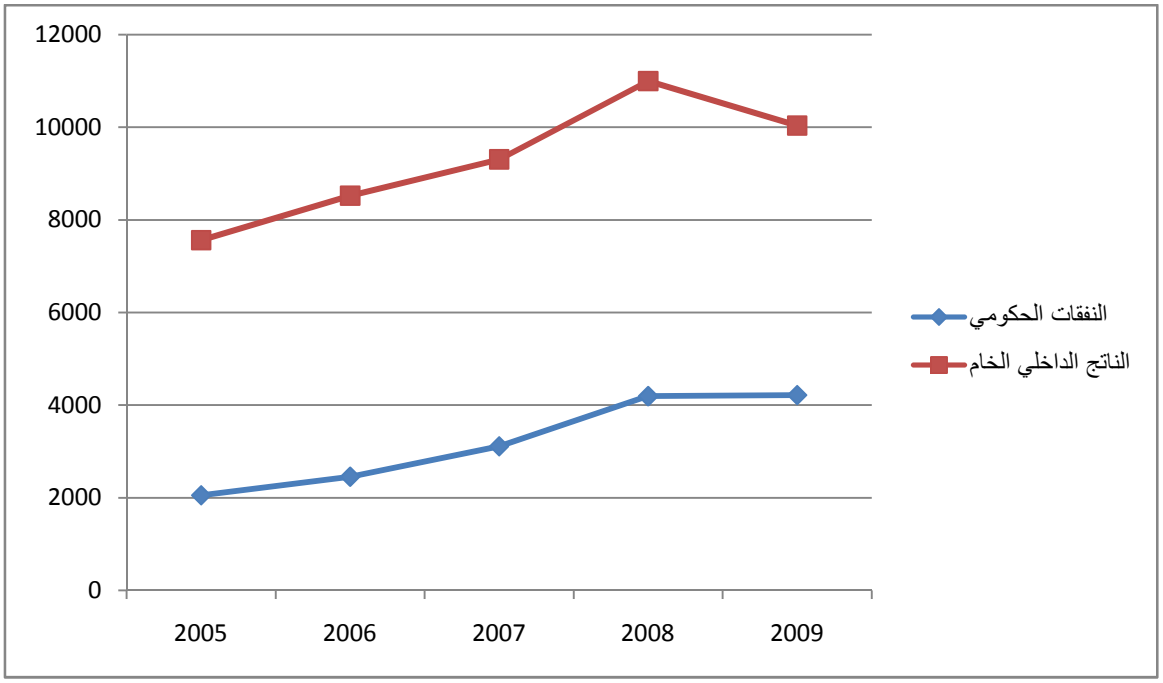
الجدول رقم (3-14): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2005-2009 الوحدة:(مليار دج)

	النفقات الحكومية	الناتج الداخلي الخام	النفقات الحكومية / الناتج الداخلي الخام
2005	2052.2	7563.6	0.271
2006	2453	8520.6	0.288
2007	3108.5	9306.2	0.334
2008	4191.0	10993.8	0.380
2009	4214.4	10034.5	0.419

Source : Banque d'Algérie, 2008, p241. Banque d'Algérie, 2009, p99.

والشكل التالي نوضح من خلاله العلاقة بين النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (3-7): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2005-2009



المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (3-14).

يلاحظ من الشكل السابق ارتفاع في الإنفاق الحكومي، قابله ارتفاع في الناتج الداخلي الخام، إلى أن يبلغ أقصى قيمة له سنة 2008، ثم انخفض سنة 2009 رغم الانخفاض البسيط في الإنفاق، ويمكن لنا أن نفسر ذلك بعاملين، الأول يتعلق بانخفاض أسعار البترول، أما الثاني هو منبثق في حد ذاته عن انخفاض في أسعار البترول الذي أدى إلى عدم التوسع في الإنفاق، نتج عن انخفاض في خدمات الإدارات العمومية.

المطلب الثالث: أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الفرع الأول: تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

لقد شهدت معدلات النمو على مدار فترات تطبيق المخطط من 2010-2014 عدة تغيرات وعلى هذا الأساس سيتم إبراز تطور نفقات التسيير والتجهيز، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-15): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

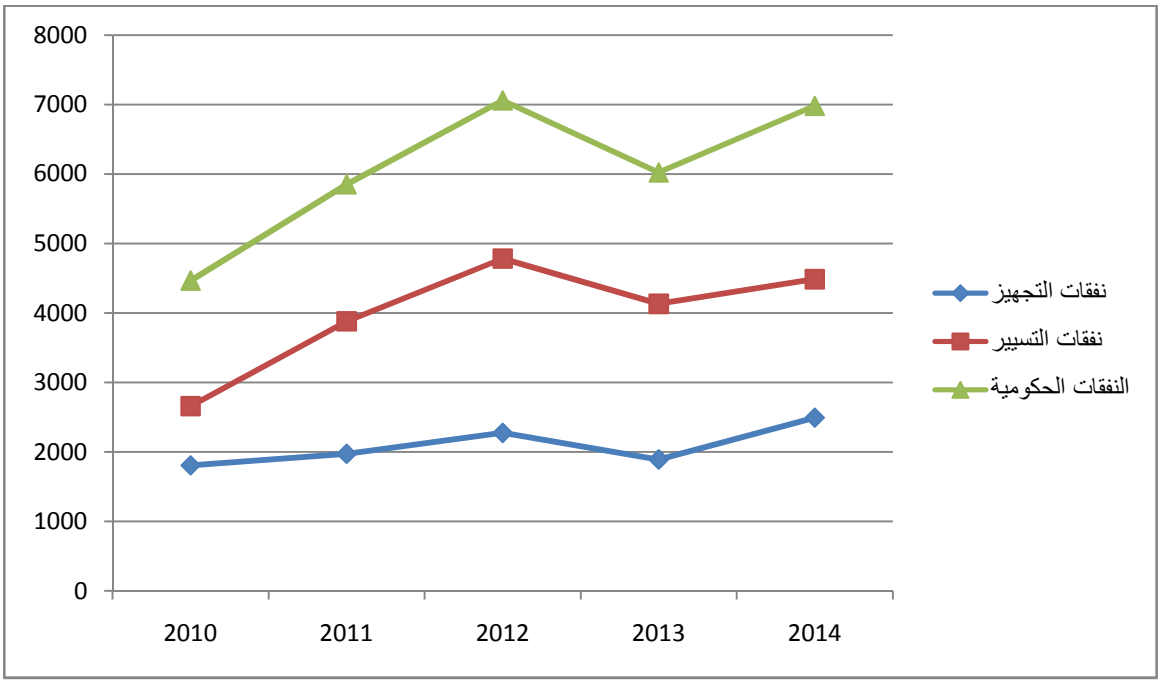
الوحدة: (مليار دج)

	النفقات الحكومية	نسبة تطور النفقات الحكومية %	نفقات التسيير	نسبة تطور نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة تطور نفقات التجهيز%
2010	4466.9	5.19	2659	15.60	1807.9	-7.11
2011	5853.6	31.04	3879	45.89	1974.4	9.21
2012	7058.1	20.58	4782.6	23.29	2275.5	15.25
2013	6024.1	-14.64	4131.6	-13.61	1892.6	-17.04
2014	6980.2	15.92	4486.3	8.58	2493.9	31.77
2015	-	-	-	-	-	-

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014, p157.

ولتوضيح أكثر نستعين بالشكل رقم (3-8).

الشكل رقم (3-8): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014



المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (3-15).

نلاحظ من الجدول ارتفاع نفقات التسيير بوتيرة أسرع بكثير من ارتفاع نفقات التجهيز.

- **نفقات التسيير:** تطورت بصورة كبيرة ما بين سنة 2010 و 2012 فقد قدرت سنة 2010 بـ 2659 مليار دج لتصل سنة 2012 إلى مبلغ 4782.6 مليار دج، ولكن في سنة 2013 انخفاض نفقات المستخدمين وكذا انخفاض نفقات الخدمات الإدارية، لترتفع سنة 2014 لتقارب حدود 4486.3 مليار دج.
- **نفقات التجهيز:** أما فيما يخص بنفقات التجهيز ارتفعت بصورة مثالية من سنة 2010 إلى سنة 2012 حيث قدرت ب 1807.9 مليار دج سنة 2010 لتصل سنة 2012 إلى 2275.5 مليار دج، لكن رافق ذلك انخفاض كبير في سنة 2013 وذلك راجع إلى انخفاض نفقات رأس المال وانخفاض نفقات قطاع السكن التي تراجعت بشكل كبير في 2013، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا، لترتفع سنة 2014 وتصل إلى 2493.9 أي 31.77%.

الفرع الثاني: تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال فترة 2010-2014

جاء البرنامج التنمية الخماسي تكملة لبرنامج دعم النمو 2005-2009، الذي استهدف هو الآخر النمو، حيث شهدت معدلات النمو تذبذبات سواء في قطاع المحروقات أو خارج قطاع المحروقات، والجدول رقم (3-16) يوضح لنا تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة 2010-2014.

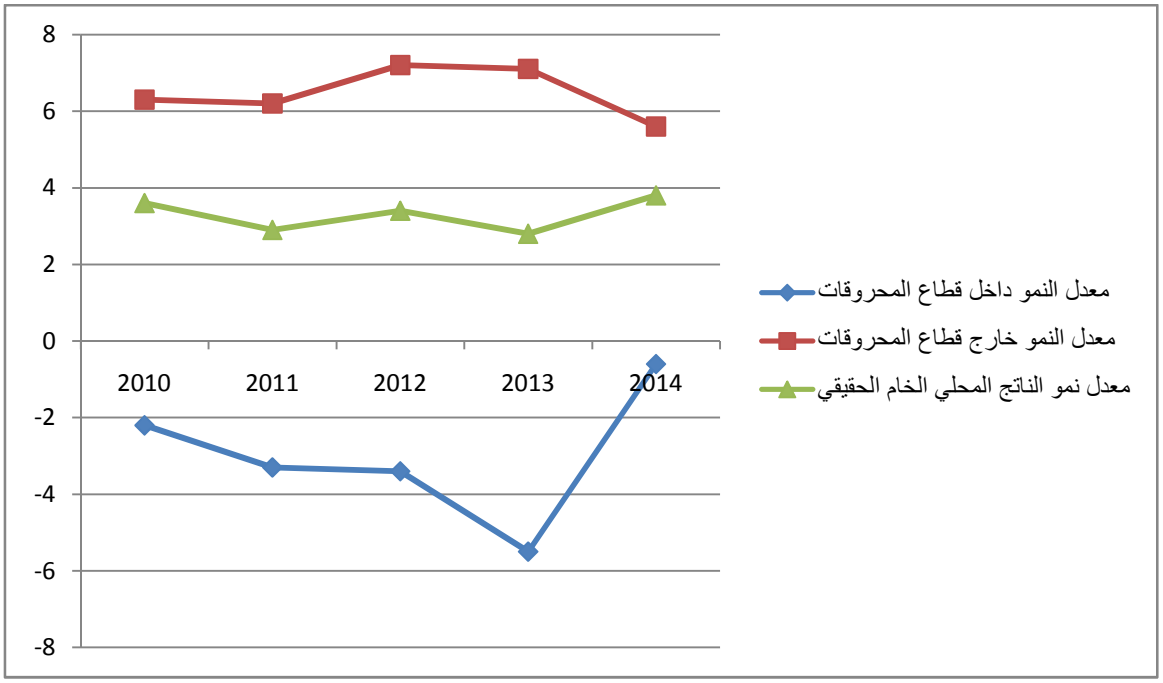
الجدول رقم (3-16): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال فترة 2010-2014

(الوحدة:نسبة مئوية)

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-0.6	-
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6.3	6.2	7.2	7.1	5.6	-
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	-

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014, p151.

الشكل رقم (3-9): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال فترة 2010-2014



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات الجدول رقم (3-16).

نلاحظ أن هناك انخفاض في معدل النمو داخل قطاع المحروقات وذلك خلال الفترة ما بين 2010 و2014 للأسباب التالية: انخفاض الحاد في أسعار البترول، وكذا انخفاض المحروقات الغازية (الغاز الطبيعي).

أما فيما يخص معدل النمو خارج قطاع المحروقات فهو في ارتفاع ملحوظ أي ما يقارب 10% في كل سنة (2010-2013) بسبب ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والسلع الجمركية، وتراجع هذا المعدل في سنة 2014 إلى 5.6%.

كما يلاحظ انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي وذلك في سنة 2010 إلى 2011 لوجود عجز في الميزانية تحت تأثير الصدمات الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، أما في سنة 2012 ارتفع معدل النمو إلى 3.4% ثم انخفض في 2013 إلى 2.8%، لكن مع هذا الانخفاض تبقى قدرة التمويل للخزينة العمومية معتبرة جدا في سنة 2013 بالنظر إلى المستوى المتغير للادخارات المالية المتراكمة، وانخفاض الاستثمارات، وارتفع في سنة 2014 إلى حدود 3.8%.

الجدول رقم (3-17): معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

(الوحدة:نسبة مئوية)

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	-
صناعة القطاع الخاص	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9	-
بناء وأشغال عمومية	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8	-
خدمات خارج الإدارة العامة	7.3	7.3	6.4	8.5	8.00	-
خدمات الإدارة العامة	5.7	5.5	4.1	3.1	4.4	-

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel, 2014, p151.

من خلال الجدول رقم (3-17) نلاحظ أن:

- **الفلاحة:** حقق الإنتاج الفلاحي نتائج متغيرة في سنة 2013، من بين كل القطاعات نموا أعلى من باقي القطاعات ب 8.8%ذلك راجع إلى عدد كبير في نمو المنتجات الزراعية باستثناء القمح اللين في سنة 2012، وهذا راجع إلى انخفاض محصول القمح بنوعيه اللين والصلب، وكذا محصول الشعير، أما في سنة 2014 حقق الإنتاج الفلاحي نتائج ضعيفة مقارنة بالسنوات الماضية.
- **البناء والأشغال العمومية:** يواصل هذا القطاع ارتفاعه بوتيرة معتبرة، فقد بلغ معدل النمو 8.9% في سنة 2010 وبلغ نسبة 8.2% سنة 2012 لكن رغم ذلك سجل تراجعا طفيفا وذلك راجع لانتهاء الأشغال الكبرى للبية التحتية.
- **الخدمات:** تحسن نشاط الخدمات ليواصل النمو معتبرا ويسجل أعلى النسب وجعله يساهم بشكل أكبر في نمو الناتج المحلي ويرجع هذا إلى ديناميكية فرع التجارة وفرع النقل اللذان ارتفعا بشكل كبير.
- **الصناعة:** يبقى معدل نمو القطاع الصناعي يسجل نمو ضعيف بالمقارنة مع القطاعات الأخرى حيث عرف القطاع الصناعي تسجيل نسبة نمو في عام 2011 نسبة 3.97% ليسجل نفس وتيرة 2014 وبذلك يبقى بعيدا كل البعد عن متطلبات السوق.

الفرع الثالث: علاقة النفقات الحكومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

أدى تراجع أسعار البترول للفترة 2010 إلى 2013 في انخفاض الدخل الحكومي، مما أثر على إنفاقه هذا ما أدى إلى تراجع في تنفيذ بعض المشاريع، وهذا ما يفسر لنا عدم الزيادة في ارتفاع الناتج الداخلي الخام والجدول رقم (3-18) يوضح لنا تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2014.

الجدول رقم (3-18): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2010-2014

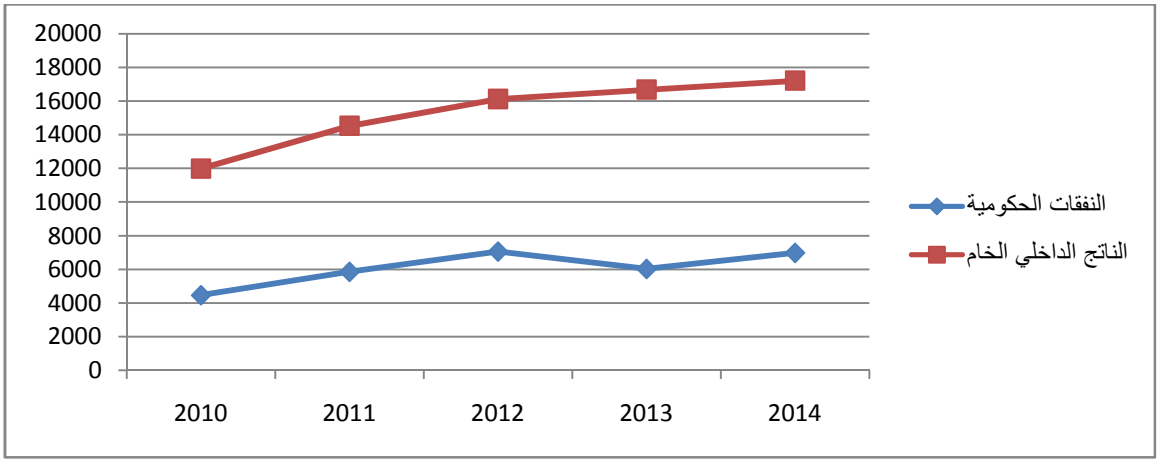
الوحدة:(مليار دج)

السنوات	النفقات الحكومية	الناتج الداخلي الخام	النفقات الحكومية / نمو الناتج الداخلي الخام
2010	4466.9	11991.6	0.37
2011	5853.6	14526.6	0.40
2012	7058.1	16115.4	0.43
2013	6024.1	16679.2	0.36
2014	6980.2	17205.1	0.40
2015	-	-	-

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel, 2014, p158.

ولتوضيح أكثر نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-10): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2014



المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (3-18).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن النفقات الحكومية شهدت نمو معتبر من السنة 2010 إلى أن تبلغ 7058.1 مليار دينار جزائري، في سنة 2012 ثم تنخفض سنة 2013 لتبلغ 6024.1 مليار دينار جزائري، ثم ترتفع سنة 2014 لتصل إلى 6980.2 مليار دج.

أما فيما يخص الناتج الداخلي الخام فهو في ارتفاع لكن نوعا ما طفيف، ويمكن إرجاع ذلك إلى تدهور في أسعار البترول، الذي أدى بالحكومة إلى انتهاج سياسة مالية حذرة، مما يفسر لنا انخفاض معدلات النمو القطاعية.

خلاصة الفصل الثالث:

بدأت الجزائر منذ سنة 2001 على تنمية الاقتصاد من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى غاية 2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، أما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف النمو الاقتصادي، و بالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة و الموفرة لمناصب العمل، و تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، و إلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، و المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فإن الهدف منه إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

في الأخير وما يمكن قوله على برامج الإنفاق الحكومي أنها برامج طموحة تندرج ضمن إستراتجية النمو على المستوى الداخلي من الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية، فهي عبارة عن برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية، في إطار تحقيق نمو خارج المحروقات.

الخاتمة

الخاتمة:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر بديهي لا جدال فيه، غير أن النقاش يدور في الوقت الراهن حول حجم هذا التدخل و المجالات التي يشغلها و مدى فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و في مقدمتها النمو الاقتصادي الذي يعد مؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية لمختلف البلدان، هنا كان من الضروري تحديد جل العوامل المؤثرة فيه ومن بينها الإنفاق الحكومي،لذا جاء هذا البحث كمحاولة لإبراز أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

حيث تناولنا هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول تعرفنا على أهم المفاهيم النظرية للإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية، إذ أكدت الدراسة على الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي، لنتعرف بعدها عل مختلف العناصر المكونة للإنفاق الحكومي،وطرق قياسه و القواعد التي تضبطه، غير أن هذه الضوابط لم تَحُد من ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي التي أصبحت قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي.

إذن فسياسة الإنفاق الحكومي تعمل على تحسين الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية، من هنا كان لا بد من دراسة لإنفاق الحكومي في مختلف نماذج النمو الاقتصادي هذا ما تناولناه في الفصل الثاني من خلال إبراز الإطار ألمفاهيمي للنمو الاقتصادي و أهم نماذجه و نظرياته مع التأكيد على دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، أيضا تنوعت تقسيمات النفقات بالشكل الذي ساهم في إبراز أثارها الاقتصادية على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك و توزيع الدخل إضافة إلى الآثار الاقتصادية غير المباشرة أو ما يعرف بأثر المضاعف و المعجل.

أما في الفصل الثالث فخصصناه لتحليل أثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر تشير نتائج الدراسة المتعلقة ببرامج الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة إلى عدم إمكانية تحقيق نمو كاف و مقبول في الآجال المحددة، و يمكن إرجاع هذا الضعف إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية،و ضعف سياسة الاقتصاد الكلي، وبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و خاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، فانه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي، وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث جاء

بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من ورائها تغطية النقائص المسجلة و مواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخليها من المحروقات وكذلك المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014 الذي جاء ليكمل الإصلاحات و الانجازات المقدمة في البرنامج التكميلي.

و بعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع و منها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

تم التوصل في إطار الجانب النظري لهذه الدراسة إلى جملة من النتائج و الاستنتاجات جاءت كما يلي:

- ✓ لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و دلك بسبب اختلاف ظروف و خصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي، أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد حيث يمكن القول أن حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تمليها نتائج هذا التدخل من ايجابيات و سلبيات،دون حزم معين يتوقف عليه تدخل الدولة في الاقتصاد.
- ✓ تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي.
- ✓ الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تحقيق فوائد للبلد و يرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ الإنفاق الحكومي يلعب دورا هاما في تقليص الطبقات الاجتماعية و المحافظة على تواجد الطبقة المتوسطة كونها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.
- ✓ تخصيص الجزائر لبرامج انفاقية هامة سواء ما تعلق منها بنفقات التسيير أو التجهيز و نموها من سنة لأخرى.
- ✓ تتجلى أهمية الإنفاق الحكومي من الناحية الاقتصادية في كونه أداة من أدوات السياسة المالية التي تساهم في إعادة تخصيص الموارد،و تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ يؤثر الاستهلاك العام على النمو الاقتصادي بشكل كبير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة،إذ أن الأولى أين ينخفض فيها الوعي المصرفي و تقل فيها درجة تطور الأسواق المالية،فان زيادة الاستهلاك العام

لا ينتج عنها إزاحة الاستهلاك الخاص لعدم توجه الأفراد إلى الاستثمار في السوق المالي ،بخلاف الدول المتقدمة و التي يعتبر فيها الاستهلاك العام بديلا الاستهلاك الخاص.

- ✓ يبقي الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية، أين تغيب فيها الإحصائيات و البيانات الدقيقة.

النتائج التطبيقية:

- ✓ في إطار الجانب التطبيقي و ما يتعلق بكل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخطط الخماسي للتنمية، تم التوصل إلى جملة من النتائج هي:
  - ✓ غياب استراتجيات واضحة و فق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.
  - ✓ غياب الرشادة في الإنفاق الحكومي،حيث نجد في الغالب لأن عددا من البرامج و المشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية،وهذا بسبب ضعف الدراسة التقنية و سوء اختيار نوعية البرامج و المشاريع.
  - ✓ مساهمة الإنفاق الحكومي التوسعية في الجزائر من الفترة 2001-2014 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.
  - ✓ مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب،حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي و كذلك المخطط الخماسي كان لها تأثير متواضع على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة البرامج المخصصة، إذ أن الهدف من التوسع في الإنفاق هو زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي و ليس خلق جهاز إنتاجي جديد، لذا فرغم المبالغ الضخمة المسخرة للإنفاق الحكومي إلا أنها لم تذر العوائد و الفعالية المطلوبة منها.
  - ✓ التأثير الإيجابي لكلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على كل من قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات،وذلك راجع غلى المخصصات الكبيرة التي أولاها كلا البرنامجين لقطاع البناء و الأشغال العمومية،فيما يخص إنشاء و تطوير البنية التحتية و الهياكل القاعدية، وهو ما ينعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل ،الاتصالات ....إلخ.

اختبار الفرضيات:

- ✓ بالنسبة للفرضية الأولى: العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي ليست علاقة وحيدة الاتجاه أي من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي،و إنما هي علاقة ثنائية تبادلية بحيث أن الإنفاق الحكومي من المنظور الكينزي يمثل إضافة هامة إلى الطلب الكلي و بالتالي يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية: الإنفاق الحكومي موجه أساسا لقطاع التسيير يمكن تأكيدها في الجزائر حسب ما ورد في ميزانية التسيير و التجهيز لسنة 2016.
- ✓ بالنسبية للفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نفقات التسيير و التجهيز و النمو الاقتصادي في الجزائر، هذا يعني أنه كلما زادت نفقات التسيير و التجهيز زاد النمو الاقتصادي و هذا ما أكدته الدراسة التحليلية.
- ✓ بالنسبة للفرضية الرابعة: إن نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال مقارنة ما تم تحقيقه من نمو اقتصادي فعلي بما كان يمكن أن يتحقق لو استغلت كافة الطاقات الإنتاجية،لأن هدف السياسة الاقتصادية من خلال تحقيق النمو الاقتصادي يهدف بشكل ضمني إلى الاقتراب من حالة الاستخدام التام بغض النظر عن معدل النمو الاقتصادي المحقق.

التوصيات و الاقتراحات:

بعد تناولنا لموضوع أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي و بعد استخلاص نتائج البحث و إثبات صحة الفرضيات، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات:

- ✓ التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر لتمويل الإنفاق الحكومي لأن أي تراجع في أسعار النفط سيجعل الجزائر في ورشة كبيرة من المشاريع غير المكتملة، وتنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالصناعة، الزراعة و الصناعات المصغرة و المتوسطة من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية على التوازنات في الاقتصاد الكلي.

- ✓ العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال إستراتجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية و التوزيع العادل لموارد الاقتصاد على مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ✓ الاستمرار في تسطير برامج التصحيح الاقتصادي الذي يتم فيها التركيز على زيادة الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية مما يسمح بتطوير المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص و تعزيز النمو الاقتصادي.
- ✓ تعميق التعاون بين القطاع الخاص و العام من خلال التوسع في إقامة المشاريع المشتركة بينها و تشجيع القطاع الخاص في توسيع استثماراته و توجيهها بما يتفق مع أولويات التنمية الاقتصادية
- ✓ الاتجاه إلى الاستثمار الإنتاجي أكثر من الاستثمار المالي بالنسبة للأموال العمومية مع ضرورة المتابعة و المراقبة.

أفاق الدراسة:

وفي الختام فإن دراستنا هذه ما هي إلا محاولة للتعرف على الدور الذي يلعبه أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، مركزين على دراسة حالة الجزائر و نرجو أن نكون قد خطونا فيه خطوة إيجابية كما يعد هذا الموضوع هاما و قد استخدم فيه برنامج حديثة و جديدة و نأمل أن يكون دعما لمن يريد تعميق البحث في هذا الموضوع خاصة مع انهيار أسعار البترول بحكم أن الجزائر تعتمد على الجباية البترولية بنسبة كبيرة ومن بين المواضيع التي نقترحها كتطوير و إثراء لهذا البحث هي:

- ✓ دراسة ترشيد الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية باستخدام أسلوب البرمجة بالأهداف.
- ✓ الإنفاق العام و علاقته بالتضخم في ظل الأزمات.
- ✓ العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي دراسة اقتصادية قياسية.

وأخيرا الحمد لله الذي أعاننا و قدرنا على إنجاز هذا العمل.

المراجع

I. المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

1- أعاد حمود القيسي" المالية والتشريع الضريبي" دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

2- أحمد زهير شامية" المالية العامة" دار الزاهران للنشر والتوزيع، سنة 1997.

3- أحمد فريد مصطفى"التحليل الاقتصادي الكلي"مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2000.

4- أحمد جامع، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت ،1975.

5- حمدي عبد العظيم" السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوصفي والكلاسيكي" الدار الجامعية مصر،2007.

6- حامد عبد المجيد دراز" مبادئ المالية العامة" الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.

7- حسن مصطفى حسين" المالية العامة" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

8- حمدي أحمد العناني،اقتصاديات المالية واقتصاد السوق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 1992.

9- حامد عبد الحميد دراز" مبادئ المالية العامة" الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الثانية، 2003.

10- حربي محمد عريقات" مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي" دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1997.

11- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية" أسس المالية العامة" دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن 2005.

12- زينب حسن عوض الله" مبادئ المالية العامة" الدار الجامعية، بيروت، ب س ن.

13- سوزي عدلي ناشد" أساسيات المالية العامة" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثانية،2009.

14- سعيد عبد العزيز عثمان" المالية العامة" الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008.

15- سوزي عدلي ناشد"النفقات العامة" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.

16- سعيد علي العبيدي" اقتصاديات المالية العامة" دار دجلة، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

17- صالح صالحي "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ،دراسة المفاهيم و الأهداف و الأولويات و تحليل السياسات و المؤسسات" دار الفجر للنشر و التوزيع ،ط 1 ،القاهرة ،مصر ،2006.

18- صالح تومي" مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي" دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة 2009.

19- طارق الحاج"المالية العامة" دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان،1999.

20- عبد المطلب عبد المجيد" السياسات الاقتصادية على المستوى القومي" مجموعة النيل العربية، مصر، ب.س، ن.

21- عبد الرزاق فارس" الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة الظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1997.

22- عبد المجيد قدى" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة،2006.

23- عبد المطلب عبد الحميد" السياسات الاقتصادية" مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.

24- عادل أحمد حشيش" أساسيات المالية العامة" دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

25- علي زعدود" المالية العامة" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.

26- عبد الرحمن الهيتي نوزاد" منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة" دار المنهج، الأردن،2005.

27- عبد الله خبابة" أساسيات في اقتصاد المالية العامة" شباب الجامعة، القاهرة، 2009.

28- عبد القادر محمد عبد القادر عطية" اتجاهات حديثة في التنمية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

29- علي العطار"التمنية الاقتصادية والبشرية" دار العلوم العربية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

30- عدنان الهندي و آخرون" مبادئ الاقتصاد التحليلي"جامعة الإسكندرية للنشر و التوزيع،عمان،1982.

31- عبد القادر محمد عبد القادر عطية" الاتجاهات الحديثة للتنمية"الدار الجامعية للنشر و التوزيع الإسكندرية،2003 .

32- عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي" التنمية الاقتصادية – نظرياتها- سياستها"الدار الجامعية مصر ،2004.

33- عبد المجيد قدي" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيميه" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.

34- عمر ضخري" التحليل الاقتصادي الكلي"ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الخامسة،الجزائر،2005.

35- عبد الرحمان تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر، 2011.

36- فيلح حسن خلف"التنمية والتخطيط الاقتصادي"عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

37- فتحي أحمد ذياب عواد" اقتصاديات المالية العامة" دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2013.

38- فليح حسن خلف" المالية العامة" عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

39- محمد الشريف ألمان "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريات و نماذج التوازن و ولا توازن"الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

40- محمد العربي ساكر"محاضرات في الاقتصاد الكلي" دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2006.

41- محمد عباس محرزي" مبادئ المالية العامة" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

42- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام" مبادئ المالية العامة" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2007.

43- مجدي شهاب" أصول الاقتصاد العام المالية العامة" دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الأولى، 2004.

44- محمد الصغير بعلى، يسري أبو علاء" المالية العامة" دار للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

45- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون" التنمية الاقتصادية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

46- محمد صالح تركي القريشي"علم اقتصاد التنمية" إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن،2010.

47- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف" التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية" دار المناهج للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

48- محرزي محمد عباس"اقتصاديات المالية العامة"ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010.

49- نزار سعد الدين العيسي" مبادئ الاقتصاد الكلي" الدار العلمية الدولية الصناعية للطباعة والنشر والتوزيع الأردن،2001.

50- نزار سعد الدين العيسى،إبراهيم سليمان قطف"الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات"الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،الأردن 2001.

51- وليد عبد الحميد عايب" الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي" مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.

- ✓ **الرسائل العلمية**

1- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، 2005.

2- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة 2007/2006.

3- كبداني سيد أحمد،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد،جامعة تلمسان،2012-2013.

4- زهير عماري، تحليل قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013-2014.

5- حاجي فطيمة، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة من 2005-2014"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية لعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، لسنة 2014.

6- فارس رشيد البياني،التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،الأكاديمية العربية،2008.

7- كريم بودخدخ"أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر 2001-2009 "مذكرة ماجيستر في العلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2009-2009.

8- ماصي أسماء"أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر"مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير،جامعة تلمسان،2013-2014.

9- محمد علاوي، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية" مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2007.

10- حمزة مرادلسي"دور التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "مذكرة ماجيستر في الاقتصاد،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2010/2009.

✓ **بحوث، تقارير، مقالات**

1- جمال لعمارة" مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي – دراسة مقارنة" مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد3، 1998.

2- مصطفي عبد اللطيف ،ابن سانية عبد الرحمان"انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الاقتصاد الإسلامي"الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي ورهانات المستقبل، 23-2011/02/24،المركز الجامعي غرداية.

3- مبروك رايس، عبد الحق رايس" تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في "مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة"، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بسكرة، 2013.

4- حاكمي بوحفص"الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر،المغرب، تونس"مجلة شمال إفريقيا،العدد07 .

5- محمد مسعي" سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو "مجلة الباحث ،عدد رقم 10 ،2012.

6- صلاح مهدي البيرماني "قياس و تحليل تفاعل عمل المضاعف و المعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي"مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ،العدد 52 ،المجلد 14،2008.

7- ناجية صالحي، فتيحة مخناش" أثر برنامج عدم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2004، نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"ملتقى حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.

8- عبد الرزاق مدوري" تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)" جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.

9- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر "خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

10- بيان اجتماع الوزراء الجزائري، المنعقد في 25-04-2001.

11- بيان السياسة المالية، مصالح الوزير الأول، 01-07-2012.

✓ **المراسيم و القوانين:**

1- المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقانون المالية.

2- القانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 2015/12/30، المتعلق بقانون المالية لسنة 2016.

✓ **المواقع الالكترونية:**

1- www.Banque-of-algrie-dz.

II. مراجع لغات أجنبية:

1- Dominik salvador, eugléne diulio : principes d'économie (cours et problémes, séries-sxhaun) MG. Graw, hill, paris 1984

2- Andrew dunnett, understanding the economy, 4th edition ,longman,1998.

3- David begg ,macro économie,2éme Ed, paris,dunod,2002.

4- Jacque brasseul ,introduction à l'économie du développement , paris ,armondcolin,édition 1993.

5- Stanley fisheret autres :macroéconomie,2éme édition, édition dunod,paris,2002.

6- Gregory mankiw : macroéconomie,3éme édition, édition de boeck , Belgique,2003.

7- Richaed Grabowski, Michael Shilds, a dynamickeynesian, model, of development, journal of economicdevlopment, volume 25, n°01,2000 .

8- Dwight perkins, économie du développement, 3 éme édition, édition de boeck, Belgique, 2008.

9- Subrata Ghatak, introduction to développement économies, 4th édition, routledge édition, 2003.

10- Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin :la croissance économique ,édition interationale, France,1996.

11- William Easterly : the ghost of financing gap : world bankworkingpaper n°1807, 1997.

2- **Rapports** :

- Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2004.

- Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2005.

- Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2008.

- Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2009.

- Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2013.

- Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014.

الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العناوين
01	توزيع إعتمادات ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية
02	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات